A

ويبـــو

PCDA/2/4
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٦/٩/١٨

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الثانية

جنيف، من ٢٦ إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٦

التقرير

الذي اعتمده الاجتماع

١ – قررت الجمعية العامة للويبو في دورتها التي عقدتها في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، "إنشاء لجنة مؤقتة للسير قدما بأعمال الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات بغية الإسراع في المناقشات حول الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإتمامها وإعداد تقرير وأية توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦." وقررت أيضـــا أن "تعقـــد اللجنة المؤقتة دورتين اثنتين تدوم كل واحدة منهما أسبوعا واحدا، ويكون آخر أجل لتقديم اقتراحـــات جديدة هو اليوم الأول للدورة الأولى لتلك اللجنة." وقد عقدت اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية الدورة الأولى في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ فبرايـــر/شـــباط ٢٠٠٦، والدورة الثانية من ٢٦ إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٦.

٢ – وكانت الدول التالية ممثلة في الدورة الثانية: أفغانستان والجزائر والأرجنتين وأرمينيا وأستراليا والنمسا وأذربيجان والبحرين وبنغلاديش وبيلاروس وبلجيكا وبنن وبوليفيا والبرازيل وبلغاريا وكنـــدا وشيلي والصين وكولومبيا والكونغو وكوت ديفوار وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية والـــدانمرك والجمهورية الدومينيكية والإكوادور ومصر والسلفادور وأثيوبيا وفنلندا وفرنسا وغـــابون وألمانيـــا وجورجيا واليونان وهايتي والكرسي الرسولي وهنغاريا والهند وإندونيســـيا وإيـــران (جمهوريـــة – الإسلامية) والعراق وإيطاليا وجامايكا واليابان والأردن وكينيا وقيرغيزستان والكويـــت وليســـوتو وليبيريا والجماهيرية العربية الليبية وماليزيا ومالي وموريشيوس والمكسيك والمغرب وميانمار وناميبيا وهولندا ونيجيريا والنرويج وعمان وباراغواي وبيرو والفلبين وبولندا والبرتغال وجمهوريـــة كوريـــا ورومانيا والاتحاد الروسي ورواندا وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسودان والسويد

وسويسرا وتايلند وتونس وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا وفيت نام وزامبيا وزمبابوي (٩٠).

٣ - واشتركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الدورة بصفة مراقب: المنظمة الإفريقية الإقليمية للملكية الفكرية (ARIPO) ولجنة الاتحادات الأوروبية (CEC) ومنظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للفرنكوفونية (OIF) ومركز الجنوب ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) (٧).

٤ - واشترك ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية في الدورة بصفة مراقب: رابطة وجمعية المقاييس الثلاثة للتجارة (3D) ومركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) والشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CropLife International) ومركز قانون البيئة الدولي (CIEL) ومؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) وائتلاف المجتمع المدني (CSC) وجمعية صناعة الحواسيب وأجهزة الاتصال (CCIA) والاتحاد الدولي للمستهلكين (CI) ومؤسسة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL.net) وجمعية الحقوق الرقمية الأوروبية (EDRI) ومؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا (FSF) ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (FWCC) ومؤسسة جيتوليو فارغاس (FGV) ومعهد السياسات الابتكارية (IPI) والمكتب الدولي للجمعيات المشرفة على إدارة حقوق التسجيل والاستنساخ الآلي (BIEM) والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD) وغرفة التجارة الدولية (ICC) والاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين (CISAC) والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) والاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM) والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA) والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI) والجمعية الدولية الأدبية والفنية (ALAI) وشبكة السياسات الدولية (IPN) والجمعية الدولية للناشرين (IPA) والجمعية الدولية للعلامات التجارية (INTA) والاتحاد الدولي للفيديو (IVF) ومنظمة العدالة في مجال الملكية الفكرية (IP Justice) ورابطة بلدان أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية (ALIFAR) وجمعية أطباء بلا حدود (MSF) والجمعية الأوروبية لطلاب الحقوق (ELSA) وشبكة العالم الثالث (TWN) والاتحاد العالمي للمجموعات الثقافية (WFCC) (٣٧).

٥ - وعقب المناقشات التي أجرتها اللجنة، حضر الاجتماع بصفة مراقب مؤقت: جمعية المؤلفين المتحدة ومعهد Queen Mary للبحث في مجال الملكية الفكرية.

٦ - وترد في المرفق قائمة بالمشتركين في الدورة.

٧ - وناقشت اللجنة اقتراحاً قدمته "مجموعة أصدقاء التنمية" بعنوان "قرار اللجنة المؤقتة الرامي إلى إعداد جدول أعمال للويبو بشأن التنمية" (PCDA/2/2)، كما ناقشت اقتراحاً قدمته قيرغيزستان بعنوان "اقتراح توصية للجمعية العامة للويبو".

البند الأول من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

٨ - رحّب رئيس الدورة السفير ريغوبرتو غاوتو فيلمان (باراغواي) بجميع الوفود بحرارة، وخاصة بالوفود التي وفدت من عواصم بلدانها. وأكد أنه ينبغي أن تركز الدورة الثانية والأخيرة على تحقيق النتائج. وأوضح أنه أتيحت له الفرصة منذ انعقاد الاجتماع السابق للتشاور مع المجموعات الإقليمية والوفود المعنية الأخرى لمحاولة التوصل إلى حل بالنسبة للإجراءات بحيث تتمكن من الحصول على نتائج ملموسة خلال الدورة الحالية ويصبح في مقدورها أن تقدم مقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها المرتقب عقدها في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦. ورأى أن تبادل الأفكار مع المجموعات

والوفود كان مفيداً للغاية، وأنه يأمل أن تنتهي إلى قرارات إيجابية. وأفاد أنه تقرر خلال الاجتماع الذي عقده مع المنسقين الإقليميين في الأسبوع السابق الامتناع عن الإدلاء ببيانات عامة، وإتاحة الفرصة مع ذلك لأي وفد يرغب في أخذ الكلمة. وأضاف أن "مجموعة أصدقاء التنمية" طرحت مؤخراً اقتراحاً أشرفت الأمانة على توزيعه، وأنه سيخصص بعض الوقت لمناقشته. واستطرد قائلاً إن الفرق العاملة والمنسقين عقدوا جلسات عامة واجتماعات غير رسمية لمحاولة تحقيق تقدم بالنسبة لجدول الأعمال، وإنه قرر افتتاح الاجتماع لاعتماد جدول الأعمال وتقرير الدورة السابقة، والتشاور من ثم مع المنسقين لتسوية إجراءات العمل، من أجل التوصل إلى اتفاق وإتمام الأعمال. واختتم الرئيس كلمته قائلاً إن ثلاث منظمات غير حكومية طلبت اعتمادها لحضور الاجتماع، وطلب إلى الأمانة أن تذكر أسماءها.

٩ - وذكرت الأمانة أن المنظمات غير الحكومية الثلاث التي طلبت حضور اجتماعات اللجنة المؤقتة هي جمعية المؤلفين المتحدة (واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية) ومركز الاقتصاد الابتكاري الإبداعي (واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية) ومعهد Queen Mary للبحث في مجال الملكية الفكرية (لندن، المملكة المتحدة).

١٠- وأعرب الرئيس عن شكره للأمانة، وتساءل عما إذا كان لأي وفد تحفظات على تلك الطلبات. وحيث إنه لم يتحفظ عليها أي وفد، فقد تقرر أن يحضر دورة اللجنة المؤقتة ممثلون عن المنظمات غير الحكومية الثلاث بصفة مراقب مؤقت.

البند الثاني من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

١١- اقترح الرئيس مشروع جدول الأعمال (الوثيقة PCDA/2/1 Rev.)، ولما لم يعلق عليه أي وفد من الوفود، فقد تم اعتماده.

١٢- وأبلغ الرئيس اللجنة أنه تم الاتفاق وفقاً للمشاورات التي جرت مع المنسقين على أن يعقد الاجتماع لمدة خمسة أيام كاملة، وعلى أنه سيتم إعداد تقرير في وقت لاحق وسيرسل إلى الوفود للموافقة عليه، مثلما جرى خلال الاجتماعات الحكومية الدولية السابقة.

البند الثالث من جدول الأعمال: اعتماد تقرير الدورة الأولى للجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية (انظر الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2)

١٣- لفت الرئيس النظر إلى أن الأمانة أرسلت مشروع تقرير الدورة الأولى إلى الوفود، وأنها أدرجت التعليقات التي تسلمتها من الوفود في مشروع التقرير المراجع. وأضاف أنه إذا كانت الوفود تود الإدلاء بتعليقات إضافية، فإن بإمكانها أن تقدمها إلى الأمانة. واعتمد التقرير بعدئذ، وتقرر تأجيل أعمال الدورة لإجراء مشاورات غير رسمية.

البند الرابع من جدول الأعمال: النظر في الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء

١٤- استأنف الرئيس المناقشات في الجلسة العامة، وأبدى اعتذاره للوفود على تأخر الأعمال بسبب إجراء مشاورات مطولة. وشرح أن اقتراحه لم يحظ باتفاق الآراء، وأنه تقرر لذلك الشروع في المناقشات على أساس رشيد حتى تتمكن الوفود من التعليق على الموضوع بأكمله وليس على أساس كل اقتراح على حدة. وعندما تتقدم المناقشات، يمكن للدول الأعضاء أن تقدم مشروع توصياتها، ويمكن للاجتماع بعدئذ أن يناقش تلك المقترحات ويتخذ قراراً بشأن توصية يطرحها على الجمعية العامة.

١٥- وطلب وفد المكسيك أن يشرح الرئيس اقتراحه بالتفصيل، وتساءل عما إذا كانت الوثيقة التي ستعتبر أساساً للنقاش هي مرفق التقرير PCDA/1/6 Prov.2 أو PCDA/2/2، وعما سيكون وضع الوثيقة PCDA/2/2 بالنسبة للاجتماع الحالي إذا كان التقرير هو الوثيقة موضع النقاش. وأضاف أنه أدرك من المشاورات أن المناقشات ستجرى على أساس الفئات، ورأى أنه قد لا يكون ذلك ملائماً نظراً لأن له تعليقات عديدة على كل اقتراح. وأوضح أنه لو اعتمد نهج الفئات لما نُظر في كل الاقتراحات من وجهة نظر موضوعية مجردة. وطلب الوفد أيضاً أن يشرح الرئيس وضع الوثيقة PCDA/2/2.

١٦- وأكد الرئيس أن الوثيقة الوحيدة التي يمكن الاستناد إليها في المناقشات هي الوثيقة PCDA/1/6 Prov.2، وعلى الأخص المرفق الذي يضم كل الاقتراحات. وأضاف أنه ليس هناك أي وثيقة أخرى، وأوضح أن الوثيقة PCDA/2/2 هي وثيقة تقدمت بها "مجموعة أصدقاء التنمية"، وذكر أن المجموعة الآنف ذكرها ستقدم تلك الوثيقة في وقت لاحق، وأن الوثيقة المذكورة لن تكون أساساً للمناقشات في الوقت الراهن. وأضاف أنه لم يكن بالإمكان الاتفاق في وقت مبكر في ذلك اليوم على منهج العمل الذي اقترحه. وأوضح أنه سيكون بإمكان الوفود عقب المناقشات أن تطرح تساؤلاتها وتحدد المسائل التي تثيرها موضوعات محددة. واستطرد قائلاً إن ذلك النهج لا يثير أي مشكلة، وإنه سيكون بإمكان الوفود الرجوع إلى كل الفئات، والتطرق من خلالها إن رغبت إلى بعض موضوعات محددة، دون مناقشة كل موضوع على حدة. واختتم كلمته قائلاً إن ذلك ما تم الاتفاق عليه صباح ذلك اليوم.

١٧- وأخذ وفد سويسرا الكلمة بصفته منسق المجموعة باء وشكر الرئيس على اقتراحه والجهود التي بذلها من أجل دفع الأعمال قدماً للتوصل إلى نتائج محددة في نهاية الأسبوع وتقديم توصية إلى الجمعية العامة. وأكد الوفد أن المجموعة باء تشاطر تماماً ذلك النهج وتلتزم كلية بذلك الهدف. غير أنها ما زالت تعتقد على ضوء الاقتراحات المقدمة أنه سيكون من المفيد أن تتمكن من بحث بعض الموضوعات بصورة أولية قبل نهاية الأسبوع. وأوضح أن ذلك لا يعني أن المجموعة باء لا توافق على إجراء المناقشات حسب اقتراح الرئيس. وأضاف أن المجموعة باء تساورها بعض الشكوك والمخاوف من النتائج المحتملة المترتبة على مناقشة توصيات محددة للجمعية العامة أو على إعداد قائمة بها، وأنها ترى أن من الصعوبة بمكان أن يسهل ذلك عملها، وأكدت مع ذلك أنها توافق على العمل بصورة بناءة بناء على ذلك الاقتراح. وأوضح الوفد أيضاً أن المجموعة باء لا تعتزم استبعاد أي اقتراح من المناقشات عند التطرق إلى بعض الموضوعات بصورة أولية أو عند مناقشة الموضوعات التي حظيت باتفاق الآراء. كل ما في الأمر هو مناقشة كل الاقتراحات واتخاذ قرار بشأن العمل الملائم، بل مواصلة المناقشة بعد انعقاد الجمعية العامة. وأوضح الوفد أن المجموعة باء تتعهد بالعمل بصورة بناءة تبعاً لذلك النهج. وفي الختام، رأى الوفد أن من المفيد أن تجري المناقشات في ذلك اليوم بصورة غير رسمية بحيث تكون أكثر انفتاحاً وحيوية.

١٨- وأعلن الرئيس أنه يقدر تعليقات وفد سويسرا والموقف المرن والمنفتح للمجموعة باء. ورأى أنه قد يكون من المفيد إجراء المناقشات بصورة غير رسمية حتى تتمكن جميع الوفود من المشاركة فيها. غير أنه أشار إلى أن ذلك قرار يتعين على الوفود أن تتخذه، وطلب لذلك إلى الوفود أن تعلن ما إذا كانت توافق على العمل بصورة غير رسمية.

١٩- وأعلن وفد البرازيل أن المسألة ليست واضحة تماماً، وتساءل عما إذا كانت الوفود ستواصل العمل بصورة رسمية كما اقترح ذلك الرئيس في بداية الدورة، أم ستوافق على اقتراح وفد سويسرا الذي قدمه باسم المجموعة باء بغية عقد الاجتماع بصورة غير رسمية. وأضاف أنه لا يعترض على اقتراح وفد سويسرا إذا وافقت عليه الوفود الأخرى. غير أنه رأى أن من المفيد عقد الاجتماع بصورة رسمية لأن المداخلات تدرج في محضر الجلسات، مما يسمح بتحقيق درجة كبيرة من الشفافية حتى

بالنسبة للمسؤولين في العواصم الذين لا يشاركون في الاجتماعات في جنيف. وأوضح أن من بين مزايا عقد الاجتماع بصورة رسمية أنه سيكون بإمكان الوفود المراقبة أن تشارك فيه أيضاً.

٢٠- وقرر الرئيس بالتالي مواصلة أعمال الاجتماع بصورة رسمية، وطلب إلى الوفود أن تتطرق إلى الفئة ألف المتعلقة بالمساعدة وتكوين الكفاءات.

٢١- وأشار وفد البرازيل إلى الاقتراحات المتضمنة في الوثيقة PCDA/2/2، وأن يقترح توصيات بشأن مختلف المسائل والموضوعات المتعلقة بالمساعدة التقنية والواردة في الفئة محل النظر.

٢٢- وقاطع الرئيس وفد البرازيل لأن وفد المكسيك أثار نقطة نظام.

٢٣- وكرر وفد المكسيك أنه لا يدرك تماماً وضع الوثيقة PCDA/2/2، وقال إنه يرى أن الوثيقة التي استندت إليها المناقشات هي مرفق الوثيقة PCDA/1/6 Prov.2. وأضاف أنه قد أتيحت له فرصة الاطلاع على الوثيقة PCDA/2/2 كما اطلعت عليها وفود أخرى عديدة في ذلك اليوم وأنها تثير اهتماماً كبيراً وتحتوي اقتراحات مهمة. غير أنه رأى أن العديد من الوفود تعتقد أنه قد يكون من المهم إرسال تلك الوثيقة إلى عواصم بلدانها لمعرفة ردود فعلها واقتراحاتها المحددة. وتساءل الوفد بالتالي عما إذا كان الرئيس يرى أنه يتعين على اللجنة أن تستند في مناقشاتها إلى تلك الوثيقة، وطلب إليه أن يحدد وضع الوثيقة في تلك الحالة.

٢٤- وكرر الرئيس أن الوثيقة PCDA/2/2 لا تمثل أساساً للمناقشات. وأضاف أنه إذا أراد وفد البرازيل الإشارة إلى تلك الوثيقة، ففي إمكان الوفود الأخرى الإشارة إليها أيضاً أو إلى أي وثيقة أخرى. وأوضح أن الوثيقة المطروحة للنقاش والتي تعتبر أساساً للعمل هي الوثيقة المقدمة كمرفق للوثيقة PCDA/1/6 Prov.2، وليست أي وثيقة أخرى، كما أن بإمكان الوفود أن تشير إلى الوثائق الأخرى، غير أن اللجنة ليست ملزمة بقبول ذلك.

٢٥- واستطرد وفد البرازيل قائلاً إن الوثيقة التي قدمها هي وثيقة رسمية للاجتماع تتضمن اقتراحاته وتوصياته للجمعية العامة استناداً إلى الوثيقة PCDA/1/6 Prov.2. ومن أجل توضيح موقفه لوفد المكسيك، أضاف أن "مجموعة أصدقاء التنمية" أعدت تلك الوثيقة من بين عناصر مختلفة، وأرادت صياغتها بلغة أكثر مناسبة وتقديمها كتوصيات للجمعية العامة. وأوضح أنه قد يكون من السهل القول بأن "مجموعة أصدقاء التنمية" أيدت البنود المتضمنة في الاقتراحات المرقمة من ١٣ إلى ٣٢. غير أنها لو فعلت ذلك لما أمكن التقدم إلى الأمام، نظراً لأن كل مجموعة ستشير إلى بنودها الخاصة. وبناء على ذلك، فإن جهود "مجموعة أصدقاء التنمية" استهدفت تخفيض عدد الاقتراحات وصياغتها بلغة أكثر ملاءمة وتقديمها كتوصية نتيجة لمداولات الاجتماع الحالي. وكان ذلك على وجه التحديد اقتراحاً تقدمت به "مجموعة أصدقاء التنمية"، للنظر فيه في الاجتماع الحالي. ورأى الوفد أنه ستتاح الفرصة للوفود الأخرى لتقديم وجهة نظرها واقتراح ما تشاء حتى نهاية الاجتماع الحالي. ويكفي بالتالي تقديم الوثيقة وبيان الفقرات التي تشير إلى الفئة المتعلقة بالمساعدة التقنية.

٢٦- وأعرب الرئيس عن تقديره لذلك التوضيح وشكر "مجموعة أصدقاء التنمية" على الجهود التي بذلتها في إعداد تلك الوثيقة. ولفت الانتباه إلى أن الموعد الأخير لتقديم الاقتراحات قد انقضى، وإلى أنه يمكن للوفود مع ذلك أن تقدم الوثائق وتبدي الملاحظات دون أن تضطر إلى اتخاذ أي موقف. وطلب من ثم التعليق على مجموعة الاقتراحات المتضمنة في الفئة ألف.

٢٧- وأعلن وفد المكسيك أنه يود طرح بعض الأسئلة حتى يكون أكثر اطلاعاً على الأحداث ويتمكن من اتخاذ القرار الصحيح عند إخبار السلطات في العاصمة. وشكر "مجموعة أصدقاء التنمية" على إعداد وثيقتها وإضافة ملخص بها. وذكر أن بعض الملاحظات قد تصل لاحقاً من عاصمة بلده، إلا أنه

أراد إبداء بعض التعليقات في ذلك الوقت. فبالنسبة إلى الوثيقة PCDA/1/6 Prov.2 والفئة ألف، الاقتراح الثاني، قال إنه وجد بعض الصعوبة لأن الوثيقة تشير إلى جعل مؤسسات الملكية الفكرية أكثر فعالية وتحقيق توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية والحفاظ على المصلحة العامة. ولما كان ذلك يمثل الاقتراح المتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، فإنه وجد بعض الصعوبة في فهم ما إذا كانت الويبو ستكلف بناء على ذلك الاقتراح بالتحقق من أن تصبح مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء أكثر فعالية وتحقق توازناً عادلاً، لأن من شأن ذلك أن يحوّل الويبو إلى هيئة مشرفة على الدول الأعضاء. وأضاف أنه لم يفهم تماماً المقصود من تلك الفقرة ومن صياغتها. وأورد وفد المكسيك النص التالي: "ينبغي تمديد هذه المساعدة التقنية إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية"، وتساءل عما إذا كان ذلك يعني أن طلبات المساعدة التقنية ينبغي أن تمر بهذه المنظمات، وعما إذا كانت هذه المنظمات تستفيد من المساعدة التقنية، وعما إذا كان ذلك يعني أن الويبو ستلبي فقط طلبات التعاون التقني التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولن تلبي طلبات التعاون التقني التي تقدمها المنظمات الوطنية. واستطرد الوفد قائلاً إنه مسرور للغاية بالفقرة الخامسة التي أشير فيها إلى إنشاء صندوق استئماني لدى الويبو من أجل تقديم مساعدة مالية محددة إلى البلدان الأقل نمواً، وإنه يهمه مع ذلك أن يعرف من الوفود التي اقترحت الفقرة الخامسة من أين ستحصل على الأموال اللازمة لإنشاء ذلك الصندوق، ومن سيديره وأي بنك سيدير الأموال إلخ. وبعبارة أخرى، قال الوفد إنه في حاجة إلى مزيد من التفاصيل. وبالنسبة إلى الفقرة العاشرة التي جاء فيها: "يطلب إلى الويبو أن تنشيء صندوقا للمساهمات الطوعية من أجل تعزيز الاستغلال القانوني والتجاري والاقتصادي لحقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً"، تساءل الوفد عما إذا كان هناك نموذج أو إذا كان النموذج يستند إلى شيء موجود في منظمات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. واستطرد مستفسراً عما إذا كان هناك أساس أو نظام يمكن أن تحدد بموجبه نسبة أو حجم المساهمات الطوعية وهلم جرا. وبالنسبة إلى الفقرة التاسعة عشرة المرتبطة بالمساعدة التقنية المحايدة، لفت الوفد الانتباه إلى بعض المشكلات، وقال إن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو بناء على طلب الحكومات لا يمكن إلا أن تكون محايدة، وأضاف أنه لا يفهم الغرض من التشديد على كلمة "المحايدة"، وتساءل بالتالي عن سبب إدراجها في الفقرة التاسعة عشرة. وبالنسبة إلى الفقرة الخامسة والعشرين التي نص فيها على "تقديم التعاون التقني إلى البلدان النامية بناء على طلبها بغية إدراك الرابطة بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة على وجه أفضل"، أضاف الوفد أن هناك العديد من النقاط الأخرى التي تشير إلى المنافسة، وتساءل عما إذا كان بمقدور الويبو أن تتناول تلك المسألة بالبحث، وعما إذا كان ذلك يدخل ضمن ولايتها أو اختصاصها. وأضاف أن ذلك يدخل بالأساس ضمن ولاية منظمة التجارة العالمية. وبالنسبة إلى الفقرة التاسعة والعشرين المرتبطة "بتوجيه المساعدة التقنية لضمان إنشاء الأنظمة الوطنية من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية على نحو إداري مستدام دون تحميل الموارد الوطنية الشحيحة ما لا تطيق حمله"، رأى الوفد من جديد أن من الصعب إدراك نطاق ذلك لأن المطلوب مرة أخرى تحويل الويبو إلى هيئة للإشراف على ما يجري على الصعيد الوطني داخل الدول. وتساءل عما إذا كان ينبغي أن تراقب الويبو كيفية تصرف الدول الأعضاء بمواردها أو الإشراف على تصرفاتها في هذا الشأن. وأوضح أن من شأن ذلك تكليف المنظمة بمهمة فوق طاقتها ومطالبتها بالتدخل في الشؤون الوطنية للدول الأعضاء. وبالنسبة إلى الوثيقة PCDA/2/2، الفقرة الثالثة، تطرق الحديث إلى المبادئ والمساعدة التقنية. وفيما يتعلق بالحياد، كرر الوفد ما سبق أن قاله بالنسبة إلى استخدام كلمة "المحايدة" في الوثيقة الأخرى. وأضاف أن طلبات المساعدة التقنية هي ذات طابع فردي عادة، وأنه لم يفهم لذلك ما يدعو إلى إثارة مسألة الحياد. والمشكلة الأخرى هي القول بأنه ينبغي أن تتوافق السياسات مع الطلب. وتمثل سياسات المنافسة مشكلة أخرى، لأن الوفد لا يفهم الدور الذي ينبغي أن تؤديه الويبو في تحديد سياسات المنافسة الوطنية للدول الأعضاء. ورأى الوفد أن تلك

المسألة ينبغي أن تنظر فيها منظمة دولية أخرى، وليست الويبو. وبالنسبة إلى الفقرة "ح" التي جاء فيها أنه ينبغي ضمان الشفافية في كل المسائل المتعلقة بالمساعدة التقنية، تساءل الوفد كيف يمكن للدول أن تضمن شفافية المساعدة التقنية، وما هي الهيئة التابعة للويبو التي ستكلف بذلك، وما هي التكاليف المترتبة على إنشاء هيئة جديدة لضمان الشفافية. وأضاف الوفد أنه سيكون شاكراً لمجموعة أصدقاء التنمية لو شرحت هذا الجانب الخاص من اقتراحها بمزيد من التفصيل. ولفت الوفد الانتباه إلى أن الفقرة "و" تشير إلى "التكاليف الاجتماعية لحماية الملكية الفكرية وإنفاذها وحفظها على الحد الأدنى في البلدان النامية". وتساءل الوفد من جديد كيف يمكن للويبو أن تحدد التكاليف الاجتماعية لحماية الملكية الفكرية في كل دولة عضو، وما هي ولاية الويبو ونطاق عملها لتحديد هذه التكاليف الاجتماعية. ناهيك عن المسألة الشائكة للتدخل في السيادة الوطنية للدول الأعضاء. وبالنسبة إلى الفقرة السادسة التي نص فيها على "إنشاء آلية مالية تهدف إلى تعزيز المساعدة التقنية المؤاتية للتنمية"، تساءل الوفد عما إذا كان هناك نموذج لهذه الآلية، وعن مصدر الأموال. وأضاف أنه لا يعرف في الواقع الغرض من ملخص وثيقة "مجموعة أصدقاء التنمية". واختتم ملاحظاته قائلاً إنه سيدلي ببعض التعليقات على الفقرات الأخرى في وقت لاحق.

٢٨- وذكر وفد شيلي أن كل الاقتراحات الواردة في الوثيقة PCDA/1/6 Prov.2 تبدو له مناسبة ورأى أن من المستحسن الشروع في بحث نص الوثيقة، كما أعلن ذلك في وقت مبكر في ذلك اليوم، والنظر في التوصيات عند تحليل الفئات. وبالنسبة إلى اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية"، قال إنه يود الإشارة بصفة خاصة إلى الفقرتين الثالثة والرابعة، وأضاف أنه يعتقد بوجه عام أن الاقتراح جيد، وأنه سيساعد اللجنة بالتأكيد على تحليل محتويات الوثيقة التي تضم ١١١ اقتراحاً. ورأى أن الوثيقة لخصت على أحسن وجه كل الاقتراحات التي قدمتها الوفود. وأضاف أنه يود بصفة خاصة تركيز الانتباه على مسألة سياسة المنافسة لأنها تدخل ضمن اختصاص الويبو. وأوضح أن من المهم أن تدرج الويبو مسألة سياسة المنافسة في كل الفئات، وكذلك في كل المجالات التي تتناولها بالبحث. واستطرد قائلاً إنه ناقش تلك المسألة مع بعض موظفي الويبو الذين أقروا أن بإمكان المنظمة أن تبحث مسألة سياسة المنافسة بصورة أكبر عما هو عليه الحال. ورأى الوفد أن تلك المسألة عنصر مهم من عناصر الملكية الفكرية، وأن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لا تتوفر لها التشريعات الملائمة في هذا الصدد، وأن تلك المسألة تتسم بأهمية كبيرة للبلدان المذكورة وللويبو. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه سيتقدم ببعض الاقتراحات المحددة المتعلقة بمسألتين أو ثلاث مسائل في وقت لاحق.

٢٩- وقدم وفد نيجيريا التهنئة إلى الرئيس وأعرب له عن تقديره على حكمته وحصافته في بدء المداولات تبعاً لمنهج عمل من شأنه تسهيل النظر في كل المسائل قيد البحث. ورأى الوفد أنهم جاهزون تماماً للعمل والمشاركة في المناقشات. وشكر وفد المكسيك على التماسه توضيحات بشأن بعض عناصر الاقتراحات الواردة في فئة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأضاف أن مجموعة البلدان الأفريقية أدرجت اقتراحين أو ثلاثة اقتراحات، وأنه يود إلقاء الضوء على هذه الاقتراحات، لا سيما الاقتراحات رقم ٢ و٥ و١٠. وبالنسبة إلى الاقتراح رقم ١، ذكر أنه تلقى معلومات كافية أقنعته بأن المساعدة التقنية تقدمها الويبو حسب طلب كل دولة عضو، وأنها محايدة وموضوعية. ولذلك، فإن مجموعة البلدان الأفريقية مسرورة للغاية بجوانب المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، والتي تستهدف في الواقع مساعدتها على تطوير قدراتها لاستخدام نظام الملكية الفكرية والاستفادة من تطبيقه. وبالنسبة إلى الاقتراح رقم ٢، أوضح الوفد أن المقصود من ذلك هو تحسين قدرة المكاتب الوطنية للملكية الفكرية، أي تجهيزها بحيث يمكن لها أن تنفذ التعهدات التي التزمت بها على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني، ومساعدتها على تلبية احتياجاتها من حيث التدريب والتجهيز وأي تسهيلات أخرى تعزز فعاليتها وقدراتها. وأوضح الوفد أن ضمان توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية وصون المنفعة العامة هو موضوع مشترك يجري مناقشته في الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة

العالمية، أي بعض المسائل مثل إمكانية الحصول على الأدوية والتغذية والمعرفة إلخ. واستطرد قائلاً إن هذه المجالات تدخل في إطار المنفعة العامة، وإن مجموعة البلدان الأفريقية ترى أنه لا ينبغي أن تتعدى عليها الملكية الفكرية، بل ينبغي أن تدعمها على الصعيد الوطني. ومن جهة أخرى، ينبغي تحقيق توازن عادل بينها، كما ينبغي تمديد المساعدة التقنية إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية. وخص بالذكر المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) ودعا إلى مدهما بالمساعدة نفسها المتاحة للمكاتب الوطنية وتطبيق الأمر ذاته في العالم النامي. وبالنسبة إلى الاقتراح رقم ٥ الذي يرمي إلى إنشاء صندوق استئماني في الويبو، قال الوفد إن مجموعة البلدان الأفريقية تريد إعادة صياغة النص، لأن المساعدة قد لا تكون مساعدة مالية بالضرورة، بل قد تكون مساعدة تقنية أو أي مساعدة بشكل آخر، ويمكن للدول الأعضاء أن تبت في مسألة الصندوق الاستئماني. وأضاف أنه كان مسروراً للغاية عندما علم أن صندوقاً طوعياً قد أنشئ خلال السنة في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأوضح أن بإمكان الدول الأعضاء أن تقرر إنشاء صندوق مماثل. وبالنسبة إلى الاقتراح رقم ١٠ الذي يرمي إلى إنشاء صندوق للمساهمات الطوعية من أجل تشجيع الاستغلال القانوني والتجاري والاقتصادي، قال الوفد إنه ليس متأكداً إذا كانت مجموعة البلدان الأفريقية قد اقترحت ذلك، غير أنه رأى أن ذلك يتمشى مع ما اقترحته في الفقرة الخامسة. وترى مجموعة البلدان الأفريقية إجمالاً أن فكرة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات ينبغي أن تتسم بأهمية كبيرة فيما يتعلق بتقدير تعهد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالملكية الفكرية وتفهمها وتطبيقها، نظراً لأن مجموعة البلدان الأفريقية تعتقد أن تلك المسألة لا ينبغي أن تثير أي جدال إذا اتفقت الدول الأعضاء على توسيع نطاق تطبيق الملكية الفكرية. وكرر الوفد باسم مجموعة البلدان الأفريقية تقديره واستحسانه للبيان الذي أدلى به وفد المكسيك، وأعرب عن أمله أن تساعد كلمته على شرح القضايا قيد النظر.

٣٠- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن رغبته في الإدلاء بتعليقات إضافية على كلمة منسق مجموعة البلدان الأفريقية، وأوضح أن المساعدة التقنية ينبغي أن تمتد إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية، نظراً لأن بعض البلدان الأفريقية لا تتوفر لها مكاتب للملكية الفكرية وتعتمد في أغلب الأحيان اعتماداً كبيراً على تلك المنظمات دون الإقليمية.

٣١- وأوضح وفد شيلي أن بعض البلدان ذات الاقتصاد الهش تقدمت باقتراح يتعلق بالتنمية في مجلس تريبس، وذكرت أن التعاون التقني يمكن توفيره من خلال المنظمات الإقليمية. غير أنه لا تتاح الفرصة لتلك المنظمات أحياناً للانتفاع بالمساعدة التقنية. ولذلك، فإن ذلك الاقتراح قوبل بالترحيب لأن البلدان لا تخطر بالمساعدة التقنية في بعض الأحيان من خلال المنظمات الإقليمية إذا لم يكن لها بعثة دائمة في جنيف. ورأى الوفد بالتالي أنه يجدر النظر في ذلك الاقتراح، وأنه ينبغي أن يحظى بالقبول.

٣٢- وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يؤيد التصريح الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وذكّر بأن الجمعية العامة كلفت اللجنة بالإسراع في مناقشة الاقتراحات وإتمامها، حتى يمكن التوصل إلى نتائج عملية وملموسة في أسرع وقت. وفيما يتعلق بالفئة ألف المتعلقة بالمساعدة التقنية، أضاف الوفد أنه درس بعناية كبيرة اقتراحات مختلف الوفود، التي بلغت ٣٢ اقتراحاً، وأنه يؤيد أغلبها. وذكر الوفد أرقام تلك الاقتراحات، أي من ١ إلى ١٢ و١٤ و١٧ ومن ٢٢ إلى ٢٥. وفيما يتعلق بالاقتراح رقم ٢٢، أعلن الوفد أنه يؤيد المبدأ ما دام ينطبق على جميع موظفي الويبو، وليس على مجرد الموظفين المعنيين بالمساعدة التقنية، وأضاف أن ذلك يتمشى مع أفضل ممارسات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالاقتراحات الأخرى الواردة في تلك الفئة والتي لم يذكرها، أعلن الوفد أن لديه بعض التحفظات عليها، وأنه ليس في موقف يسمح له بالانضمام إلى اتفاق في الآراء، وأنه سيسره توضيح أسباب قلقه بالتفصيل في الوقت المناسب.

٣٣- وقدم وفد البرازيل معلومات إضافية بشأن الاقتراحات الواردة في الوثيقة PCDA/2/2، وأوضح أن الجهود التي بذلها لم تقتصر على تجميع اقتراحات "مجموعة أصدقاء التنمية"، بل استهدفت أيضا الأخذ باقتراحات المجموعات الأخرى، والتوصل إلى تقارب، واستبعاد بعض المسائل الواردة في الاقتراح الكامل لمجموعة أصدقاء التنمية. وأضاف أنه قدم بعض التضحيات بالتالي من أجل تيسير الأمور، وأشار إلى أن من المهم التوضيح مثلاً بأن المسألة الواردة في الفقرة ألف ١ وردت في الأصل من مجموعة البلدان الأفريقية، وأن الفقرة الثالثة تمثل توصيات جرت مناقشتها بوصفها مبادئ. وينص المبدأ الأول على أن المساعدة التقنية ينبغي أن تكون تنموية التوجيه ومتمشية مع الصكوك الدولية والوطنية والسياسات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك مسألة المنافسة التي رأى أنها مهمة للغاية. وذكر الوفد أن الإشارة إلى سياسة المنافسة ترد في العديد من وثائق أمانة الويبو، ورأى أن من المتفق عليه أن سياسات المنافسة تمثل إطاراً مهماً لتنفيذ سياسة الملكية الفكرية. وأضاف أن المساعدة التقنية ينبغي أن تكون محايدة وذات طابع غير متحيز، وينبغي تقديمها بناء على الطلب، كما ورد ذلك في الاقتراح الأصلي لمجموعة البلدان الأفريقية. ورأى أن مسألة استقلال الموظفين المعنيين بالمساعدة التقنية تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لمنظمات منظومة الأمم المتحدة كافة، وأن مسألة مواصلة التقييم مهمة أيضاً لأنها تحتاج إلى إطار مستقل. وأضاف الوفد أنه كلما كان الإطار أكثر استقلالاً، فإن التقييم يصير أكثر مصداقية، وأن من المهم أيضاً أن تكون هناك آليات لتقدير فعالية المساعدة التقنية. ورأى أن مسألة الشفافية الوارد ذكرها في الفقرة "ح" يمكن تحقيقها بوسائل مختلفة، بما في ذلك تقديم معلومات أكثر استكمالاً وشمولاً بشأن تكاليف الأشخاص المشاركين في المشروعات في كل بلد، وأوضح أن كل ذلك يرد بصورة شفافة على مواقع الإنترنت. وذكر أن هناك وسائل عديدة تكفل أن يكون التعاون التقني داخل الويبو أكثر شفافية بحيث يكون بإمكان الجميع الحصول على المعلومات الضرورية. واستناداً إلى المبادئ الواردة في الفقرة الرابعة، يمكن الأخذ بقائمة بالقواعد والمبادئ التوجيهية للتعاون التقني أو المساعدة التقنية. ورأى أن ذلك يعود إلى مسألة الشفافية والوسائل الكفيلة بتحقيقها، أي جعل التدريب التقني أكثر مؤاتاة للتنمية من خلال توفير المرونة للنظام الدولي للملكية الفكرية. وأضاف أن مجموعة البلدان الأفريقية والمجموعات الأخرى قد أشارت إلى تلك المسألة في مختلف اقتراحاتها. وأوضح أنه ليس هناك ما يدعو إلى التركيز على بعض الالتزامات لحماية المصلحة الفردية لأصحاب الحقوق. وإذا كان من المهم حمايتها، فإنه ينبغي النص أيضاً على بعض التعهدات الأخرى التي يتعين إدراجها في المعاهدات من أجل توفير بعض المرونة وتتمكن البلدان أيضاً من تكييفها لتلبية مصالحها. وأشار الوفد إلى أن الفقرة ٤(ج) تتناول قانون المنافسة على نحو أكثر تحديداً، وإلى أن الفقرة ٤(د) تتناول حماية الابتكارات المحلية والملكات الإبداعية والاختراعات، وتطوير البنية التحتية الوطنية العلمية والتكنولوجية. وأضاف أنه لا يتصور أن لا يوافق أي وفد على أن ذلك يمثل هدفاً مهماً من أهداف التعاون الذي تقدمه الويبو. وفضلاً عن ذلك، فإن الفقرة الثانية التي قدمتها مجموعة البلدان الأفريقية في الأصل تحث على دعم القدرات المؤسسية وتقديم تسهيلات كي تكون المؤسسات الوطنية للملكية الفكرية أكثر فعالية، وتحقيق التوازن بين الحماية والمصلحة العامة. ورأى الوفد أن ذلك يتفق مع ما ورد في اقتراحه. وقال إن مسألة الآليات المالية مهمة للغاية، وإنه قد أشير إليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل مجموعة البلدان الأفريقية ووفدي البحرين والولايات المتحدة الأمريكية. وشرح الوفد أن الغرض من إنشاء آليات مالية هو تعزيز المساعدة التقنية لإفادة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في أفريقيا خاصة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يحاول تيسير لغة وصياغة الاقتراحات كنتيجة نهائية للدورة.

٣٤- وأعلن وفد إيطاليا أن لديه اقتراحاً من شأنه تسهيل النظر في المسائل قيد المناقشة. ويتمثل اقتراحه في إعداد وثيقة تجمع كل المسائل المتماثلة. وأضاف الوفد أن هناك العديد من المسائل المتشابهة في الاقتراحات موضع النقاش البالغ عددها ١١١ اقتراحاً، وأنه لو أعيد تجميع الاقتراحين

رقم ٢٠ و٣١ مثلاً لأصبحت الأمور أكثر يسراً للجميع، ولأمكن للجنة أن تنظر فيها بسهولة أكبر، ولأصبحت المناقشات أقل تعقيداً. وعرض الوفد مساندته لأغلب الاقتراحات المقدمة في الجزء الأول، غير أنه أشار إلى شكوكه فيما يتعلق على وجه الخصوص بالفقرات ٢ و٣ و٢٠ ومن ٢٦ إلى ٣٢. وبالنسبة إلى تلك الفقرات الخاصة، قال إنه يحتفظ بحق مطالبة البلدان التي قدمت الاقتراحات في الأصل بتقديم بعض التوضيحات الإضافية. ورأى أنه قد يكون من الملائم إجراء مناقشات أكثر تفصيلاً.

٣٥- وذكر وفد اليابان أن المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات يوفران للبلدان النامية أساساً لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاستفادة من الملكية الفكرية. وأضاف أنه يؤيد معظم الاقتراحات الواردة في تلك الفئة، وأنه ينبغي إنجاز هذه الأنشطة بناء على طلب البلدان وتبعاً لمرحلة تنميتها واحتياجاتها، وليس تبعاً لمنهج مناسب للجميع. وقال في الختام إنه يود لفت الانتباه إلى المضاعفات المالية للاقتراحات المقدمة للويبو نظراً للقيود المفروضة على ميزانية المنظمة.

٣٦- وأعلن وفد بنن عن تأييده للتصريح الذي أدلى به وفد نيجيريا بصفته منسق مجموعة البلدان الأفريقية، وساند كل الاقتراحات المتعلقة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، وعلى الأخص الاقتراح الرامي إلى إنشاء صندوق استئماني. وأعرب عن شكره لوفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي وافق بمرونة على المشاركة في المناقشات.

٣٧- وعلق وفد الهند باختصار على بعض الاقتراحات المتعلقة بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وبالنسبة إلى الفقرة الثامنة، أيد الاقتراح الرامي إلى مطالبة الويبو أن تساعد الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية في مجال الملكية الفكرية، وأعلن أنه لا ينبغي أن تكون المساعدة فرضية الطابع، وإنما ينبغي أن تشجع على إجراء نقاش مستنير بين مختلف أصحاب الحقوق في البلد. وأضاف أن ملكية الاستراتيجيات الوطنية ينبغي أن تعود على كل حال إلى الحكومات الوطنية. وفيما يتعلق بالفقرة التاسعة، أيد الوفد أيضاً الاقتراح الرامي إلى مضاعفة الموارد المالية المخصصة للمساعدة التقنية بغية تعزيز الإلمام بالملكية الفكرية مع التأكيد على إدخال الملكية الفكرية في مختلف الكليات الجامعية. وشدد الوفد أيضاً على أن الهدف من ترويج ثقافة الملكية الفكرية يجب أن يراعي التوازن بين حقوق أصحاب الملكية الفكرية والمصلحة العامة. واعترف الوفد بالمثل بأهمية المنافسة في مجال اقتصاد المعارف، كما أشير إلى ذلك في الفقرة الثانية عشرة، وأعلن أنه ينبغي التركيز على دعم كفاءة وقدرة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً كي يكون بإمكانها أن تشارك وتنافس. فعلى سبيل المثال، المجالات العلمية والتقنية وقواعد البيانات الإلكترونية التي تتمتع بالإعانة ينبغي توفيرها للمؤسسات القائمة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأكد الوفد أنه ينبغي أن تتركز المساعدة التقنية على تمكين البلدان النامية من المنافسة في مجال اقتصاد المعارف.

٣٨- واستهل وفد فرنسا كلمته قائلاً إنه ليس بإمكانه أن يعلق على الوثيقة PCDA/2/2 لأنها عممت في وقت متأخر للغاية، ولم تتوفر بعض نسخها سوى مؤخراً. وأضاف أنه من الصعب عليه في تلك الظروف أن يعلق على جملة نصوص الوثيقة. وفيما يتعلق بالوثيقة PCDA/1/6 Prov.2، رأى الوفد أن بعض الاقتراحات تسمح للجنة على ما يبدو بالتوصل إلى اتفاق في الآراء في مدة قصيرة نسبياً، وأورد قائمة بهذه الاقتراحات، وعلى الأخص الاقتراحات رقم ١ و٥ و٦ و٨ و١١ و١٣ إلى ١٥ و١٩ و٢٢ و٢٣ و٣١. وأبرز الوفد أن بعض الاقتراحات مثل الاقتراحات رقم ٢ و٣ و١٦ و٢٨ تحتوي عناصر مهمة ويجدر بالتالي أن تكون موضع مناقشات أكثر تفصيلاً. وأعرب الوفد عن أمله أن يتواصل النقاش استناداً إلى هذه المعلومات، وأن تتمكن اللجنة في نهاية الأسبوع من تحقيق بعض النتائج التي يمكن تقديمها إلى الجمعية العامة المقبلة.

٣٩- وأعرب وفد المكسيك عن شكره لمجموعة البلدان الأفريقية على بيانها، وأضاف أن من شأن شرح ما تتضمنه الفئة ألف أن يلقي مزيداً من الضوء على الاقتراحات، ويساعد اللجنة على تأييد أغلبيتها.

٤٠- وافتتح الرئيس من ثم النقاش بشأن الاقتراحات المتضمنة في الفئة باء، وأضاف أن على اللجنة أن تنظر في فقرات تلك الفئة الخاصة بالكامل، وطلب إلى الوفود أن تربط بينها وبين المسائل الأخرى إن رأت ذلك مناسباً. وذكر الرئيس أن هناك بعض المسائل التي يمكن إدماجها كما أوضح ذلك وفد إيطاليا. ورأى أنه يمكن إجراء ذلك في الوقت المناسب، وأضاف أن "مجموعة أصدقاء التنمية" قد أجرت ذلك إلى حد ما في وثيقتها، ورأى مع ذلك أنه يمكن مباشرة المزيد من العمل في هذا السياق، ودعا الوفود أن تقدم مساهمتها في هذا الصدد.

٤١- وقال وفد البرازيل إن "مجموعة أصدقاء التنمية" قد حاولت عكس اقتراحاتها المتعلقة بوضع القواعد والمعايير في الفقرات رقم ٧ و٨ و٩ و١١ و١٢ و١٣ من الفئة باء في الوثيقة PCDA/1/6 Prov.2، وأضاف أن الفقرتين رقم ١٤ و١٦ احتوت أيضاً بعض جوانب الاقتراحات التي تقدمت بها مجموعة البلدان الأفريقية. وأوضح الوفد أن مسألة وضع القواعد والمعايير داخل الويبو تمثل عنصراً جوهرياً لاقتراحه المتعلق بجدول أعمال التنمية، وربما تعد أهم عنصر لأن الالتزامات قيد المفاوضات في الويبو يتعين أن تنفذها الدول الأعضاء جميعاً في وقت ما. وأشار الوفد إلى أنه قدم بعض الوثائق الأخرى مثل الوثيقة IIM/1/4 والوثيقة WO/GA/31/11 المعدة للجمعية العامة سنة ٢٠٠٤. وأضاف أن أحدث وثيقة صدرت عن اللجنة المؤقتة هي الوثيقة PCDA/1/5. وأوضح أن التعاون التقني ليس كافياً في حد ذاته ما لم تؤخذ مستويات التنمية المختلفة للبلدان في الحسبان. وبالنسبة إلى الوثيقة PCDA/2/2، الفقرة ٧، اقترح اعتماد مبادئ توجيهية كي تحقق أنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير بعض أهداف جدول أعمال التنمية الواردة في الفقرة الفرعية السابعة، في الصفحة ٤. وأضاف أن الفقرة الفرعية (ب) تشير إلى اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية بين الدول الأعضاء، وإلى ضرورة تفادي دعم مبادرات التنسيق الضارة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. كما أضاف أن مسألة الملك العام الواردة في الفقرة الفرعية (ج) مهمة أيضاً لأنها تعكس مصلحة البلدان النامية. وأشار إلى ضرورة حفظ الاستثناءات والتقييدات المنصوص عليها في المعاهدات النافذة حالياً، وأوضح أن المعاهدات موضع التفاوض في الويبو لا ينبغي أن تعكس حقوق أصحاب حقوق الملكية الفكرية فحسب، بل كذلك حقوق البلدان النامية والمجتمع المدني وأصحاب الحقوق العامة. وأضاف أن الفقرة الفرعية (هـ) تتناول العلاقة بين الملكية الفكرية وحقوق الإنسان، وأنه يجب معالجة هاتين المسألتين على النحو السليم حتى لا تهمل حقوق الملكية الفكرية وتهان حقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وأشار الوفد إلى أن الفقرة الفرعية (و) تتناول مسألة الفضاء السياسي في البلدان النامية، وإلى أنه يجب تمكين البلدان من تلبية احتياجاتها ومتطلباتها التنموية المحددة، وذلك بالنص على هوامش المرونة والاستثناءات والتقييدات، والنص كذلك على الحماية المناسبة للظروف الوطنية لكل بلد تبعاً لمستوى تنميته. وأشار الوفد إلى أن الفقرة الفرعية (ز) نقلت من اللجنة الدائمة المعنية بمعاهدة قانون البراءات، وأضاف أن الندوات والمشاورات والجلسات العامة ينبغي عقدها في الويبو حتى تتمكن الأطراف المعنية بإبرام اتفاق من تقديم مساهمتها، وينبغي ألا يشمل ذلك الدول والحكومات فحسب، بل كذلك القطاع الخاص والأوساط الجامعية والمجتمع المدني والمنظمات وغيرها. وأشار الوفد إلى أهمية الحكم المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (ط)، وعلى الأخص في سياق التفاوض بشأن المعاهدات في الويبو. وأضاف أن الفقرات ٨ و٩ و١١ و١٢ و١٣ يحتوي كل منها على مجمل العناصر الرئيسية للاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية بقدر تناولها مسألة وضع القواعد والمعايير. وبالنسبة إلى الوثيقة PCDA/1/6 Prov.2، قال إنه واجهته بعض الصعوبات بسبب الفقرتين ٥ و٦ على وجه التحديد، لأنه يرى أن مسألة أفضل ممارسات النمو

الاقتصادي لا تدخل ضمن اختصاص الويبو، وليس هناك ما يدعو الويبو إلى إعداد كتاب إرشادي عن أفضل ممارسات النمو الاقتصادي. وأضاف الوفد أنه ينبغي التركيز على المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والعلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية، لأن ذلك يتمشى تماما مع أهداف الويبو بصفتها وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٤٢- ورأى وفد المكسيك أن المسائل الوارد ذكرها في الفئة باء قابلة للنقاش في المقام الأول، ولو أنه يصعب عليه أن يفهم البعض منها، لا سيما المسائل رقم ٣ و٢٤ و٢٥ المتعلقة بالنفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا. وتساءل في هذا الصدد عما إذا لم تكن اللجنة تتدخل في اختصاصات اليونسكو ولجنة الأونكتاد المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والتنمية. واقترح الوفد أن يشرع صاحب الاقتراح في شرح نطاق اقتراحه لمعرفة ما إذا كان بالإمكان مناقشته أو الامتناع عن مناقشته، أو إذا كان على استعداد لمناقشته. وبالنسبة إلى المسألة رقم ٧، أوضح الوفد أنه لم يفهم مغزى الاقتراح المتعلق بالنفاذ إلى مضمون الملك العام، نظراً لأنه قابل للنفاذ للجميع، وبخاصة أعمال الإبداع الإنساني التي لا تتطلب الحماية. ولذلك، رأى أنه قد يكون من الصعب فهم نطاق الاقتراح، وطلب مزيداً من التوضيحات لاتخاذ قرار في هذا الشأن. وبالنسبة إلى المسألة رقم ٢٦، رأى الوفد أن تناول المسائل المتعلقة باتفاق تريبس لا يدخل ضمن اختصاص الويبو، وأنه ينبغي أن يكون موضع النقاش في منظمة التجارة العالمية، وليس في الويبو.

٤٣- وأعرب وفد النمسا عن تهنئته للرئيس على السرعة التي أجرى بها نقاش الاقتراحات، وذكر أنه سيدلي بتصريحه باسم الاتحاد الأوروبي بعد اجتماع المجموعة باء في اليوم التالي.

٤٤- وأعلن وفد كولومبيا أنه يؤيد معظم الاقتراحات الواردة في الفئة باء، وأنه يود مع ذلك التعليق على بعض الاقتراحات التي وجد صعوبة في فهمها، وأنه على استعداد لمواصلة مناقشتها من أجل التوصل إلى مزيد من التوضيح. فبالنسبة إلى المسألتين رقم ٧ و٨ اللتين تشيران إلى الملك العام، قال إنه يدرك أن الوفود تسعى إلى حفظ وصون الملك العام في إطار وضع القواعد والمعايير في الويبو. وأضاف أنه إذا كان المقصود هو الحفاظ على الملك العام، فإن بإمكانه أن يساند ذلك. وبالنسبة إلى الاقتراح رقم ٩، أقر الوفد بأهمية تحديد نطاقه، غير أنه أضاف أنه يود أن يتلقى مزيداً من التحليل في هذا الشأن، وأن لديه في الوقت الراهن بعض التحفظات بشأن بعض عناصر ذلك الاقتراح. وأضاف الوفد أنه على الرغم من إدراكه لأهمية الأولويات التي توليها الدول الأعضاء الأخرى في الويبو للاقتراح رقم ١٦، فإنه يرى أنه بسبب الطابع الحكومي الدولي والمشاركة الواسعة النطاق للدول الأعضاء الأخرى، تم النص على إتاحة المساعدة الضرورية حتى يتمكن كل بلد من تدبير أولوياته أثناء عملية المناقشات التفاوضية. ولذلك كله، فإن الوفد لا يدرك تماماً نطاق ذلك الاقتراح. وأضاف أنه يشك في صلاحية الاقتراح رقم ٢٢ الذي يستهدف فحص الأنظمة التي لا تمت بصلة للملكية الفكرية، وتساءل كيف يمكن للويبو أن تعالج الموضوعات التي ليس لها أي صلة بالملكية الفكرية. وأفاد بالتالي أنه لا يدرك تماماً طابع ذلك الاقتراح والسبب في تقديمه. وفي الختام، أعرب الوفد عن شكوكه فيما يتعلق بالفقرة ٢٦، وأعلن أنه يود دراسة تلك المسألة على نحو مستفيض.

٤٥- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن جزيل تقديره للتقدم المنجز في وقت قصير، وأعلن أنه يود إبداء بعض الملاحظات على مسألة وضع القواعد والمعايير. وأضاف أنه بالاتفاق مع وفد البرازيل تقرر أن تكون مسألة وضع القواعد والمعايير في صلب اقتراحاته المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وأكد أن عملية وضع القواعد والمعايير التي تراعي مستويات التنمية المختلفة تمثل عنصراً رئيسياً في نجاح أي مؤتمر دبلوماسي في الويبو. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه اعتمد في سنغافورة قرار يستكمل معاهدة قانون العلامات، ويعكس بحق بعض الموضوعات المتعلقة بعملية وضع القواعد

والمعايير. كما أشار إلى الوثيقة التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية"، والتي رأى أنها شملت إلى حد ما المسألتين ٨ و٩.

٤٦- وأفاد وفد الهند أنه يود التعليق على الفقرتين الثانية والسابعة والعشرين الواردتين في الفئة باء. وأوضح أنه لا يبالغ في التأكيد على ضرورة حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية من التملك غير المشروع، والحصول على براءات دولية عن الأدوية التقليدية دون علم الهند والبلدان النامية الأخرى. وشدد على ضرورة إتاحة صك ملزم دولياً ينص على الإلزام بالكشف عن مصدر وبلد منشأ الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها في طلب البراءة. وأضاف أن الحكومة الهندية أنشأت مكتبة رقمية للمعارف التقليدية تحتوي مائة ألف صيغة، تتفق مع أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي، وتتعلق بتعزيز تطبيق المعارف على نطاق واسع، وتنص على تقاسم المصلحة بإنصاف بين المجتمعات الأصلية وبلدان المنشأ. وأضاف أنه قد استدعت الحاجة إلى أن تكون قواعد بيانات تلك المكتبة متمشية مع أحكام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وكرر أن الفقرة الثانية تمثل عنصراً مهماً في هذا الشأن، وأعرب عن أمله في الموافقة عليها. وفيما يتعلق بالفقرتين السابعة والعشرين والثانية والعشرين، أشار إلى التعليق الذي أدلى به وفد كولومبيا، والذي جاء فيه أنه بما أن ذلك لا يخص الملكية الفكرية، فلماذا ينبغي أن تهتم به الويبو؟ وأوضح الوفد في إجابته أن كل البرامج الحاسوبية المفتوحة المصدر تشملها أنظمة الترخيص الخاصة، وينظر إليها تماماً كأحكام حقوق الملكية الفكرية. واستطرد الوفد قائلاً إن هذه البرامج الحاسوبية المفتوحة المصدر قد أتاحت المجال لنقل التكنولوجيا وضمان عدم ارتباط المستهلكين بأي نظام للملكية. ورأى أن المعايير المفتوحة المصدر مطلوبة اليوم، وأضاف أنه سيطلب إلى الويبو أن تبحث تلك المسألة.

٤٧- ورأى وفد الصين أن عملية وضع القواعد والمعايير تمثل إحدى المهام المهمة للويبو التي يتعين عليها أن تراعي تماماً مستويات تنمية البلدان النامية. وأضاف أنه قد سبق أن أعرب عن موقفه بشأن البند السادس من تلك الفقرة، وأن التقليد والقرصنة في مجال الملكية الفكرية لا يمثلا مشكلة بالنسبة للبلدان النامية فحسب، بل كذلك بالنسبة للبلدان المتقدمة، لأنهما مشكلة عالمية. وأوضح أن بعض البلدان والمنظمات أعدت إحصاءات بشأن القرصنة، غير أن وسائل التحقيق والمعايير الإحصائية هي محل الخلاف والجدل. ورأى الوفد بالتالي أنه ينبغي أن تركز اللجنة المؤقتة اهتمامها على المسائل المهمة للبلدان النامية.

٤٨- وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يوافق على العديد من الاقتراحات الواردة في الفئة باء، وكذلك على الاقتراحات المتضمنة في الفئة ألف في الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2. وأوضح أن كل الاقتراحات التي يمكن له أن يوافق عليها من بين الاقتراحات البالغ عددها ١١١ اقتراحاً هي تلك التي تدخل في صميم اختصاصات ومهام الويبو، أي حماية الملكية الفكرية. وأضاف أن بإمكانه أن يوافق على الاقتراحات رقم ٥ و٦ و٨ و١٢ و١٣ و١٥ و١٦ الواردة في الفئة باء، استناداً إلى رغبته في الحفاظ على اختصاصات الويبو الرئيسية وولايتها، وتفادي مضاعفة الجهود مع المنظمات الدولية الأخرى مثل الأونكتاد. وأضاف أنه أعرب بالتفصيل عن اهتماماته واعتراضاته على الاقتراحات الأخرى الواردة في الفئة باء خلال الاجتماعات الحكومية الدولية الثلاثة والدورة الأولى للجنة المؤقتة، وذكر أنه لم يكن في موقف يسمح له بمساندة تلك الاقتراحات في ذلك الوقت، وأنه سيقدم في الوقت المناسب آراء إضافية بشأن الاقتراحات التي لا يكن بإمكانه أن يوافق عليها عندئذ.

٤٩- وأعلن وفد إيطاليا أن لديه بعض التحفظات على ضوء التنسيق الذي ستجريه الجماعة الأوروبية في اليوم التالي. وأضاف أنه يود على أي حال أن يكرر عدم قبوله للاقتراح الثاني، لأنه يخالف كل القواعد التفاوضية الدولية. وأوضح أن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور أجرت مفاوضات داخل الويبو تناولت بعض المسائل

المرتبطة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، وأن أحد البنود قيد المناقشات هو طابع الصك الذي ينبغي اعتماده. ولذلك كله، فإنه ليس بإمكان اللجنة المؤقتة أن تقترح أو توصي باعتماد صك ملزم دولياً بينما تضطلع لجنة أخرى بمناقشة تلك المسألة.

٥٠- وأعلن الرئيس أنه أبلغ المنسقين الإقليميين أنه سيترك الاجتماع لمدة قصيرة، وأن وفد قيرغيزستان الذي يباشر مهمة نائب الرئيس سيحل محله من أجل مواصلة المناقشات.

٥١- وأعرب وفد كندا عن شكره للرئيس، وطلب السماح له بالعودة بإيجاز للاقتراحات الواردة في الفئة السابقة. وأعلن الوفد أنه يؤيد معظم الاقتراحات الواردة في الفئة ألف، وأضاف أنه يود مثل الوفود الأخرى أن يطرح بعض الأسئلة بشأن نطاق ومدى تطبيق بعض الاقتراحات، بما فيها الاقتراحات الثالثة والسادسة عشرة والواحدة والعشرين والثلاثين والثانية والثلاثين. وبالنسبة إلى الفئة باء، أعلن أنه في موقف يسمح له بتأييد معظم الاقتراحات، على الرغم من أنه يرى أن البعض منها في حاجة إلى توضيحات إضافية. وشكر وفد شيلي على التوضيحات التي قدمها عن مسألة الملك العام، وأضاف أن له بعض التحفظات مع ذلك على طريقة صياغة الاقتراحات المتعلقة بالملك العام. وبالنسبة إلى الاقتراح الثالث الذي ورد في نهاية الاقتراح الأول في الفئة باء، تساءل عن المقصود من "آلية من شأنها تيسير النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا". واختتم كلمته مذكراً ببعض التعليقات التي أدلت بها الوفود الأخرى في اليوم السابق، والتي تعتبر مسائل مهمة لمواصلة الأعمال. واتفق مع وفد إيطاليا الذي ذكر أن بعض الاقتراحات متماثلة للغاية، وأن من المفيد الجمع بينها. وأضاف أنه لم ترد الاقتراحات المتماثلة تحت عناوين متشابهة فحسب، بل وردت أيضاً تحت عناوين مختلفة. ووافق على الجمع بينها من أجل تسهيل العمل. وأضاف أنه قد يكون من المستحسن الكشف عن الاقتراحات التي يحتمل أن تؤدي إلى اتفاق في الآراء. ورأى أن وفد نيجيريا أوضح أن الويبو تقدم المساعدة التقنية على نحو محايد وبناء على الطلب. وذكر من جديد أن من المهم تقييم البرامج والخدمات التي تقدمها الويبو لمعرفة مدى تلبيتها لتطلعات البلدان. واختتم كلمته قائلاً إن وفد الولايات المتحدة الأمريكية لفت الانتباه إلى أن الاجتماع مكلف بتعجيل الأعمال واختتامها. وأضاف أن ثمة مسائل مهمة أخرى طرحت في أثناء المناقشات، غير أنه أراد أن يلقي الضوء على مسألة واحدة أو مسألتين، لأن من المهم أن يتذكر الاجتماع ذلك.

٥٢- وتحدث وفد النمسا باسم الجماعة الأوروبية وشكر الرئيس ووافق على أن عملية وضع القواعد والمعايير تمثل جزءاً أساسياً من أنشطة الويبو الإنمائية. ورأى الوفد بوجه عام أن من الضروري تطوير نظام حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك الملك العام، لصالح أصحاب الحقوق. وأضاف أنه على الرغم من استعداده لمناقشة العديد من الاقتراحات المتضمنة في الفئة باء، إلا أنه يرى أن بعض الاقتراحات تستلزم إمعانَ النظر فيها. وقد رأت الجماعة الأوروبية في استعراض تمهيدي لها أن بعض الاقتراحات تتطلب مزيداً من التوضيح أو البحث، وعلى الأخص الاقتراحات ١ و٢ و٣ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١٤ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧. وأفاد الوفد أن الجماعة الأوروبية ترى أن من شأن مناقشة الاقتراحات ٥ و٦ و١١ و١٢ و١٣ و١٦ و٢٢ أن تؤدي إلى اتفاق في الآراء على الأجل القصير. وأضاف أن الجماعة الأوروبية تحتفظ بحقها في إعادة النظر في قائمة الاقتراحات لاحقاً على ضوء المناقشات المقبلة، وطلب السماح له بالإدلاء بتصريح بشأن الفئة ألف في مرحلة لاحقة.

٥٣- والتمس وفد أوروغواي من الرئيس أن يعلق على ما سبق التطرق إليه في اليوم السابق، وأوضح أنه لا ينوي التوقف عن مناقشة الفئة باء، إلا أنه يرى أن من الضروري الإدلاء ببعض التعليقات الإضافية. وأعرب أولاً عن امتنانه لوفد الأرجنتين الذي تصرف بصفته منسق "مجموعة أصدقاء التنمية" وقدم الوثيقة PCDA/2/2. وأضاف أنه يوافق على معظم الأهداف التي حددها وفد

البرازيل في اليوم السابق، أي تلخيص الاقتراحات المقدمة، بما في ذلك النصوص التي اقترحتها مختلف البلدان، وتيسير الطريق بالتالي للتوصل إلى اتفاق في الآراء وتقديم توصيات إلى الجمعيات العامة. وذكر أن وفد البرازيل لفت النظر بالتفصيل إلى العديد من الاقتراحات المتضمنة في الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2، علماً بأن العديد منها وردت أيضاً في الوثيقة التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية". وقال إنه يود تركيز الأضواء على ما ورد في الوثيقة PCDA/2/2، الفقرة ٧(أ) بشأن اعتماد أحكام ومبادئ توجيهية لضمان تمشي أنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير مع الصكوك الدولية الأخرى التي تعكس الأهداف الإنمائية وتدفعها إلى الأمام، وعلى الأخص الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الوارد ذكرها في الفقرة ٧(هـ). وأضاف أنه يود الربط بين صكوك حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية، ورأى أنه ينبغي تناول هذين الجانبين معاً، كما ينبغي التشديد على الصلة بين حقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية في كل ندوات الويبو وأنشطتها. وأكد أن المعايير المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية لا ينبغي أن تنتهك حقوق الإنسان، وأن حقوق الإنسان ملازمة للبشر أجمعين، ويتمتعون بالتالي بحقوق لا تحتاج أن تعترف بها الدول رسمياً. فقد تطورت حقوق الإنسان جيلاً بعد جيل، وهي حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وبما أن الويبو وكالة متخصصة للأمم المتحدة، فإنه ينبغي أن تعمل بالاتفاق مع ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى. وأضاف الوفد أن ذلك ينطبق أيضاً على حقوق الإنسان والحق في الثقافة والحق في التعليم والحق في النفاذ إلى المعارف. وأوضح أن ثمة مثالاً لحقوق الإنسان وحقوق الملكية الفكرية ينبثق عن لجنة حقوق الطفل المسؤولة عن مراقبة الامتثال لاتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٨٩، وأصبحت نافذة في سنة ١٩٩٠. ونوه الوفد بأن تلك الاتفاقية تمثل صكاً دولياً حاز أكثر من غيره من الصكوك الدولية على أكبر عدد من التصديقات، ودخل بالتالي حيز التنفيذ بسرعة كبيرة. وأوضح أن ذلك الصك يعتبر أحدث صك دولي لحقوق الإنسان، وأن اللجنة أوصت حكومة السلفادور في سنة ٢٠٠٤ بجعل حقوق الطفل في الصدارة عند التفاوض دولياً بشأن حقوق الملكية الفكرية وإدراجها في التشريع الوطني. ورأى الوفد أن تلك التوصية لم تنطبق على ذلك البلد فحسب، بل كذلك على البلدان كافة، حتى تلك التي لم تصدق بعد على الاتفاقية المذكورة، وأضاف أنها مهمة لأنها تؤكد الصلة التي لا مفر منها بين حقوق الملكية الفكرية وحقوق الإنسان. ورأى الوفد بالتالي أنه ينبغي التأكيد على ذلك في الجمعية العامة للويبو عند النظر في مسألة جدول أعمال التنمية، لأنه يجب أخذ حقوق الإنسان في الحسبان إذا أردنا أن تتمشى حقوق الملكية الفكرية مع حقوق الإنسان لصالح الرجال والنساء والأطفال. وأضاف الوفد أن إحدى المنظمات غير الحكومية قدمت تقريراً مهماً للغاية عن حقوق الإنسان والملكية الفكرية، وأنه ينبغي مناقشة تلك المسألة في الويبو. وحث الوفد الاجتماع على أن يتذكر الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠، وأضاف أن تلك المسألة تمثل خطة طريق للأمم المتحدة، وأنه ينبغي أن تكون خطة طريق أيضاً لأنشطة الويبو.

٥٤- وأعلن وفد أستراليا أنه يود قبل التعليق على الفئة باء أن يعبر عن تأييده لمعظم الاقتراحات الواردة في الفئة ألف. وأوضح أن الحكومة الأسترالية دعت إلى أن تكون المساعدة التقنية للويبو وأنشطتها الرامية إلى تكوين الكفاءات مخططة على الوجه الأتم، وتقدم بناء على الطلب، وتقيّم على نحو دقيق، وشجعت الويبو على اتباع نهج استراتيجي منسق لمزاولة تلك الأنشطة، وإنشاء آلية فعالة لتحديد الأولويات بغية ضمان استغلال موارد الويبو المحدودة على النحو الملائم. وأضاف الوفد أن من شأن اعتماد نهج استراتيجي أن يساعد على تحسين تخطيط الأنشطة الإنمائية وتفادي ازدواجية الأنشطة. وبالنسبة إلى الفئة باء، أوضح الوفد أنه إذ يساند بعض الاقتراحات إلا أنه يرى أن من المهم أن تظل أنشطة الويبو موجهة من قبل الدول الأعضاء. وأضاف أن الدول الأعضاء تعتمد إجراءاتها الوطنية لوضع القواعد والمعايير، وأنها تشمل في الغالب التشاور مع عدد قليل من الجماعات. وأوضح

أن من المهم أن تسترشد الإجراءات الوطنية بالأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير على الصعيد الدولي في الويبو. وأيد إسهام كل قطاعات المجتمع، بما في ذلك الأوساط الصناعية والجماعات المعنية، في مناقشة الأنشطة المتصلة بوضع القواعد والمعايير، كما أيد زيادة مشاركة الجماعات المعنية من كل قطاعات المجتمع من أجل تحسين الإعلام وتعزيز النقاش. وأوضح الوفد أنه يتعين أن تشارك الجماعات المعنية في أعمال الويبو على الوجه الملائم لضمان عدم تأثيرها بصورة مضادة في قدرة الدول الأعضاء على إسهامها في الاجتماعات، وفي زيادة مدة الاجتماعات وتكررها، مما يمثل استنزافاً لموارد كل من الويبو والدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن تأييده للتوصيات ٥ و٦ و٨ و١٢ و١٣ و١٥ و١٦، وعن تأييده مبدئياً للمسائل الواردة في التوصيات ١ و٩ و١١ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٢ و٢٧، وطلب توضيحات إضافية بشأن التوصيات الأخيرة حتى يتمكن من تأييدها.

٥٥- وصرح وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) أن الفئة باء تتسم بأهمية كبيرة في سياق إعداد جدول أعمال بشأن وضع القواعد والمعايير، وأوضح أنه لا ينبغي اعتبار عملية وضع القواعد والمعايير على أنها مجرد وسيلة تمهد السبيل لتنفيذ التعهدات، بل ينبغي أن تتمتع جميع الدول الأعضاء بفوائدها أيضاً. وأضاف أنه ينبغي أن تكون توصية رئيسية للجمعية العامة. وذكر أن من شأن إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية كما هو مبين في الفقرة ٧ من الوثيقة PCDA/2/2 أن يساعد الدول الأعضاء على تنظيم عملية وضع القواعد والمعايير في الويبو على نحو فعال. ورأى أن ثمة فقرات أخرى في الوثيقة عينها تشير إلى تحليل الاقتراحات التي سبق للدول الأعضاء أن ناقشتها في الاجتماعات الحكومية الدولية وفي الدورة الأولى للجنة المؤقتة. وبالنسبة إلى الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2، أعرب الوفد عن تحفظه على المسألة رقم ٥، لأنه رأى أنها لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملية وضع القواعد والمعايير في الويبو. وأوضح أن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ لها ولاية واضحة بالنسبة إلى المسألة رقم ٦، وأنه جرت مناقشة تلك المسألة في الدورة الثالثة للجنة المذكورة. وقال الوفد إن هذه هي ملاحظاته الأولية على الفئة باء.

٥٦- وأعلن وفد باراغواي أنه يود التشديد بصورة خاصة على الاقتراح السادس الوارد في الفئة باء، وذكر أن التقليد والقرصنة يؤثران تأثيراً مخرباً في التنمية الاقتصادية في بلده. ولذلك السبب، أيد الوفد الاقتراح المذكور بقوة. وأضاف أنه بما أن باراغواي بلد نام، فإن المسائل المرتبطة بالملك العام تتسم بأهمية كبيرة. وأكد الوفد أهمية الاقتراح رقم ١٣ المتعلق بأنشطة الويبو المرتبطة بوضع القواعد والمعايير. واعترف بأن هناك مستويات مختلفة للتنمية بين البلدان النامية والمتقدمة، وبأن من المهم لذلك تحقيق التوازن بين تكاليف ومنافع أي مبادرة. وفي الختام، شكر "مجموعة أصدقاء التنمية" على حسن إعداد اقتراحاتها.

٥٧- وأخذ وفد كرواتيا الكلمة باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، ونوّه بما للفئة باء من أهمية لحماية الملكية الفكرية، وتحقيق التنمية المستدامة لجميع الدول الأعضاء. وأيد الوفد معظم الاقتراحات وعناصرها الخاصة، غير أنه أعرب عن تحفظاته على الاقتراحات رقم ١ و٢ و٣ و٧ و٩ و١٠ و١٤ و١٧ إلى ٢٠ و٢٣ و٢٧، والتي رأى أنها تتطلب مزيدا من التوضيح لمعرفة كيفية تطبيقها داخل الويبو. وأوضح الوفد أن بعض هذه الاقتراحات لا تدخل ضمن اختصاص الويبو، وأكد أنه سيوافق على الاقتراحات البناءة ما دامت تدخل ضمن اختصاص المنظمة.

٥٨- وأعرب وفد سويسرا عن أمله أن تحرز اللجنة نتائج محددة في نهاية تلك الدورة من أجل الوفاء بالمهمة المكلفة بها. وقال إن الاقتراحات رقم ٥ و٦ و٨ و١٢ و١٥ و١٦ و٢١ الواردة في الفئة باء ينبغي إدراجها في التوصيات التي ستقدمها اللجنة إلى الجمعية العامة، وأضاف أن من المهم النظر في المضاعفات المالية لتلك الاقتراحات قبل تنفيذها. وبالنسبة إلى الاقتراحات الأخرى الواردة في الفئة باء، أشار الوفد إلى أنه من الصعب أن يوافق عليها في شكلها الحالي، وأكد أنه يتعين توضيحها

والتحقق من أنها تفي بولاية الويبو. وشدد الوفد على أن من المهم للويبو أن تواصل تركيز أنشطتها على الملكية الفكرية، كما أوضح ذلك في الاجتماعات الحكومية الدولية السابقة وكذلك في اللجنة المؤقتة السابقة. وأيد الوفد معظم الاقتراحات الواردة في الفئة ألف، وأكد أهميتها، وأضاف أنه قد يكون من المفيد تقييم هذه الأنشطة المختلفة وإنشاء آليات لتنسيقها. وفي الختام، ضم الوفد صوته إلى صوت وفد كندا وبعض الوفود الأخرى وأعلن أنه قد يكون من المفيد النظر بإمعان في ازدواجية الاقتراحات وتكرارها من أجل تركيز الأضواء على الأفكار الرئيسية الواردة في مختلف الفئات.

٥٩- وأعلن وفد بوليفيا أنه يود الإشارة إلى بعض الجوانب البسيطة لتوضيح ما تحاول اللجنة أن تحققه. وأضاف أن الدول الأعضاء عقدت اجتماعها من أجل تصميم وإنشاء هيكل لبرامج الويبو المتعلقة بالتنمية، وأنه ينبغي لذلك تصميم هيكل لوضع القواعد والمعايير، يعكس مصلحة جميع الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن مصلحة جميع الدول الأعضاء تنعكس في الاقتراحات التمهيدية البالغ عددها ١١١ اقتراحاً والمقدمة في الاجتماع الأول للجنة المؤقتة، وأعرب عن تقديره للعمل الذي باشرته "مجموعة أصدقاء التنمية" بغية تنظيم اقتراحاتها وتجميعها في الوثيقة PCDA/2/2، وهي الوثيقة التي ستسمح للدول الأعضاء بالسير إلى الأمام. وأضاف الوفد أنه يوافق على الاقتراحات الواردة في تلك الوثيقة، وبصورة خاصة الموضوعات المرتبطة بالملك العام والواردة في الفقرة ٧(ج)، وكذلك الموضوعات المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني في وضع القواعد والمعايير، والواردة في الفقرة ٧(ز).

٦٠- وأعرب وفد الأرجنتين عن تأييده للتصريحات التي أدلى بها وفد البرازيل باسم "مجموعة أصدقاء التنمية"، وأشار إلى أنه يوافق على ما ذكرته وفود كندا وسويسرا وبوليفيا وأوروغواي. وأضاف أن من المهم تجميع الاقتراحات المتماثلة، وأن الجهود التي بذلتها مجموعته استهدفت تحقيق ذلك عندما قدمت الوثيقة PCDA/2/2 التي سعت إلى إسباغ لغة عملية على كل الاقتراحات. وذكر الوفد أنه لا ينبغي للجنة أن تغفل تلك الوثيقة، كما أشير إلى ذلك في المشاورات غير الرسمية. وأوضح أن كل الاقتراحات ترد في الوثائق التفسيرية والكاملة التي قدمها في الجمعية العامة سنة ٢٠٠٤ وفي الاجتماعات الحكومية الدولية واجتماعات اللجنة المؤقتة. وأضاف أن الوثيقة PCDA/2/2 قد تكون مفيدة للغاية في المرحلة الثانية التي أشار إليها وفد سويسرا، حيث إنها تنص على توقيت معين. ففي مجال التعاون التقني مثلاً، هناك بعض الاقتراحات التي يمكن اعتمادها على الفور مثل الاقتراح رقم ١٣. وقال الوفد إنه يدرك أن بعض الاقتراحات معقدة مثل تلك المتعلقة بنقل التكنولوجيا، غير أنه ينبغي النظر فيها بالاستناد إلى المناقشات التي استمرت طوال سنتين تقريباً. وأكد الوفد أنه يمكن استخدام وثيقته كأساس للمداولات، وأنه يرحب بكل التعليقات عليها.

٦١- واقتصر وفد جنوب أفريقيا في كلمته على شرح اقتراح يرمي إلى ابتكار معيار ومنهج للعمل لاختيار التكنولوجيات الأساسية. ومثال ذلك البلدان الأقل نموا التي لا تسجل فيها معظم البراءات، والتي قد تكون محتويات البراءات أساساً جيداً لنقل التكنولوجيا وحل مشكلات تلك البلدان. وأشار الوفد إلى بعض الأمثلة في أفريقيا التي لا تسجل البراءات في بلدانها، واقترح الانتفاع بذلك النوع من المعلومات من خلال نقل التكنولوجيا بغية إيجاد حل لبعض مشكلات محددة في أفريقيا.

٦٢- وأعرب وفد البرازيل باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" عن تأييده بوجه عام لكل الاقتراحات الواردة في الفئة جيم بشأن نقل التكنولوجيا. وأشار الوفد إلى بعض الاقتراحات التي قدمتها الوفود الأخرى بشأن مختلف الموضوعات، وعلى الأخص بشأن مسألة "الملك العام". وذكر أن البلدان النامية تحاول منذ سنين عدة أن تتوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف لتشجيع نقل التكنولوجيا إليها. ورأى أنه ينبغي إنجاز المزيد من العمل في هذا الشأن، واقترح أن تتوسع الويبو في أنشطتها من أجل بحث واستعراض طرائق العمل الكفيلة بحل مشكلة نقل التكنولوجيا على نحو فعال، وأشار إلى فقرات معينة التمس فيها أن تصبح الويبو منتدى يضع توصيات بشأن السياسات والتدابير التي يمكن للبلدان

الصناعية أن تعتمدها لتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها في البلدان النامية. ورأى أنه بما أن الويبو أصدرت عدة قوانين نموذجية لصالح البلدان النامية وتقدم لها خدمات استشارية بشأن وضع القواعد والمعايير، فإن بإمكانها أن تقوم بالمثل لصالح البلدان المتقدمة حتى تتمكن من تعديل تشريعاتها وتشجع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأضاف أن من شأن ذلك أن يدعم الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا، كما هو منصوص عليه في اتفاق تريبس. وأشار الوفد أيضاً إلى الممارسات المناهضة للمنافسة، واقترح إنشاء آلية في الويبو لدراسة تلك المسألة، بحيث تتمكن البلدان النامية من التعرف على مشكلاتها وإيجاد حل لها.

٦٣- واعترف وفد الهند بالدور الحاسم لنقل التكنولوجيا في جدول أعمال التنمية، وساند بقوة الاقتراح الرامي إلى إنشاء هيئة في الويبو لإعداد سياسات واستراتيجيات لنقل التكنولوجيا وتنسيقها وتقييمها، نظرا لأنها حيوية وأساسية للمجتمع، ولا سيما تلك المرتبطة بالصحة والبيئة والإصحاح. وأوضح الوفد أنه ينبغي أن تتناول تلك الهيئة مسألة التفاوت في نقل التكنولوجيا والتوازن بين مصلحة الأطراف المعنية. واقترح تبادل المعلومات والخبرات بين مؤسسات البحث والعلم في البلدان المتقدمة والنامية على أساس تعاوني، مما يحقق المنفعة المتبادلة.

٦٤- وأعرب وفد المكسيك عن قلقه على أساس أن عمل اللجنة المؤقتة يتجاوز ولاية الويبو ويتدخل في اختصاص لجنة الأونكتاد المعنية بالعلوم والتكنولوجيا. وأشار الوفد إلى فقرات معينة تتناول مسألة الحصول على معلومات مسجلة في الخارج عن التكنولوجيا والموارد التقنية، وأوضح أنه ليس على استعداد لمناقشة تلك المسألة لأنها تفترض تعديل اتفاقية باريس. وأضاف أنه يتحفظ على إنشاء هيئة جديدة لإعداد سياسات واستراتيجيات لنقل التكنولوجيا وتنسيقها وتقييمها، لأنه قد يتطلب ذلك تعديل اتفاقية الويبو. وذكر في الختام أن مسألة الممارسات المناهضة للمنافسة تدخل ضمن اختصاص منظمة التجارة العالمية وليس الويبو.

٦٥- وأعلن وفد الجزائر أن الاقتراحات المتضمنة في الفئة جيم أساسية لدعم الأنشطة الإنمائية في الويبو، وعلى الأخص دور نقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن مساندته للتصريح الذي أدلى به وفد البرازيل باسم "مجموعة أصدقاء التنمية"، وأعلن أن كل الاقتراحات المتضمنة في ذلك التصريح من شأنها أن تؤدي دوراً مهماً في تعزيز عملية التنمية وتسهيل الحصول على التكنولوجيا.

٦٦- وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية أهمية تنفيذ الاقتراحات المتضمنة في الفئة جيم، والتي تدخل ضمن اختصاص الويبو وولايتها. وأعلن أن بإمكانه أن يساند بعض الاقتراحات الواردة في الفئة جيم، شرط تفادي ازدواجية العمل الذي تباشره المنظمات الأخرى، أو المساس به في منظمات مثل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد.

٦٧- ولفت وفد اليابان الانتباه إلى أن الملكية الفكرية هي مجرد عنصر من عناصر نقل التكنولوجيا، ورأى بالتالي أن بإمكان الويبو أن تتناوله فقط من منظور الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى بعض الاقتراحات التي لا يمكن تناولها بالبحث بناء على ولاية الويبو. واعترض الوفد على فكرة إنشاء آلية تفرض رسوماً خاصة، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات.

٦٨- ورأى وفد الاتحاد الروسي أن كل المسائل التي تتناول المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات مهمة، كما رأى أن من المهم دراسة أفضل الممارسات وتقييم الأولويات ووضع القواعد والمعايير في ذلك المجال. وأضاف أنه يوافق على مناقشة كل الاقتراحات المتضمنة في الفئة جيم، على أساس مراعاة ولاية الويبو ومهامها.

٦٩- وطرح وفد كندا بعض الأسئلة فيما يتعلق بجدوى وضع معايير أو منهج عمل لاختيار التكنولوجيات الأساسية. وأضاف أنه على استعداد للموافقة من حيث المبدأ على إنشاء هيئة جديدة

لبحث كل المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتنسيقها وتقييمها، ولكنه طرح بعض الأسئلة عن تكاليف تلك الهيئة، وعن احتمال تداخلها مع الهيئات الموجودة الأخرى. وطرح الوفد أيضاً بعض الأسئلة بشأن مسألة الملك العام، وأوضح أن تلك الأسئلة تتطلب مزيداً من الدراسة، وبصورة خاصة مسألة التكاليف وولاية الويبو.

٧٠- وأكد وفد تونس باسم مجموعة البلدان العربية الأهمية القصوى التي يعلقها على مناقشة جدول أعمال التنمية، نظراً للاقتراحات العديدة المقدمة في هذا الشأن. وأعرب عن تأييده للتصريح الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

٧١- ورأى وفد أستراليا أن الفئة جيم تتضمن، من وجهة نظره الخاصة، عدداً كبيراً من الاقتراحات المهمة، وأضاف أنه يؤيد البعض منها، ويشك في إمكانية تنفيذ بعض الاقتراحات الأخرى في شكلها الحالي. وأوضح أن الأمر يستدعي كما ذكرت بعض الوفود الاعتراف بدور المنظمات الدولية الأخرى، وتفادي ازدواجية الجهود، ومراعاة التقييدات المفروضة على ميزانية الويبو بصورة خاصة. ورأى الوفد أن الويبو هي الهيئة الملائمة لمباشرة الأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا، ووافق على التوصيات ٦ و٨ و١١. وذكر أنه يتعين إمعان النظر في التوصيات ١ و٥ و٧ و١٠ و١١ و١٤ و١٥، لتحديد جدوى الاقتراحات والتأكد من تفادي ازدواجية المسائل مع المنظمات الأخرى.

٧٢- وذكر وفد باراغواي أن الفئة جيم تتضمن مسائل شاملة لصالح البلدان النامية، وعلى الأخص مسألة نقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعلومات. وأيد الوفد تماماً الاقتراحات التي تسمح للبراءات بأن تدخل ضمن الملك العام دون أن تحول دون التنمية وإنتاج التكنولوجيا. ورأى أن الويبو هي أحد المحافل المناسبة للنظر في تلك المسائل.

٧٣- وتحدث وفد النمسا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدول المنضمة إليها، وقال إن الجماعة الأوروبية ترى أن بإمكان الويبو أن تقوم بدور في تسهيل عملية نقل التكنولوجيا وتحسينها لصالح البلدان الأقل نمواً على الأخص. وأضاف الوفد أن بإمكان المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، أن تؤدي دوراً أكثر تحديداً في هذا الشأن، وبإمكان الويبو أن تساعد تلك المنظمات في تأدية مهامها عند الاقتضاء، وبخاصة إذا تعلق الأمر بحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وأشار الوفد إلى أن الجماعة الأوروبية ترى أن من شأن النظر في الاقتراحات ٨ و١١ و١٤ الواردة في الفئة جيم أن يؤدي إلى توافق الآراء على الأجل القصير، وأضاف أن الجماعة الأوروبية تتقبل بصدر رحب الاقتراحين السادس والتاسع، غير أنها تلتمس توضيح المضاعفات العملية الفعلية لهذين الاقتراحين قبل الموافقة عليهما تماماً. وألمح الوفد إلى قائمة الاقتراحات المتضمنة في الفئة ألف أيضاً، وذكر أن الجماعة الأوروبية ترى أن المساعدة التقنية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية تمثل أحد الاختصاصات الرئيسية للويبو، وأنه ينبغي تطوير تلك المساعدة كي تساعد الويبو على تأدية تلك الخدمة على أفضل وجه. وأضاف أن الجماعة الأوروبية ترى أن من شأن مناقشة الاقتراحات ١ و٤ إلى ١٢ و١٤ و١٥ و١٧ و١٩ و٢١ إلى ٢٥ الواردة في الفئة ألف أن تؤدي إلى اتفاق في الآراء على الأجل القصير. وأشار الوفد مع ذلك إلى أن الجماعة الأوروبية ترى أن الاقتراحات ٢ و٣ و١٣ و١٦ و١٨ و٢٠ و٢٦ إلى ٣٢ تتطلب مزيداً من التوضيح قبل التفكير في مناقشتها بعمق. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن الجماعة الأوروبية تحتفظ بحق إعادة النظر في القائمة استناداً إلى المناقشات المقبلة.

٧٤- ورأى وفد الصين أن من الأهمية بمكان نقل التكنولوجيا والنفاذ إلى المعلومات وتعزيز النفاذ إلى المعرفة لصالح البلدان النامية. وأعرب الوفد بالتالي عن تأييده لمعظم الاقتراحات الواردة في الفئة جيم، وعلى الأخص الاقتراحات ٧ و٨ و١٤، وأعرب عن أمله أن تؤدي الويبو دوراً أكثر أهمية في ذلك الصدد.

٧٥- وطلب الرئيس من ثم أن تعلق الوفود على الفئة دال.

٧٦- وكرر وفد البرازيل ما سبق أن قدمه في الوثيقة PCDA/2/2، وقال إنه يسعى إلى تجميع الاقتراحات التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية" في الفئة دال، وعلى وجه التحديد الاقتراحات من ١١ إلى ١٦. وأضاف أن معظم المسائل التي طرحت أثناء مناقشة جدول أعمال التنمية قد أدرجت في الفقرة ٩ من الوثيقة PCDA/2/2. وشدد الوفد على ضرورة إجراء دراسات تقييمية للآثار المترتبة على تلك المسائل، وذكر أن المفاوضات التي أجريت في الويبو بشأن البراءات والإذاعة مثلاً قد أوضحت الحاجة إلى أن تصحب بالأدلة والمبررات. وأضاف أن المنتدى المفتوح العضوية الذي عقد في سياق المفاوضات المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي قد أثبت الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات. وأوضح أن الفقرة التاسعة من الوثيقة PCDA/2/2 لم تتضمن اقتراحات "مجموعة أصدقاء التنمية" فحسب، بل تضمنت أيضاً الاقتراحات التي قدمتها الوفود الأخرى في الاجتماعات الحكومية الدولية المنعقدة خلال السنة السابقة، وأخذت على وجه الخصوص اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية في الحسبان في الفقرتين الأولى والثانية من الفئة دال، وكذلك اقتراحات البحرين ومجموعة البلدان العربية في الفقرة الرابعة. وبالنسبة إلى الفقرة الثامنة التي تتناول مسألة تجميع بيانات عن القرصنة والتقليد في العالم، ذكر الوفد أنه أوضح في الدورة الأولى للجنة المؤقتة وكذلك في الدورة الحالية أن القرصنة والتقليد لا يمثلان مشكلة للبلدان النامية وحدها، بل كذلك لجميع البلدان. وبالنسبة إلى الاقتراح الوارد في الفقرة الخامسة والمتعلق بالدراسات الاستقصائية الوطنية بشأن النمو الاقتصادي، والاقتراح الوارد في الفقرة السابعة والمتعلق بإجراء دراسات استقصائية اقتصادية في العالم عن القطاعات الابتكارية والإبداعية، تساءل الوفد عن إمكانية إدراج ذلك في إطار جدول أعمال التنمية، وأضاف أن ذلك ينطبق أيضاً على الاقتراح السادس الوارد تحت عنوان "تقدير مساهمة الصناعات الابتكارية الإبداعية الوطنية". وذكر الوفد أنه يتفهم أن تدرج الاقتراحات التي قدمتها الوفود أثناء مناقشة جدول أعمال التنمية في الفقرة التاسعة، وأضاف أنه يتقبل بالطبع أي تعليق تدلي به الوفود الأخرى في هذا الصدد.

٧٧- ورأى وفد الصين أن من شأن إنشاء آلية للمراقبة والتقييم أن يفيد في زيادة شفافية أنشطة الويبو ويدعم فعاليتها. وأضاف أنه يؤيد بالتالي العديد من الاقتراحات الواردة في ذلك القسم. غير أنه اعترض على الاقتراح الثامن للأسباب التي أوضحها في أثناء الدورة الأولى للجنة المؤقتة. وذكر أن له بعض التحفظات على الاقتراح الخامس.

٧٨- وبالنسبة إلى الاقتراح الثامن من الفئة دال، قال وفد باراغواي إنه ينبغي جمع البيانات بصورة منسقة لأن الإحصاءات المتعلقة بالقرصنة لا تعكس الحقيقة أحياناً. وفي ذلك الصدد، أضاف أنه يؤيد ذلك الاقتراح، وشدد على ضرورة جمع البيانات بصورة جدية، وعلى امتنانه مقدماً للويبو إذا جمعت البيانات عن بلده.

٧٩- ولفت وفد الهند الانتباه إلى الفقرات ٢ و١١ و١٢ التي تتعلق جميعاً بتقييم تأثير التنمية، والتي يساند وفقاً لها وبصورة خاصة الاقتراح الرامي إلى أن تجري الويبو دراسات تقييمية مستقلة شاملة وتجريبية تستند إلى الأدلة بشأن تأثير التنمية في المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ووضع القواعد والمعايير.

٨٠- وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه على استعداد لمساندة اتفاق في الآراء بشأن عدة اقتراحات واردة في الفئة دال، وعلى وجه التحديد الاقتراحات رقم ١ و٣ إلى ٩ و١٤ و١٥ الواردة في مرفق الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2. وبالنسبة إلى الاقتراحات الأخرى، قال إنه شرح اعتراضاته وشكوكه خلال السنتين السابقتين في الاجتماعات الحكومية الدولية الثلاثة، وكذلك في الدورة الأولى للجنة المؤقتة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه لم يكن في موقف يسمح له بمساندتها في ذلك الوقت.

٨١- وشارك وفد اليابان الرأي القائل بأنه ينبغي تقييم أنشطة الويبو الإنمائية التوجيه بصورة ملائمة. وأضاف أنه يساند الاقتراحات ٤ و٥ و١٠ و١٤ الواردة في الفئة دال، وأنه يتعين مع ذلك إمعان النظر لمعرفة كيفية تنفيذها ومن يقوم بالتنفيذ. وفي ذلك السياق، أعرب عن قلقه بالنسبة إلى الاقتراحين ١١ و١٢، بسبب عدم وضوح المضاعفات المالية المترتبة على إنشاء مكتب مستقل لتقييم أنشطة الويبو، وتقييم ما للتنمية من تأثير.

٨٢- والتمس الرئيس من ثم أن تعلق الوفود على الاقتراحات المتضمنة في الفئة هاء.

٨٣- وقال وفد البرازيل إن الفقرات ٢ و١٨ و١٩ الواردة في الاقتراح الذي عممته "مجموعة أصدقاء التنمية" في الوثيقة PCDA/2/2 هي محاولة لتجميع الاقتراحات في الفئة هاء. ففي الفقرة ٢، يتناول الاقتراح ولاية الويبو والجهود التي يمكن بذلها كي تتمكن الويبو من تعزيز مكانتها بصفتها وكالة للأمم المتحدة. وفي الفقرة ١٨، ركز الوفد اهتمامه على زيادة مشاركة المجتمع المدني وجماعات المصلحة العامة في الأنشطة والمفاوضات. وتضمنت الفقرة ١٩ الاهتمامات الجماعية للبلدان النامية بالمحافظة على اللجنة الاستشارية المعنية بإنفاذ الحقوق كمجموعة لتبادل الخبرات الوطنية. ووافق الوفد على كل الاقتراحات المتضمنة في الفئة هاء والمقترحة من قبل "مجموعة أصدقاء التنمية" والبلدان الأفريقية والبلدان العربية الأخرى. وأضاف الوفد أن لديه بعض التحفظات على الاقتراحات ٣ و٤ و٥ التي لا يمكن له أن يساندها في الوقت الراهن. واختتم الوفد كلمته مشيراً إلى أنه انشغل بمسألتين رئيسيتين، هما ضمان زيادة مشاركة المجتمع المدني في أنشطة الويبو، وتعزيز صفة المنظمة كوكالة للأمم المتحدة تعمل من أجل التنمية.

٨٤- وأعلن وفد المكسيك أنه يرى أن الاقتراحات ٢ و٣ و٥ و٧ و٨ مقبولة، وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الاقتراحات الأخرى.

٨٥- وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه على استعداد لقبول العديد من الاقتراحات المتضمنة في الفئة هاء، وعلى الأخص الاقتراحات من ١ إلى ٥ الواردة في الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2، وليس غيرها من الاقتراحات. وأضاف أنه شرح اعتراضاته وشكوكه بالتفصيل أثناء المناقشات السابقة.

٨٦- وأعلن وفد اليابان أن من المهم تحسين شفافية وفعالية أنشطة الويبو الإنمائية، وأن الفئة هاء تتضمن بعض الاقتراحات الرامية إلى إلغاء أنشطة التعاون التقني التي لا طائل من ورائها، والسعي إلى تنفيذ تلك الأنشطة بصورة فعالة. وأضاف أنه يوافق على الاقتراحات ٣ و٤ و٥. وبالنسبة إلى الاقتراح رقم ٦، أوضح أن برنامج وميزانية الويبو يأخذان الجوانب الإنمائية في الحسبان، وأنه يرى بالتالي ضرورة تعديل اتفاقية الويبو. وبالنسبة إلى الاقتراح رقم ١، تساءل كيف يمكن للويبو بوصفها وكالة متخصصة تعنى بالملكية الفكرية أن تحوّل "هجرة الأدمغة" إلى "كسب للأدمغة". وبالنسبة إلى الاقتراح رقم ٩ الذي يستهدف أن تهتم لجنة الويبو الاستشارية المعنية بإنفاذ الحقوق بمسألة الاستثناءات والتقييدات، قال الوفد إنه لا يتوقع للأسف أي نقاش بناء في اللجنة المؤقتة، ورأى أنه قد يكون من الأفضل إجراء بحث أكاديمي بدلا من اللجوء إلى لجنة الويبو الاستشارية.

٨٧- ورأى وفد سويسرا أنه يجد توافقاً في الآراء بشأن الاقتراحات ٢ و٣ و٤ و٥. وبالنسبة إلى الاقتراح ٤، قال إنه قد يكون من المهم معرفة المضاعفات المترتبة على الميزانية من جراء ذلك الاقتراح. ورأى الوفد أن الولاية الحالية للويبو تسمح بمباشرة عدد من الأنشطة الإنمائية، وتحسين التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى دون ازدواجية العمل. وأوضح أن الفئة هاء تتضمن بعض الاقتراحات التي تسمح بإنجاز ذلك.

٨٨- وأيد وفد كندا الاقتراحات ٢ و٣ و٤ و٥ المتضمنة في الفئة هاء، كما أيد من حيث المبدأ الاقتراحات ١ و٤ و٦ و٧ و١٤ و١٥ المتضمنة في الفئة دال.

٨٩- وأيد وفد أستراليا الاقتراحات ٢ إلى ٥.

٩٠- وقال وفد الاتحاد الروسي إن الاقتراحات التي تتسم بأهمية خاصة هي تلك الرامية إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل الاقتراح رقم ٢ على الأخص. وأضاف أنه يعير اهتماماً كبيراً بالاقتراحين ٣ و٤. وأوضح في الوقت ذاته أنه لا يرى أي صعوبة في تنفيذ التدابير الرامية إلى دعم بعض أنشطة الويبو، ورأى أن الويبو وكالة متخصصة للأمم المتحدة ينبغي أن تعمل في إطار اتفاقياتها ومعاهداتها التي تركز على تعزيز وحماية الملكية الفكرية والتنمية الثقافية وتنفيذ البرامج الإنمائية وبرامج المساعدة التقنية في البلدان النامية. وأضاف في هذا الصدد أن الويبو تؤدي ولايتها على وجه حسن وفقاً لاتفاقياتها الحالية.

٩١- وقال وفد تونس إنه التمس بعض التوضيحات من الأمانة، وإنه لا يود أخذ الكلمة الآن لأنه لم يتلق أي إجابة عن تساؤلاته.

٩٢- وطلب الرئيس من ثم أن تعلق الوفود على الاقتراحات المتضمنة في الفئة واو.

٩٣- وقال وفد البرازيل إنه إذا كانت الوفود ستواصل مناقشة الاقتراحات المتضمنة في الوثيقة PCDA/2/2، وليس الفئة واو، فإنه يود لفت الانتباه إلى الاقتراح الوارد في الفقرة ١ من الوثيقة المذكورة، التي أوصت الجمعية العامة بالشروع في اعتماد بيان على مستوى رفيع بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وأضاف أن الوفود قد تتذكر أن ذلك كان اقتراحاً قدم لأول مرة خلال انعقاد الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٤. وأضاف أن الاهتمام انصب هنا على الجمع بين الملكية الفكرية والتنمية في اقتراح صريح أدرج في الفقرة ١. وثمة اقتراح آخر تتضمنه الوثيقة PCDA/2/2 ويتعلق بالفئة واو، وهو الاقتراح الذي أدرج في الفقرة ٢٠، والذي يتناول إجراءات متابعة المناقشات. وأوضح الوفد أنه معني بتقديم نتائج ملموسة وتوصيات موضوعية إلى الجمعية العامة سنة ٢٠٠٦، وأضاف أنه يدرك أن بعض القضايا التي أثيرت أثناء مناقشة جدول أعمال التنمية، والتي هي جزء من الاقتراحات البالغ عددها ١١١ اقتراحاً، قد يستحيل تناولها بالكامل خلال تلك الدورة، وقد تحتاج إلى إمعان النظر فيها. ولذلك السبب، اقترح الوفد في الفقرة ٢٠ تجديد إجراءات عمل اللجنة المؤقتة من أجل مواصلة المناقشات ومعالجة كل المسائل المتعلقة بجدول أعمال التنمية بصورة فعالة. وأضاف الوفد أنه اقترح أيضاً أن تعقد اللجنة المؤقتة المجددة عدداً من الاجتماعات، وأنه على استعداد لمناقشة ذلك الاقتراح الذي يعكس رأياً مشتركاً لبعض الوفود.

٩٤- وطلب وفد النمسا أن يبين الرئيس ما يعتزم أن يفعله فيما يتعلق بإجراءات العمل المقبلة.

٩٥- وطلب الرئيس تقديم توصيات ملموسة وعملية يمكن مناقشتها وعرضها على الجمعية العامة. واقترح ذلك النهج العام وتساءل عما إذا كانت للوفود تعليقات إضافية على الفئة واو.

٩٦- وأخذ وفد تونس الكلمة باسم البلدان العربية، وأعرب عن تقديره للكلمات الإيجابية التي أدلت بها وفود عديدة، وأوضحت فيها مساندتها للاقتراحات العربية ومختلف الموضوعات المقترحة. وأضاف الوفد أن مجموعة البلدان العربية تساند الاقتراحات التي قدمتها مجموعة البلدان الأفريقية ووفد كولومبيا، وكذلك الاقتراحات الأخرى التي تخدم التنمية، وطلب تسجيل تصريحه في محضر الجلسة.

٩٧- وقال وفد البحرين إنه يعترف بالجهود التي بذلتها بعض البلدان، والتي علقت عليها مجموعة البلدان الأفريقية ووفد كولومبيا وبعض الوفود الأخرى. وأضاف الوفد أن بالإمكان تجميع العديد من الأوراق المقدمة في وثيقة مشتركة، ورأى أن من الأهمية بمكان الحفاظ على أسلوب المناقشات الحالية من أجل بلوغ الأهداف المنشودة. وأشار الوفد إلى أنه راجع العديد من الموضوعات وعدّل فيها، ونوّه

بالجهود التي بذلتها مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان العربية ووفد كولومبيا بغية وضع نهج مقبول للجميع. وأضاف أنه سيقدم ذلك في مرحلة لاحقة.

٩٨- واقترح الرئيس بعد ذلك مواصلة المناقشات في اجتماعات غير رسمية. وبعد استئناف النقاش في جلسة عامة، اعتذر الرئيس عن تأخر الأعمال نظراً لأنه أجرى مشاورات مع المنسقين والوفود المعنية الأخرى. وأوضح أنه سيعطي الكلمة للوفود أولاً، وللمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية ثانياً.

٩٩- وتحدث وفد النمسا باسم الجماعة الأوروبية، وأدلى بآرائه المبدئية بشأن الفئات دال وهاء وواو. وبالنسبة إلى الفئة دال، رأى أن المناقشات بصدد الاقتراحات ٦ و٨ و١٤ و١٥، وكذلك بشأن الاقتراح رقم ١ مع بعض التحفظات عليه، بإمكانها أن تؤدي إلى اتفاق في الآراء على الأجل القصير. ومن جهة أخرى، التمس مزيداً من التوضيحات بشأن الاقتراحات ٢ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ قبل إجراء مناقشات مكثفة. وبالنسبة إلى الفئة هاء، أوضح أن الجماعة الأوروبية ترى أن الاقتراحات ٢ إلى ٥ و٧ و٨ متيسرة للنقاش وقابلة للاتفاق عليها بسرعة. بيد أنه رأى أن الاقتراحات ١ و٦ و٩ و١٠ تحتاج إلى مزيد من التوضيح. وفي الختام، رأى الوفد أن من الممكن الموافقة على الاقتراح ٢ المتضمن في الفئة واو على الأجل القصير، وطلب مزيداً من التوضيح بالنسبة إلى الاقتراحات ١ و٣ و٤.

١٠٠- وعرض وفد جنوب أفريقيا أن يقدم معلومات إضافية عن بعض الاقتراحات المتضمنة في الفئة ألف، لأنه رأى أن بعض الوفود تمانع مساندة الاقتراح ألف ٣ ربما بسبب عدم وضوحه. وأوضح الوفد أن ذلك الاقتراح الخاص يرمي إلى تعزيز القدرة الوطنية لحماية الابتكارات والاختراعات والأعمال الإبداعية المحلية، بغية تطوير البنية الأساسية التكنولوجية الوطنية. واستبقى الوفد التطور العلمي جانبا، وقصر مداخلته على البنية الأساسية التكنولوجية. ورأى أن ذلك قد يتعلق ربما بالقطاع غير الرسمي. وفي ذلك السياق ومثالاً على ذلك، طلب إلى الويبو أن تحدد أدوات الملكية الفكرية الملائمة لحماية التصميمات التقليدية الفريدة، مثل الأنسجة والألبسة والرسوم الفنية الفولكلورية والأدوات الموسيقية الفولكلورية. وتساءل الوفد عما إذا كان من الممكن استطلاع إمكانية حماية التصميمات السويسرية من أجل منع التقليد المتعمد للتصميمات السابق ذكرها. وعلق الوفد على الاقتراح ٢، وقال إن منسق مجموعة البلدان الأفريقية قدم تفاصيل مسهبة بشأن ذلك الاقتراح، وتطرق في كلمته إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية وتقديم المساعدة التقنية. وأضاف أن بعض البلدان الأفريقية تفتقر إلى منظمات الملكية الفكرية، وأن المنظمات دون الإقليمية تخدم بالتالي هذه البلدان. وأوضح الوفد أنه يود التعليق على الاقتراح ١٦، ثم على اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية"، أي على الاقتراحين دال ١١ و١٦. وبالنسبة إلى الاقتراح الأخير، رأى أن الأمر يستدعي إنشاء آلية مستقلة للبحث والتقييم للمساعدة مثلاً على تقييم كل برامج الويبو، وتقييم الأثر الإنمائي للأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير وتقديم المساعدة التقنية. وأضاف الوفد أن بالإمكان الاستفادة فائدة كبيرة من معاهدة قانون العلامات المعتمدة في سنغافورة.

١٠١- ولفت وفد الولايات المتحدة الأمريكية الانتباه إلى أن الاقتراحات المتضمنة في الفئة واو لم تناقش بعد، وأضاف أنها خليط من الاقتراحات العملية وغير العملية، وأنه يود قصر تعليقاته على الاقتراحات غير العملية. وأعرب في الختام عن تأييده للاقتراح رقم ٣.

١٠٢- وأعلن وفد بنن أنه يريد توضيح الاقتراح رقم ٥ المتضمن في الوثيقة PCDA/1/6 والمتعلق بإنشاء صندوق استئماني. وذكر بصورة أكثر تحديداً أنه يتعين اتخاذ بعض التدابير في مجال الملكية الفكرية لخلق القدرة المؤسسية الوطنية، لأنها تمثل الرابطة بين الملكية الفكرية والمجالات الأخرى للأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ويتعين أيضاً تكوين الكفاءات وإعداد استراتيجية وطنية متينة مع مراعاة الأوضاع العامة السائدة في بلد معين، وتذكر كيف تضر المشكلات في أي قطاع

بالقدرة الوطنية في قطاعات أخرى. وأوضح الوفد أنه ليس بالإمكان الاستفادة حقاً من الملكية الفكرية، ما لم تدعم بالفعل كل القطاعات المنطوية عليها. ويعني ذلك أنه يتعين في الوقت ذاته إعداد برنامج واسع النطاق، وتمويل ذلك البرنامج على نحو دائم. ونظراً للروابط القائمة بين القطاعات المختلفة، فإنه لا يمكن تنفيذ أي برنامج إنمائي يستند إلى الملكية الفكرية ما لم تتوفر له الموارد الملائمة. وذلك هو السبب الذي دعا الوفد أن يقترح باسم البلدان الأقل نمواً إنشاء صندوق استئماني في الويبو. ويستند الاقتراح الرامي إلى إنشاء صندوق استئماني لتمويل برامج وعمليات محددة تستهدف تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأقل نمواً إلى أن الويبو قد سبق لها أن قدمت تلك المساعدة عن طريق شعبة البلدان الأقل نمواً. وقد شارك بلدان في السابق في تقديم المساعدة إلى البلدان الأقل نمواً عن طريق تمويل برنامج المساعدة التقنية المخصص لها، ونوّه الوفد بجهود ومساعي هذين البلدين، أي جمهورية كوريا والسويد. وأوضح أن طلب البلدان الأقل نمواً يستهدف في الوقت الراهن تعزيز مضمون تلك البرامج والتعاون بين المنظمات والبلدان عن طريق توفير إطار قانوني لمضاعفة العمل. ويعني الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للنمو الاقتصادي وإدماجها في الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الأقل نمواً أنه سيطلب إلى تلك المؤسسات أن تقدم المساعدة على أساس أكثر انتظاماً. وما من شك أن الصندوق الاستئماني الذي تديره الويبو بغرض إعداد برامج عمل للبلدان الأقل نمواً التي تطلب المساعدة سيعزز قدرة الويبو على العمل مع تلك البلدان ومساعدتها على بلوغ أهدافها الإنمائية بالاستناد إلى اقتصاد المعرفة، وستموله البلدان الصناعية وغيرها من البلدان وكذلك كل المنظمات الراغبة في المساهمة فيه. وأوضح وفد بنن أن ذلك هو أساساً الاقتراح الرامي إلى إنشاء صندوق استئماني لصالح البلدان الأقل نمواً، وأعرب عن أمله أن يكون قد قدم التوضيحات التي طلبتها الوفود الأخرى.

١٠٣- وذكر وفد جنوب أفريقيا أنه لم يتطرق بالكامل في مداخلته السابقة إلى الفئة ألف ٣، التي ورد فيها شرح لحماية الابتكارات المحلية دون شرح للاختراعات والأعمال الإبداعية. وفي ذلك السياق، أوضح الوفد باقتضاب أن بإمكان الويبو أن تساعد البلدان النامية في أفريقيا خاصة على استكشاف بعض الأنظمة، مثل نظام نماذج المنفعة، الذي يمثل تحسيناً إضافياً للمنتجات الموجودة. وأضاف أن نتائج المناقشات المكثفة بشأن ذلك الموضوع الخاص والبيانات التي أدلى بها في هذا الصدد يمكن الاطلاع عليها في الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2، وشدد على ضرورة استكشاف نماذج المنفعة لمساعدة التقدم التكنولوجي في أفريقيا.

١٠٤- وتحدث وفد البرازيل باسم "مجموعة أصدقاء التنمية"، وقال إنه يود تقديم تعليقات تنطبق على كل الفئات. وأضاف أن "مجموعة أصدقاء التنمية" ركزت على الإشارة إلى اقتراحاتها المتضمنة في الوثيقة PCDA/2/2، وأشارت مع ذلك إلى بعض الاقتراحات الواردة في القائمة الكاملة في الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2. وذكر الوفد أن بعض الاقتراحات التي قدمتها بعض المجموعات الأخرى صيغت على نحو يتطلب التعليق عليها. وأضاف أن الوثيقة PCDA/2/2 تتضمن موقف "مجموعة أصدقاء التنمية" التي اجتهدت أن يكون موقفها واضحاً بقدر الإمكان. ورأى الوفد في الختام أنه يتعين على المجموعات الأخرى أن تجتهد في توضيح موقفها بالمثل.

١٠٥- ولفت وفد نيجيريا النظر إلى أن مجموعة البلدان الأفريقية امتنعت عمداً عن التعليق على اقتراحات معينة مثل وفد البرازيل، ورأت أن من شأن امتناعها عن الإدلاء بتحفظاتها أو الاستفهام عن اقتراحات معينة أن يدفع الأعمال إلى الأمام، ويسهم بالفعل في تحقيق اتفاق في الآراء، ويقدم مجموعة مهمة من الاقتراحات إلى الجمعية العامة. وتبيّن لمجموعة البلدان الأفريقية من ثم أن بعض الوفود وافقت على عدد قليل جداً من الاقتراحات، غير أنها لم تعرف بالضبط متى ستقدم التوضيحات ومتى ستجرى مفاوضات بشأن عدد كبير من الاقتراحات التي يبدو أنها ستترك جانباً. ورأى وفد نيجيريا أن من المهم معرفة متى سيتم النظر في تلك الاقتراحات، وأنه لا يكفي إعداد قائمة بالاقتراحات والموافقة

على البعض منها وتأجيل النظر في بعضها الآخر. وأوضح أن ذلك لن يؤدي إلى تقدم عمل اللجنة. وتناول من ثم فئات محددة من الاقتراحات، التي كانت موضع نظر بعض الوفود. وقال إن اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية، وبصورة خاصة تلك المتعلقة بالمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ووضع القواعد والمعايير والولاية المؤسسية، لم تنشأ عن فراغ، وإنما استندت إلى الخبرات العملية لبلدان القارة الأفريقية. وقد كانت تلك الموضوعات موضع بحث ودراسة اللجان والخبراء. وأضاف الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية تدعو الوفود إلى أن تدرس بعناية تقرير لجنة المملكة المتحدة المعنية بالملكية الفكرية، الذي يلقي الضوء على عدد من المشكلات في المجالات الوارد ذكرها في كل فئة، ويقدم اقتراحات مفيدة وعملية وبناءة عن كيفية معالجة هذه المشكلات. وتود مجموعة البلدان الأفريقية أيضا الإشارة إلى دراسة أعدها مجلس تجارة السويد، وعالج فيها مسألة هوامش المرونة بصورة مهنية مناسبة، وكذلك مسألة نقل التكنولوجيا، كما أن منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي أعدت تقريراً عن مسألة نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية. وبناء عليه، فإن اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية معقولة بصورة عامة لأنها تستند إلى تقارير مادية جوهرية، وإلى مداولات الخبراء وغيرهم من الضالعين في الموضوع. وفي الختام، أفاد الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية ترى أنه ليس من المفيد أن تعبّر الوفود عن استعدادها للمشاركة في المناقشات، وإنما يتعين أن تنتهي منها في أسرع وقت ممكن. وعبّر الوفد عن أمله أن تصغي الوفود إلى تلك الدعوة.

١٠٦- وأعلن وفد شيلي أنه يود إزالة ما قد تثيره اقتراحاته أو على الأقل أحد اقتراحاته من شكوك. وقال الوفد إنه كان مسروراً بوجه عام باقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" وبمشروع القرار، وأيد بالفعل كل المسائل، ورأى أن اقتراحه انعكس على الوجه الصحيح في مشروع القرار. وصدق ذلك بصورة خاصة على المشروعات التعاونية والأشكال الإبداعية الجديدة المطلوب استكشافها كما أشير إلى ذلك في الاقتراح رقم ١١. وأراد الوفد مع ذلك الإشارة بصورة خاصة إلى مسألة الملك العام، علماً بأن اقتراحاته كانت متضمنة في الفئة باء ٧ و٨ وفي الفئة دال ٩. وأضاف أنه تبين له من تصريحات مختلف الوفود أن اقتراحين من بين الاقتراحات الثلاثة قد حازا على مساندة كبيرة، وهما الاقتراحان اللذان تناولا بالتحليل مضاعفات ومنافع الملك العام الذي هو في متناول الجميع. غير أنه تبين أن الاقتراح الذي أخذ في الحسبان الملك العام ووضع القواعد والمعايير قد حاز على القليل من المساندة. ويعود السبب في ذلك على ما يبدو إلى أن الاقتراح لم يفهم على الوجه الصحيح. وأوضح الوفد أن الاقتراح تناول النماذج المقترحة للحماية وتحديد مضمون الملك العام وإمكانية النفاذ إليه. وبعبارة أخرى، فإن الغرض من ذلك الاقتراح هو السعي إلى دعم وإبراز أهمية الملك العام. وعند تقديم الاقتراح المتعلق بالملك العام، جاءت ردود الفعل الأولى من وفد باراغواي الذي ذكر أن البراءات التي لا تجدد تسقط في الملك العام، ومن ثم يجوز الانتفاع بها بالتالي. وأوضح الوفد أن ذلك هو ما يرمي إليه اقتراحه بالفعل. ورأى أن ثمة مبادرات عامة عديدة ومكتبات وجامعات ومراكز ومنظمات دولية أخرى تدعم الملك العام وتحميه، في حين لا تؤدي الحكومات في الواقع ما يمكن لها أن تؤديه. وأضاف الوفد أن الويبو تؤدي بعض الأعمال في مجال معاهدة التعاون بشأن البراءات، إذ إنها تحدد بوضوح متى تسقط البراءات في الملك العام. وهناك أمثلة أخرى عديدة لا يمكن ذكرها، إلا أن وفد جنوب أفريقيا ذكر واحداً منها في اليوم السابق، وهو التبادلية، لأن ما هو محمي في بلد ما قد لا يكون محمياً بالضرورة في البلدان الأخرى. فمثلاً، قاعدة بيانات معاهدة التعاون بشأن البراءات تبين أن البراءة تتمتع بالحماية في خمسة بلدان أعضاء في المعاهدة المذكورة، وليس في البلدان الأخرى، وأن بإمكان المكاتب الوطنية أن تقدم مزيداً من المعلومات عن توقيت سقوط البراءات في الملك العام. ورأى الوفد أن سجل حق المؤلف ليس إجبارياً، غير أن كل بلدان العالم تمسك بسجلات لحق المؤلف، وأصدرت لجنة الويبو المعنية بحق المؤلف مؤخراً وثيقة عن سجلات حق المؤلف في العالم. وتتضمن هذه السجلات مصنفات. ولا يفهم الوفد لماذا لا يمكن لهذه المكاتب أن تبين متى تسقط هذه المصنفات

في الملك العام، سواء كانت مصنفات أدبية أو موسيقية أو علمية. وأوضح أن منافع ذلك ستعود إلى الجميع، أي إلى الأفراد والحكومات والمنظمات الدولية والجامعات والباحثين والمدرسين إلخ. وأضاف أن اقتراحه يهدف بالتالي إلى تغطية كل هذه المسائل، وأنه يسعى إلى حث الحكومات على الاهتمام بها وحماية الملك العام. وعندما تستخدم كلمة الحماية، فإن ذلك لا يعني تملك أي شيء في الملك العام، وإنما يعني العكس. ففي اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية"، أدرجت مسألة الملك العام تحت عنوان وضع القواعد والمعايير. وعندما تتفاوض البلدان بشأن معاهدة، فإنها تتناول بالبحث مسألة تمديد مدة الحماية من أجل تحسين حماية التكنولوجيا ونشوء فئات جديدة من أصحاب الحقوق وغير ذلك. وتساءل الوفد كيف يمكن لكل ذلك أن يؤثر في الملك العام، وأضاف أن ذلك كله مشمول من قبل تحت عنوان وضع القواعد والمعايير. غير أنه رأى أن ذلك يستحق فصلاً منفصلاً في أي قرار يصل إليه عمل اللجنة. وأوضح أنه لا يحاول حرمان أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمخترعين من حقوقهم. ورأى أنه يتعين إمعان النظر في بعض المسائل المحددة وإعداد دراسات في هذا الشأن.

١٠٧- وأيد وفد البحرين التصريح الذي أدلى به وفد نيجيريا، ورأى أن من الواضح تماماً أن متطلبات مجتمعاته تختلف اختلافاً كبيراً من وجهة نظر التنمية، وذلك على الأخص لأن تطوير التكنولوجيا يشكل لها مشكلات في الغالب. وأيد ما قاله وفد تونس في اليوم السابق، وأكد أنه قدم اقتراحاته مصحوبة باقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية ووفد كولومبيا كي تصبح الاقتراحات جميعاً توصيات تطرح على الجمعية العامة. وأضاف أنه ينبغي على كل حال أن تتخذ اللجنة المؤقتة موقفاً يسمح لها بخدمة مصلحة البلدان النامية على أفضل وجه، لا سيما لأن المتطلبات متماثلة.

١٠٨- وأعلن وفد كوبا أنه يؤيد ما قاله وفد البرازيل، وذكر أنه إذا لم يعلق على الاقتراحات المتضمنة في الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2، فإن ذلك لا يعني أنه يوافق عليها. وأوضح أنه شارك في الاقتراح الذي قدمته "مجموعة أصدقاء التنمية".

١٠٩- ودعا الرئيس عند ذلك المنظمات غير الحكومية إلى الإدلاء بتعليقاتها.

١١٠- وقال ممثل منظمة تكنولوجيا حق المؤلف (CP-Tech) إن جدول أعمال التنمية يتيح الفرصة لمعرفة ما إذا كان ينبغي أن تجري الويبو مناقشة سياسة الملكية الفكرية الضرورية لوضع سياسة عامة جيدة. وذكر أنه سبق مقارنة الكلفة بالفائدة واستخدام غير ذلك من الأدوات لتقييم المعاهدات المقترحة. وأضاف أنه يود طرح بعض الأسئلة في هذا الشأن. فمثلاً، هل تفكر الويبو في دراسة ما للملكية الفكرية من تأثير في القواعد والمعايير أو في الوسائل الأخرى الكفيلة بدعم النشاط الابتكاري والإبداعي؟ وهل تدرس الويبو ما للبراءات أو لسياسة حق المؤلف من تأثير في إعداد الأنشطة المعيارية التكنولوجية؟ وهل تحس الويبو بأهمية بعض المسائل مثل الحصول على الأدوية أو النفاذ إلى المعلومات، نظراً لزيادة الضغوط بوجه خاص على إنفاذ الملكية الفكرية؟ وأكد ممثل المنظمة أن هناك تدابير عدة تبشر بذلك، من بينها اقتراح معاهدة بشأن النفاذ إلى المعلومات وتقييم تأثير معاهدة الإذاعة المقترحة واستعراض تنفيذ الفقرات ٤ و٥ و٦ و٧ من إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة.

١١١- وأعلن ممثل ائتلاف المجتمع المدني (CSC) أنه يود تقديم بعض الاقتراحات. وسأل أولاً هل بإمكان الويبو أن تتناول على نحو مشروع بعض المسائل المتعلقة بحماية مصلحة المستهلكين؟ وإذا أقرت حالياً بأهمية حماية مصلحة المستهلكين، فهل بإمكانها أن تميز ذلك؟ وهل بإمكانها مثلاً أن تطالب البلدان بمعرفة الأدوات الكفيلة بمعالجة بعض القضايا مثل التسعير المفرط أو التجاوزات الأخرى لحقوق الملكية الفكرية؟ وهل يمكن للويبو أن تتعاون مع المستهلكين وتستجيب لمطالبهم كما تفعل مع أصحاب الحقوق؟ وثانياً، هل يمكن للويبو أن تضفي أدلة موضوعية وجادة في تحليلاتها الاقتصادية على الأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، كما هو مقترح في الفقرة ٩ من الوثيقة

PCDA/2/2؟ وثالثاً، هل تعترف الويبو صراحة بأن مستوى وطابع حماية حقوق الملكية الفكرية يختلفان تبعاً للبلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة؟ ورابعاً، هل يمكن للويبو أن تتجنب التركيز على حقوق الملكية الفكرية على أساس أنها الآليات الملائمة الوحيدة لدعم الأنشطة الابتكارية والإبداعية؟ وأضاف ممثل الائتلاف أن هناك اقتراحات عديدة قيد النظر تشير إلى أن الويبو مستعدة للقيام بالإصلاح، وأنه ينبغي أن يركز الاجتماع على الرسالة التي يريد أن يبعثها. وتساءل في الختام عما إذا كان هناك نهج جديد أكثر توازناً لتحقيق مصلحة المستهلكين؟

١١٢- وأعلن ممثل الاتحاد الدولي للمستهلكين (CI) أن الاعتراض على بعض الاقتراحات المتعلقة بحماية المصلحة العامة في بعض المجالات المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات وحماية الصحة العامة ومراقبة الممارسات المناهضة للمنافسة من جهة، واستخدام تحليلات اقتصادية مفرطة لتقييم تأثير الاقتراحات من جهة أخرى، قد ينجم أحياناً عن البلدان التي تحظى بإيرادات مرتفعة وتشارك في المفاوضات. ومن المفارقة أن هذه البلدان نفسها هي التي غالباً ما تبحث عن نماذج للمنافسات في مناهجها الوطنية. فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تجري حالياً مناقشات مكثفة بشأن تأثير البراءات في الإبداع والوسائل الملائمة لمراقبة الممارسات المناهضة للمنافسة وحماية المستهلكين عن طريق وكالات مثل لجنة التجارة الفدرالية التابعة لوزارة العدل والأكاديميات الوطنية للعلوم. ومن جهة أخرى، فإن أوروبا تسعى الآن إلى تقييم معايير حقوق الملكية الفكرية وإمعان النظر في البيانات التجريبية لمعرفة كيفية تلبية البرامج للأهداف واستخدام المزيد من التحليلات الاقتصادية، بما في ذلك مثلا الاستعراض الأخير للتوجيهات المتعلقة بحماية قواعد البيانات والاستعراض الحالي لتوجيهات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحق المؤلف. وطلب ممثل الاتحاد أن تتذكر الوفود أن جمعية الصحة العالمية (WHA) وافقت على قرار بعيد المدى يرمي إلى وضع خطة عمل عالمية الطابع لدعم الأنظمة الإبداعية التي تتمشى مع إمكانية توفير الأدوية وحماية الصحة العامة. وقد بدأت تلك الإجراءات بمبادرة من حكومتي كينيا والبرازيل، واعتمدتها في آخر الأمر الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان ذات الإيرادات المرتفعة. وأضاف ممثل الاتحاد أنه يتعين اتخاذ تلك الإجراءات بعينها من أجل دفع أعمال اللجنة إلى الأمام، وأوضح أن ثمة اقتراحاً آخر يرمي إلى إنشاء نظام في الويبو يسمح للبلدان بالحصول على التقارير والتحليلات الضرورية لها. ومثال ذلك أن مكتب الكونغرس للأبحاث أو مكتب الكونغرس للشؤون المالية يقدم خدماته لأعضاء البرلمان الأمريكي، علماً بأنهم ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة وغالباً ما يكونون خصوماً، ولكنهم ينتفعون بأبحاث مشتركة لتحديد موقفهم على أساس أفضل الأدلة وأكثر التحليلات موضوعية.

١١٣- وأيد ممثل جمعية أمريكا اللاتينية للصناعات الصيدلانية مبادرة حكومتي الأرجنتين والبرازيل الرامية إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وأضاف أن الجمعية ترى أن الاقتراح يعكس بوضوح احتياجات البلدان النامية واهتمامات الصناعات التي تمثلها. واستطرد قائلاً إن الجمعية تشاطر الآراء التي عبّر عنها في الوثيقة PCDA/2/2، وبصورة خاصة كل ما يتعلق بالفقرات ٣ إلى ٥ و٧ إلى ٩ و١٣ و١٤ و١٦ و١٧.

١١٤- وأعلن ممثل الاتحاد الدولي للفيديو (IVF) أن الاتحاد يضم في عضويته شركات تشارك في كل مجالات الصناعة السمعية البصرية، بما في ذلك الشركات المتخصصة في توزيع الأشرطة السمعية البصرية والدعامات المادية مثل أقراص الفيديو الرقمية وغير ذلك من الشبكات الرقمية، بما فيها الإنترنت. وأضاف أن تلك الشركات تتابع عن كثب المناقشات الجارية في الويبو بشأن جدول أعمال التنمية، وتعمل في ذلك السياق بالتعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى التي تمثل المجتمع الإبداعي، بما في ذلك الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام ورابطة المساهمين المستقلين في الأفلام والتلفزيون والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات. ولفت ممثل الاتحاد الانتباه إلى أن معيشة ملايين الأشخاص

الذين يمثلون المجتمع الإبداعي في العالم تتوقف على قوة وبقاء حق المؤلف كمؤسسة دولية. وأضاف أن حق المؤلف ضروري للمشاركة في عملية الابتكار وإنتاج الأفلام ونشر الكتب وتسجيل الأغاني. كما أن حماية حق المؤلف أمر ضروري للتنمية الثقافية والمجتمعية والاقتصادية في كل البلدان، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، فقيرة أو غنية. واستطرد قائلاً إنه استمع بعناية إلى تعليقات مختلف الوفود، وإنه يريد التشديد على المسائل التالية: أولاً، ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بوجود أي تعارض بين التنمية وحق المؤلف. وأوضح في ذلك الصدد أنه ينبغي تركيز النقاش الدائر حول جدول أعمال التنمية على كيفية تطوير المساعدة التقنية أو تنظيم دورات تدريبية لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تطوير قطاعاتها الابتكارية ومعالجة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية. ويتعين لذلك مراجعة ولاية الويبو الحالية أو تجاوزها لبلوغ تلك الأهداف المنشودة. وثانياً، كانت العلاقة المتوازنة بين أصحاب الحقوق والمستخدمين تمثل وما زالت عنصراً أساسياً في أي نظام لحق المؤلف. وكانت الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك التوازن من خلال هوامش المرونة الملائمة في صلب النقاش بشأن حق المؤلف دائماً، وأدخل في كل معاهدات الويبو المرتبطة بحق المؤلف بوسائل مختلفة. وللحفاظ على ذلك التوازن، لم يكن من الضروري إدخال تغييرات كبيرة على اتفاقيات حق المؤلف النافذة حالياً. وفي الختام، أعلن ممثل الاتحاد أنه لا ينبغي أن تؤدي الأعمال الجارية حالياً إلى إضعاف حماية حق المؤلف أو تعديل ولاية الويبو. وساند بقوة تطوير برامج الويبو المتعلقة بالمساعدة التقنية على أساس أنها أفضل وسيلة لمعالجة جدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله أن تتوصل اجتماعات اللجنة الدائمة إلى تعميق تلك الجهود.

١١٥- وذكر ممثل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) أن الاتحاد يمثل منظمات الإدارة الجماعية في مجال الاستنساخ الآلي، وكذلك الجمعيات الوطنية والدولية للمبتكرين والناشرين. وذكر أن الاتحاد يباشر عمله في أكثر من ٥٠ بلداً، ويرخص بالانتفاع بالمصنفات العلمية والأدبية المطبوعة. وأعلن ممثل الاتحاد أنه يريد التعليق على المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات الوارد ذكرهما في الفئة ألف. وأكد أن تعزيز القدرة الوطنية لحماية الاختراعات والأعمال الابتكارية والإبداعية بغية تطوير صناعة وطنية للملكية الفكرية يتطلب الانتفاع بالمصنفات والهياكل المحمية بموجب حق المؤلف من خلال آليات الترخيص الفردية والجماعية، كما يتطلب أن تفي المساعدة على تطوير تلك الآليات والهياكل باحتياجات البلدان المعنية. وشدد ممثل الاتحاد على إعداد المساعدة التقنية كي تلائم المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، وتسمح بإنشاء شبكة عمل تدعم المساعدة المقدمة. وأوضح أن ذلك يمثل الفكرة الأساسية لبرامج الاتحاد المتعلقة بالتعاون، وعلى الأخص البرامج التي ينفذها الاتحاد بالتعاون مع الويبو. وقد سمح ذلك التعاون بتنظيم دورات تدريبية مشتركة عن الإدارة الجماعية لحقوق الاستنساخ في بنن وبوركينا فاصو والكاميرون ومدغشقر وموريشيوس. ونظمت تلك الدورات التدريبية بالتعاون مع منظمات موثوق بها لضمان تقديم المساعدة على نحو يفي باحتياجات البلدان المستفيدة منها. وفضلاً عن ذلك، فقد كان من المهم بالمثل أن تتمكن البلدان المستفيدة من المساعدة من تكييفها تبعاً للاحتياجات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. وأعلن ممثل الاتحاد في ذلك السياق أن الاتحاد والمنظمة الأفريقية الإقليمية للملكية الفكرية وقعا على اتفاق للتعاون في مطلع ذلك الأسبوع، وأن الاتفاق سيسمح في جملة أمور بتطوير مشروعات التعاون في كل مجالات أنشطة المنظمة الأفريقية المتعلقة بحق المؤلف والتشريعات وإنفاذ الحقوق والتوعية وإدارة حق المؤلف. وأضاف أن الاتفاق سيسمح أيضاً بتيسير التعاون الثلاثي بين الويبو والاتحاد والمنظمة الأفريقية من أجل تنظيم البرامج التدريبية للأطراف المعنية الأخرى. ورأى ممثل الاتحاد أن تقديم المساعدة التقنية وتنظيم هذا النوع من التعاون لكل من القطاعين الخاص والعام يمثلان شرطاً أساسياً لدعم الصناعات الثقافية وتسهيل الحصول على المعلومات في أغلب البلدان، بما فيها البلدان الأقل نمواً.

١١٦- وأعرب ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) عن سروره لأن مناقشات اليومين السابقين سمحت للرئيس بتحديد الاقتراحات التي يحتمل أن توافق عليها الدول الأعضاء. وأضاف أن العديد من تلك الاقتراحات تتعلق بالمساعدة التقنية وزيادة القدرات الإنتاجية. وأوضح أن المساعدة التقنية تمثل عنصراً أساسياً من ولاية الويبو، كما ذكر ذلك في اليوم السابق وفد النمسا وبعض الوفود الأخرى. وأضاف أن الصناعات السينمائية والشركات السمعية البصرية تتطلب في كل أنحاء العالم تركيز القدرات أو الوسائل التقنية والبشرية والمالية. فالفيلم الأخير الذي أنتجه محمد رمزي المنتج المصري الذي شارك في المناقشات السابقة للجنة المؤقتة استعان بأكثر من ٣٠٠ شخص من بين الفنانين والمصورين والكهربائيين والنجارين والبنائين إلخ. وبناء عليه، فإن هذه الصناعة صناعة ابتكارية وظاهرة إبداعية، يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في النمو الاقتصادي. كما أنه يمكن للويبو أن تؤدي دوراً أساسياً باعتمادها الاقتراحات ٥ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ المتعلقة بالتعاون والمساعدة التقنية والواردة في الفئة ألف، لأنها اقتراحات من الممكن تنفيذها، وهي بعيدة جدا عن الآراء الإيديولوجية والنظرية التي يمكن سماعها عادة في اللجنة المؤقتة. وفي الختام، قال إن الاتحاد على استعداد أن يقدم إلى جميع ممثلي البلدان النامية خبراته ودرايته العملية من أجل إعداد أو تنفيذ مشروعات محددة تهدف إلى تطوير أو بعث صناعات الأفلام الوطنية. وأضاف أن الاتحاد سيسهل الإنتاج الدولي المشترك مع تلك البلدان، وسيساعد على إبطال ظاهرة هجرة الأدمغة عن طريق خلق قدرات إنتاجية مستدامة.

١١٧- وذكر ممثل مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) أن المؤسسة أعدت دراسة موجزة للدول الأعضاء في الويبو عن توصيات بشأن برنامج الويبو للمساعدة التقنية، وأنها تود أن تتناول أربع مجموعات من الاقتراحات الواردة في الوثيقة PCDA/1/6. فأولاً، بالنسبة إلى الفئة ألف، تؤيد المؤسسة فكرة اعتماد مبادئ توجيهية بشأن برنامج الويبو للمساعدة التقنية بغية التأكد من أنه إنمائي التوجه ومتوازن، بما في ذلك الاقتراحات ١٣ و١٨ و٢٠ و٣١. وأضاف في ذلك الصدد أن مشورة الويبو القانونية تؤدي دوراً رئيسياً في تطوير معايير الملكية الفكرية الوطنية والعالمية. وثانياً، تؤيد المؤسسة الاقتراحات باء ٧ و٨ و١٧ و١٨ و٢١ والاقتراح دال ٩ بشأن اعتماد المبادئ والأحكام كي تتحقق من أن أنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير تحمي ملكاً عاماً متيناً وحيوياً، وتحمي أيضاً هوامش المرونة الدولية والتقييدات والاستثناءات الوطنية وإمكانية تنظيم الممارسات المناهضة للمنافسة. وأوضح أن قانون حق المؤلف استهدف تسهيل ابتكار سلع المعلومات، غير أنه ساهم بصورة متزايدة في عرقلة نمو المعارف. وتتمثل العقبة الرئيسية أمام الانتفاع بموارد الملك العام في إمكانية تحديدها. ولذلك، تؤيد المؤسسة اقتراح وفد شيلي الرامي إلى إنشاء قاعدة بيانات دولية لمصنفات الملك العام تماثل التدابير التي اقترح إدخالها مؤخراً في تشريع الولايات المتحدة الأمريكية، والتدابير المتخذة حالياً بشأن المصنفات الكندية. وأوضح ممثل المؤسسة أن من شأن ذلك أن يحقق التعاون عبر الحدود بشأن مشروعات الإنترنت. وثالثاً، تؤيد المؤسسة فكرة إنشاء آلية لمواصلة تقييم التأثير الإنمائي لأنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير وتقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك الاقتراحات دال ١ و١١ و١٢ و١٤ و١٥ و١٦، بغية مساعدة الدول الأعضاء التي طلب إليها أن تعتمد تدابير لحماية التكنولوجيا في معاهدة جديدة للإذاعة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ورأى ممثل المؤسسة أنه ينبغي أن تجري الويبو تقييماً للتكلفة المحتملة والآثار المترتبة على تنفيذ هذه الالتزامات. ورابعاً، توافق المؤسسة على مناقشة الآليات تسهيلاً للنفاذ إلى المعلومات كما يرد ذلك في الاقتراح باء ٢٤، والنظر في النماذج التعاونية البديلة القائمة على حق المؤلف، مثل البرامج الحاسوبية المجانية والتراخيص التجارية الابتكارية، كما يرد ذلك في الاقتراحين باء ٢٢ و٢٧. وأخيراً، تؤيد المؤسسة فكرة إنشاء آلية ملائمة في الويبو لمواصلة النظر في كل الاقتراحات الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية للمنظمة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء جميعاً.

١١٨- وذكر ممثل منظمة العدالة في مجال الملكية الفكرية (IP Justice) أن منظمته منظمة غير حكومية تعنى بالمصلحة العامة وتشجع قوانين الملكية الفكرية المتوازنة. وأضاف أنه يؤيد اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. ورأى أن الوثيقة PCDA/2/2 لخصت بعناية مختلف الاقتراحات في ٢١ توصية ملموسة لتقديمها إلى الجمعية العامة، وأن من شأن ذلك أن يعزز اهتمام الويبو بالمصلحة العامة ويوجهها الوجهة الصحيحة. وأفاد أن منظمته تؤيد بصورة خاصة الاقتراح الرامي إلى تأكيد التزام الويبو بمبادئ وأهداف منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ينبغي للويبو بصفتها أحد أعضاء أسرة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية للأهداف الإنسانية. وذكر أيضاً أنه ينبغي أن تعتمد اللجنة المؤقتة الإعلان المقترح في الفقرة الثانية من اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية"، والذي يسمح بالنظر في مختلف النماذج المحفزة للإبداع. وأوضح أن الإعلان المقترح يعترف بأن مواصلة تنسيق حقوق الملكية الفكرية إلى أعلى دون النظر في التكلفة الاجتماعية والاقتصادية تخالف ولاية الويبو. وأوضح أيضاً أن منظمته تحث اللجنة المؤقتة على توصية الجمعية العامة للويبو في سنة ٢٠٠٦ بالشروع في التفاوض لإعداد معاهدة بشأن النفاذ إلى المعلومات والتكنولوجيا، لأن من شأن مثل هذه المعاهدة أن تعزز الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات، والقوانين الرامية إلى سد الفجوة الرقمية. وأضاف أن ثمة توصية ملموسة أخرى يمكن للجنة المؤقتة أن تعتمدها لتحسين ثقافة المصلحة العامة في الويبو، وهي المبادئ والتوجيهات والأحكام الواردة في الفقرة السابعة من التوصيات المقترحة. فالتوصيات التسع المتعلقة بالسياسة العامة والواردة في الفقرة السابعة تعكس اتفاقاً في الآراء بشأن اقتراحات عدة، وحاجة الدول الأعضاء في الويبو إلى إضفاء رؤية متوازنة لكل أنشطة الويبو وممارساتها. وأفاد أيضاً أنه يؤيد التوصية الواردة في الفقرة الخامسة والرامية إلى تعزيز مناهج عمل نموذجية للوقاية من الممارسات المناهضة للمنافسة وهوامش المرونة والتقييدات في المعاهدات الدولية للملكية الفكرية. وتمثل تلك الأحكام جزءاً من الإطار القانوني الذي يعكس التوازن بين مصلحة الجمهور وأصحاب الحقوق، والتي غالباً ما لا تدركها البلدان النامية تماماً.

١١٩- وأعلن ممثل جمعية الأطباء بلا حدود (MSF) أنه يود التطرق إلى مسألة النفاذ إلى الأدوية الأساسية، وذكر أن الجمعية منظمة طبية إنسانية دولية تقدم المساعدة بناء على أكثر من ٥٠٠ برنامج للإغاثة الطبية في ٨٠ بلداً. وأضاف أن الجمعية تهتم بحماية الملكية الفكرية، وعلى الأخص البراءات المتعلقة بالمنتجات الصيدلية. وأكد ممثل الجمعية بالتالي أن مناقشة جدول أعمال التنمية لن تكون مفيدة إذا لم ينظر في مسألة النفاذ إلى الأدوية الأساسية في البلدان النامية. وأشار إلى أن تقرير لجنة منظمة الصحة العالمية المعنية بحقوق الملكية الفكرية والإبداع والصحة، الصادر في أبريل/نيسان ٢٠٠٦، شدد بوضوح على أنه لا طائل من وراء الإبداع إذا لم يكن بمقدور الأشخاص الذين هم في حاجة إليه أن ينتفعوا به. وقدم التقرير أولاً وقبل كل شيء العديد من الأدلة التي تثبت عيوب النظام الحالي لتطوير الأدوية، بسبب اعتماده على البراءات والحوافز التجارية لإعداد وتمويل أعمال البحث والتطوير الطبية. وكما سبق ذكره وبناء على اقتراح حكومتي البرازيل وكينيا، فإن جمعية الصحة العالمية وافقت على بدء المناقشات بشأن إعداد خطة عمل عالمية لمعالجة الأزمة الحالية المتعلقة بالبحث والتطوير، بهدف السعي إلى ضمان وتعزيز قاعدة مستدامة للاحتياجات الناجمة عن أعمال البحث والتطوير الأساسية. وينبغي أن تناقش الويبو الاحتياجات الصحية الفعلية والنماذج البديلة لحفز أنشطة البحث والتطوير، التي تكفل تطوير المشروعات الضرورية. واختتم ممثل الجمعية كلمته قائلا إن جدول أعمال التنمية يمثل في الواقع مجالاً جيداً في ذلك الصدد.

١٢٠- وقال ممثل مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا (FSFE) إنه يود التعليق على الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2 وعلى المناقشات التي أجريت في هذا الخصوص. فبالنسبة إلى الاقتراح باء ٢٢، فوجئت المؤسسة بوصف حقوق الإبداع التوفيقية للبرامج الحاسوبية المجانية بأنها أنشطة تتجاوز ولاية

ونطاق حق المؤلف. ورأى ممثل المؤسسة أن وفد المكسيك استنتج نفس الشيء، وأضاف أن أغلبية البرامج الحاسوبية المجانية تستخدم تراخيص حق المؤلف، كما يتضح ذلك من الدراسة الأساسية التي وزعتها المؤسسة. وبالمثل، تتكون حقوق الإبداع التوفيقية من مجموعة من تراخيص حق المؤلف المعيارية للمصنفات الفنية. وأضاف أنه يفترض أن الويبو لا تقصد أن يكون حق المؤلف خارج ذلك النطاق بوجه عام. ولذلك، توصي المؤسسة بإعادة صياغة الفقرة باء ٢٢ بحيث تفيد "تعزيز الأنشطة لجميع المنتفعين بنظام حق المؤلف، بما في ذلك البرامج الحاسوبية المجانية وحقوق الإبداع التوفيقية". وبالنسبة إلى الاقتراحين ألف ١٨ و٢٥، وكذلك الاقتراحات ١٣ و١٥ و١٦ و١٨، لفت ممثل المؤسسة الانتباه إلى أن الجماعة الأوروبية واجهت بعض الصعوبات عندما حاولت إعادة إنشاء سوق تنافسية بمواجهة شركة مايكروسوفت، مما يشهد على الصعوبات التي تواجهها البلدان الصناعية للحد من التجاوزات الاحتكارية. وقد أدرك ذلك تماماً المشرعون في دول عدة، مثل الدانمرك. ففي الاقتراح البرلماني باء ١٠٣، حدد البرلمان الدانمركي الإجراء النموذجي على أساس أنه ينبغي أن يكون مدعماً بالوثائق، ويكون قابلاً للتنفيذ دون أية تقييدات اقتصادية أو سياسية أو قانونية، ويكون محفلاً مفتوحاً. وحث ممثل المؤسسة مختلف الوفود على إدراك تعليل ذلك الاقتراح البرلماني، الذي يوضح أن المعايير المفتوحة المصدر أساسية لوقف انتشار استقلالية البرامج الحاسوبية من منظمة أو مجموعة من المستخدمين إلى منظمة أو مجموعة أخرى. وقال إن وفد الهند أشار بحق إلى أن البرامج الحاسوبية المجانية هي عنصر مهم من عناصر تكوين الكفاءات، وأنها أفضل خيار لجعل الحكومات أكثر استقلالاً ومساعدة عامة الناس. ويتعلق ذلك بصورة خاصة بالاقتراحات ألف ٢ و٦ و٧ و١١ و١٢ و١٤ و١٥، وكذلك بالاقتراحات باء ٩ و١١ و٢٧ و٢٨ والاقتراحات جيم ١ و٣ و١٠ و١١ و١٢. وتهم البرامج الحاسوبية المجانية الويبو، ليس لأنها ترخص بموجب حق المؤلف فحسب، بل كذلك لأن الويبو تخطط للانتفاع انتفاعاً ضخماً بالبرامج الحاسوبية من العديد من أنشطتها المتعلقة بجدول أعمال التنمية. وبصورة خاصة بالاقتراحات ألف ١١ و١٢ و١٤ وباء ٩ ودال ١١. وأكد ممثل المؤسسة أن جدول أعمال التنمية قد يساعد الويبو بوجه عام على التكيف تبعاً للتحديات المقبلة، وأن من المفهوم بصورة متزايدة أن استقلال المنظمات والهياكل السياسية من مصلحة البائعين العامة يمثل قضية حاسمة للديمقراطية. وقد عدلت هيئات سياسية عديدة في العالم سياساتها المتعلقة بالمشتريات على نحو يكفل استقلالها وولايتها السياسية، وطالبت لذلك بمراقبة البرامج الحاسوبية التي تعتمد عليها في عملها اليومي. ورأى ممثل المؤسسة أن الويبو تواجه مشكلات مماثلة في كل أنشطتها، وينبغي أن تأخذها بعين الاعتبار في الوقت المناسب. كما رأى في الختام أن الاقتراحين هاء ٧ و٨ يدخلان في صميم سعي الويبو إلى تحقيق المزيد من الشفافية والديمقراطية، وشجع الوفود جميعاً على مساندة هذين الاقتراحين.

١٢١- وقال ممثل غرفة التجارة الدولية (ICC) إنه يريد تقديم بعض المعلومات عن سياسة المنافسة لأنه يبدو أنها مسألة تشغل بال العديد من الوفود. وأضاف أنه يتزايد اعتماد سياسة المنافسة في كل أنحاء العالم، وأن أكثر من ٩٠ بلداً اعتمد قانوناً للمنافسة. وعلى الصعيد الدولي، تناولت عدة منظمات دولية حكومية بالبحث سياسة المنافسة. فالأونكتاد مثلاً يدرس تلك السياسة منذ عدة سنين على أساس مجموعة من المبادئ والقواعد المنصفة المتعددة الأطراف والمتفق عليها. ويقدم الأونكتاد المساعدة التقنية في هذا المجال إلى الدول الأعضاء فيه. وقد أنشئت مؤخراً الشبكة الدولية للمنافسة التي تضم حالياً نحو مائة عضو من كل الأقاليم. وهي تسمح للسلطات المعنية بالمنافسة بتبادل الخبرات ودراسة مسائل المنافسة التي تهم البلدان على كل مستويات التنمية. ولفت ممثل غرفة التجارة الدولية انتباه الوفود إلى أن منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي تهتم بالمسائل التقنية المتعلقة بسياسة المنافسة منذ عدة سنوات، وإلى أنها تنظم محفلاً عالمياً كل سنة تدعو إليه الدول غير الأعضاء لمناقشة القضايا التي تهتم بها كل الأقاليم. وتناقش مجموعة خبراء منظمة التجارة العالمية العلاقة بين حقوق

الملكية الفكرية وسياسة المنافسة منذ عدة سنوات. وقد أشار ممثل الاتحاد الدولي للمستهلكين إلى أنه تدرس حالياً العلاقة بين الملكية الفكرية والمنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وفي الختام، أعلن أن سياسة المنافسة كانت موضع نقاش الخبراء في عدة منتديات دولية حكومية، وأنه قد يكون من المفيد أن تطلع اللجنة المؤقتة على نتائج عمل تلك المنتديات وقال إن الغرفة على استعداد لمشاطرة ما لديها من معلومات في هذا الشأن. وأيد بوجه عام الاقتراحات التي تساعد البلدان على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بصورة عملية من أجل زيادة تنميتها دون المساس بحماية الملكية الفكرية الضرورية لإنشاء الصناعات الابتكارية والإبداعية في تلك البلدان. وأشار في ذلك السياق إلى أن غرفة التجارة الدولية دعت فريقاً من الخبراء في مايو/ أيار ٢٠٠٦ لمناقشة السبل العملية التي تتيح الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بغية زيادة التنمية. وقد شملت الموضوعات قيد المناقشة الاستراتيجيات الإبداعية الوطنية والإقليمية، والتدابير الكفيلة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية، والحصول على معلومات علمية وتربوية، واستخدام الموارد الوراثية في تطوير القدرات المحلية وتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وأضاف في الختام أنه يمكن الاطلاع على ملخص كلمته على موقع غرفة التجارة الدولية على الوب.

١٢٢- وأعلن ممثل الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI) أنه يؤيد إلى حد بعيد فكرة الانتفاع بنظام الملكية الفكرية إلى أقصى حد من أجل تعزيز التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك القطاعات الابتكارية. ولفت الانتباه إلى أن الاتحاد يمثل أكثر من ١ ٤٥٠ منتجا للتسجيلات الصوتية في كل بلدان العالم تقريباً، وإلى أن أعضاء الاتحاد يبتكرون الموسيقى التي تمثل أوجه التعبير الثقافي، وإلى أن العديد من هؤلاء الأعضاء يعملون في البلدان النامية. وأضاف أن الاتحاد يهدف في المقام الأول إلى تشجيع الابتكار وتعزيز قيمة الموسيقى في البلدان النامية، وكذلك في أي بلد في العالم. وبالنسبة إلى الاقتراحات المتضمنة في ملحق الوثيقة PCDA/1/6، أفاد ممثل الاتحاد أنه يريد إبداء بعض الملاحظات على الاقتراحات الواردة في الفئات ألف وباء وجيم. فبالنسبة إلى الفئة ألف المتعلقة بمسألة المساعدة التقنية، أوضح أن الاتحاد يوافق تماماً على إعداد مشروعات عملية واستراتيجيات لمعالجة المشكلات والتحديات المتعلقة بالتنمية، ويرى أن المساعدة التقنية الفعالة هي من الأهمية بمكان لمعالجة التحديات التي تواجه القطاعات الابتكارية في البلدان النامية. وأضاف أن الاتحاد يشجع الويبو على مواصلة العمل في ذلك المجال، وتبادل المعلومات والمساعدة بشأن تكوين الكفاءات، مما يؤدي إلى زيادة وعي البلدان بقضايا التنمية. وبالنسبة إلى قضايا هوامش المرونة ووضع القواعد والمعايير والسياسة العامة والملك العام، الوارد ذكرها في الفئة باء، أوضح أن الاتحاد يؤيد تركيز عمل الويبو على العلاقة بين حماية الملكية الفكرية والتنمية، كما أنه يؤيد بقوة دراسة ما للقرصنة والتقليد من أثر، لأن ذلك العمل مفيد ومهم للغاية لفهم ما للقرصنة من تأثير ضار في التنمية الاقتصادية والابتكار. وأضاف أن الصكوك الدولية المتعلقة بحق المؤلف تحقق توازناً يأخذ قيمة الملك العام بعين الاعتبار، ويسمح للبلدان بتنفيذ مشروعاتها الإنمائية. وأوضح أن الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية هي حقوق دنيا توازنها التقييدات والاستثناءات، وأن البلدان انتفعت بمواطن المرونة لتنفيذ الاستثناءات التي أخذت كل القواعد السياسية الخاصة بعين الاعتبار. ولذلك كله، يستدعي الأمر إعادة صياغة معاهدات حق المؤلف السارية حالياً. وبالنسبة إلى الفئة دال ومسألة تقييم الأنشطة الإنمائية ودراسة تأثيرها، أيد ممثل الاتحاد بقوة فحص القاعدة المهمة للقطاعات الابتكارية كأداة إلزامية، وأضاف أنه ينبغي تركيز عملية التقييم على الوصول بالتنمية الاقتصادية إلى المستوى الأمثل، وعلى دعم المؤسسات الابتكارية بالكامل، وتشجيع الويبو على مواصلة عملها البناء.

١٢٣- وذكر ممثل الجمعية الدولية للناشرين (IPA) أن للجمعية اتحاد يضم ٧٨ جمعية للناشرين تباشر عملها في ٦٨ بلداً، وأوضح أن الجمعية تستهدف فيما تستهدف تطوير صناعة النشر وثقافة القراءة في العالم النامي بصورة خاصة، وأنها تؤيد المناقشات الجارية حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية،

وتقترح قصر المناقشات على المسائل التي تدخل ضمن اختصاص الويبو. وحث ممثل الجمعية الوفود على تحديد الاقتراحات التي تدخل ضمن الاختصاص الحالي للويبو، كما يرد ذلك في المادة الثالثة من اتفاقية الويبو، وطلب أن تركز المنظمة على المجالات التي بدت أنها تمثل مشكلة، مثل كيفية الحصول على المعلومات العلمية والتقنية والطبية في العالم النامي، وكيفية سد فجوة المعلومات في ذلك المجال.

١٢٤- وتحدث ممثل المكتب الأوروبي للجمعية المعنية بمعلومات وثائق المكتبات (EBLIDA) باسم مجتمع المعلومات الذي يمثله الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والجمعية المعنية بالمعلومات الإلكترونية للمكتبات والمكتب الأوروبي الآنف ذكره، وقال إن البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر تحتاج إلى المساعدة كي تتمكن من المنافسة بصورة فعالة. وأضاف أن المكتبات شركاء أساسيون لمكتب الويبو للشراكة لتمكين البلدان النامية من المنافسة في مجال اقتصاد المعلومات. وأوضح أن المكتب الأوروبي يؤيد الاقتراحات المتعلقة بالملك العام، كما يؤيد اقتراح وفد شيلي الرامي إلى إدراج المصنفات والاختراعات التي تسقط في الملك العام في قاعدة بيانات عالمية، وإمكانية الحصول على المواد الضرورية للبحث بحرية. وأوضح أيضاً أن المكتب الأوروبي يؤيد الاقتراح الرامي إلى إنشاء آلية لزيادة التدفق الدولي للمعلومات التقنية، ويرى أنه ينبغي أن تشجع الويبو تبادل السياسات والممارسات في ذلك المجال بين الدول الأعضاء.

١٢٥- وأوضح ممثل جمعية صناعة الحواسيب والاتصالات (CCIA) أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفضي إلى النمو والتطور الاقتصادي، وأنه يؤيد لذلك جهود الويبو الرامية إلى وضع قواعد عالمية لذلك الغرض. وأضاف أن الجمعية تساند جهود الويبو المقبلة، نظراً لأن من شأن غياب التقييدات والاستثناءات الملائمة أن يعوق الاستثمار في التنمية ويحول دون نقل التكنولوجيا. وذكر في الختام أن اقتصاد المعلومات الناجح يستدعي نهجاً متوازناً لحقوق الملكية الفكرية بغية حماية حقوق المبتكرين، وفرض التقييدات والاستثناءات التي تسمح لمبتكري التكنولوجيا بالانتفاع بالمعلومات ونقلها ونشرها.

١٢٦- وذكر ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA) أن العديد من الاقتراحات التي ترمي إلى حفز المؤسسات المحلية بمساندة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية وحتى القطاع الخاص، ينبغي تنفيذها مع مراعاة حماية الابتكارات وتنفيذ حكم القانون.

البند الخامس من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الثانية للجنة المؤقتة

البند السادس من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير اللجنة المؤقتة المرتقب تقديمه إلى الجمعية العامة

١٢٧- قدم الرئيس وثيقة أعدها بنفسه استناداً إلى عمل اللجنة. وذكر أن الوثيقة تعكس الآراء المتضمنة في الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2، والاقتراحات التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية" في الوثيقة PCDA/2/2. وذكر الرئيس أن مهمته كانت شاقة نظراً للاختلافات بين الاقتراحات، وطلب إلى "مجموعة أصدقاء التنمية" أن تتعاون معه للنظر في كيفية إدراج اقتراحاتها على أفضل وجه في الوثيقة التي أعدها. وأضاف أن الوثيقة المذكورة قد عممت، وأنه سيمنح للوفود الوقت الكافي للاطلاع عليها، وسيجتمع مع المنسقين الإقليميين والوفود المعنية للنظر فيما إذا كان بالإمكان اعتبار الوثيقة أساساً لعمل اللجنة. واستطرد الرئيس قائلاً إن الوثيقة تتضمن اقتراحات قليلة تتعلق بمواصلة العمل على إعداد جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، والهيئة التي ستكلف بدفع ذلك إلى الأمام. وأوضح في الختام أنه سيتم النظر في كل الاقتراحات المقدمة، حتى ولو لم تكن جزءاً من مجموعة الاقتراحات الأولية الموصى بالنظر فيها خلال الدورة الحالية.

١٢٨- وأفاد وفد البرازيل أنه لم يوافق على طريقة العمل هذه خلال الجلسات غير الرسمية، وأن المشروع لا يعكس ما جرى في المناقشات. وأشار إلى أن ما تم إقراره هو تقديم مساهمات كل المجموعات، وليس تقديم قائمة بالاقتراحات التي لاح أنها تحظى باتفاق الآراء. وأضاف أن تلك الوثيقة ليست مقبولة لأنه لم يتم صياغتها وفقاً للشروط المتفق عليها. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه سيفضلها إذا لم تقدم أي وثيقة على الإطلاق.

١٢٩- وأعرب وفد الأرجنتين عن قلقه، نظراً لأنه رفض طريقة العمل المقترحة، في حين أنه كان قد وافق بحسن نية على طريقة أخرى للعمل يبدو أنها ألغيت في الوثيقة التي تم توزيعها صباح هذا اليوم. وأضاف الوفد أنه لا يساند مناقشة تقوم على أساس اتفاق متوقع في الآراء أو على أساس وضع قائمة بالاقتراحات، وأعرب عن موافقته على بيان وفد البرازيل، وأفاد أنه ليس على استعداد للعمل على أساس وثيقة الرئيس.

١٣٠- وأعلن وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) أنه يعتمد على إرشادات الرئيس سواء في الجلسات الرسمية أو غير الرسمية، نظراً لاحترامه لموقفه. غير أنه أشار إلى أن ما تم إقراره هو مواصلة العمل بعد استشارة الوفود والاستماع إلى آرائها. وأوضح أن الوثيقة التي قدمت إلى الوفود لم تكن موضع مشاورة المجموعات الرئيسية. وبناء عليه، فإنه لا يمكنه مساندة طريقة العمل هذه.

١٣١- وأعرب وفد سويسرا عن شكره للرئيس على الوثيقة التي قدمها، وأضاف أن مجموعته على استعداد للنظر فيها في اجتماعات المجموعة، وأنه يود أن يذكر الوفود الرافضة للوثيقة بأن الرئيس كلف بإعداد تلك الوثيقة خلال الجلسة غير الرسمية التي عقدت في اليوم السابق. واقترح الوفد أن تنقسم الوفود إلى مجموعات لدراسة تلك الوثيقة.

١٣٢- وشكر وفد جنوب أفريقيا الرئيس على عمله الدؤوب في إعداد وثيقته، وأعلن أنه لا يقبلها كطريقة لدفع العمل إلى الأمام لأنها تعكس نهجاً لم يوافق عليه.

١٣٣- وأعلن وفد كوبا أنه يؤيد تصريحات وفدي البرازيل والأرجنتين، وأضاف أنه لم تتم الموافقة على إجراءات العمل المقترحة.

١٣٤- وعبّر وفد النمسا عن شكره للرئيس على الجهود التي بذلها في إعداد وثيقته، ورأى أنه ينبغي التغلب على المشكلات الناجمة عن طريقة العمل، وأضاف أنه قد تمت مناقشة الفئات، وأن اللجنة المؤقتة مكلفة حالياً بتقديم توصيات ملموسة، وأن اقتراح الرئيس يتضمن لأول مرة توصيات ملموسة تدخل ضمن اختصاص اللجنة. وأوضح الوفد أنه يدلي ببيانه قبل استشارة الاتحاد الأوروبي، وأنه لا يمكنه بالتالي التطرق إلى محتويات وثيقة الرئيس على الرغم من أنها تحتوي معلومات مفيدة للغاية للوفود.

١٣٥- وشكر وفد قيرغيزستان الرئيس باسم مجموعته على الجهود التي بذلها في إعداد وثيقته، وأوضح أن مجموعته لم تناقش بعد تلك الوثيقة، وأنها ستقوم بذلك في الوقت المناسب. وأضاف الوفد أن المناقشات التي جرت خلال الأيام الثلاثة الأخيرة قد أتاحت للوفود السير قدماً، ورأى أن الوثيقة تمثل عملاً مهماً وبناء.

١٣٦- وأعرب وفد المكسيك عن شكره للرئيس على جهوده التي سهلت عمل اللجنة، وأضاف أنه استمع إلى تصريحات الوفود في هذا الشأن، وأنه لم يتح له الوقت الكافي للاطلاع على وثيقة الرئيس. وقال في الختام إنه قد يكون من الأفضل إجراء المناقشات في المستقبل في جلسات غير رسمية.

١٣٧- وشكر وفد بوليفيا الرئيس على جهوده في إعداد وثيقته، وأضاف أن ذلك لم يكن إجراء العمل المتفق عليه. وأشار إلى أن اقتراحات عديدة قد حذفت من الوثيقة، وإلى أنه لا يمكنه بالتالي العمل استناداً إلى تلك الوثيقة. وساند في الختام تصريحات وفد البرازيل والوفود الأخرى التي أدلت ببيانات مماثلة.

١٣٨- وشكر الرئيس الوفود على تصريحاتها، وأضاف أنه لا يتذكر أنه اتفق على تحرير وثيقة متفق عليها من جميع الوفود. وأوضح أنه حاول نقل ما أدلت به الوفود من تصريحات خلال الأيام السابقة، وأنه سيجري مشاورات مع الوفود للاتفاق على إجراءات تدفع عمل اللجنة إلى الأمام.

١٣٩- وصرح وفد البرازيل أنه لم يساند تلك الإجراءات، وأنه لا يعتزم مواصلة الحوار سواء في جلسات رسمية أو غير رسمية.

١٤٠- وأعلن الرئيس أنه يتفهم موقف وفد البرازيل الذي لم يوافق على أن تكون الوثيقة أساساً لمواصلة عمل اللجنة. وأعرب عن أمله مع ذلك أن يكون وفد البرازيل على استعداد لإجراء المشاورات حتى يتمكن من شرح كيفية مواصلة العمل. وأجّل الرئيس من ثم الاجتماع لإجراء مشاورات غير رسمية.

١٤١- وعند استئناف عمل الجلسة الرسمية، قال الرئيس إنه استشار مختلف المجموعات وأوضح لها أنه سيحاول اعتماد إجراءات عمل أكثر مرونة تسمح للوفود بالتعبير عن آرائها بحرية أكبر. وأكد أن الوثيقة المتفق عليها كأساس لعمل اللجنة لن تكون سوى الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2 التي اتفق عليها خلال الجلسات غير الرسمية. وأضاف أن من المهم أن تتذكر الوفود بأن الاجتماع أحرز تقدماً ملحوظاً، لا سيما اتفاق الوفود بصورة غير رسمية على إعداد جدول أعمال للويبو بشأن التنمية في لجنة دائمة، وأخذ كل الاقتراحات بعين الاعتبار دون طرح أي اقتراح جانباً حتى ولو لم يكن مقبولاً في بادئ الأمر للجميع. وأكد الرئيس أنه يتعين على اللجنة أن تقرر ما إذا كانت على استعداد لتقديم مجموعة من الاقتراحات إلى الجمعية العامة أو تتيح للجمعية مناقشة تلك المسألة منذ البداية. واختتم الرئيس كلمته قائلاً إنه سيواصل العمل بالطريقة التي أوضحها.

١٤٢- وأعرب وفد كرواتيا عن تأييده للاقتراحات المتضمنة في وثيقة الرئيس، التي رأى أنها تشكل أساساً ملائماً وحيوياً لمواصلة العمل في اللجنة. وأضاف أنه لم يستبعد من المناقشات أي اقتراح من

الاقتراحات البالغ عددها ١١١ اقتراحاً، وإنما أجّل النظر في بعض المسائل التي تقرر التفاوض حولها في مرحلة لاحقة. وأوضح أن مشروع التوصية المتضمن في الوثيقة PCDA/2/2 لا يمثل المناقشات، وأنه يود تركيز المداولات على اقتراح الرئيس. وقال إنه ليس من الواضح لمجموعته الإقليمية السبب الذي دعا "مجموعة أصدقاء التنمية" إلى التخلي عن اتفاق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن تكليف الرئيس بإعداد الوثيقة. وذكر أنه قد يكون من المفيد في تلك المرحلة أن تتذكر الوفود المهمة التي كلفت بها اللجنة المؤقتة، أي الاتفاق على مجموعة من التوصيات لتقديمها إلى الجمعية العامة. وأضاف أن من الواضح أن اللجنة ليست على استعداد لاعتماد توصيات بالاستناد إلى كل الاقتراحات البالغ عددها ١١١ اقتراحاً، وإنما ستحاول اعتماد البعض منها. ومدح الوفد معظم الوفود على تفانيها وإخلاصها في العمل، وذكر في الختام أن اللجنة أحرزت تقدماً ملحوظاً خلال السنتين السابقتين، وأنها أعدت مجموعة من الاقتراحات لتقديمها إلى الجمعية العامة. ورأى أنه إذا لم تكن بعض الوفود الأخرى على استعداد للموافقة على وثيقة الرئيس، فإن مجموعته ستشعر بالإحباط، وستصبح فعالية وأغراض الدورتين محل الريبة والشك. ولو كان ذلك الحال لاعترض الوفد من جانبه على إجراءات العمل بالكامل وعلى جدوى مواصلة العمل.

١٤٣- وأوضح وفد البرازيل أنه صرح في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية أن موقفه يرد في الوثيقة PCDA/2/2 التي أخذت فيها كل اقتراحات الأعضاء بعين الاعتبار، والتي ينبغي أن تكون بالتالي أساساً للمفاوضات. وقال إنه لا يقبل الوثيقة التي تتضمن ١١١ اقتراحاً ولا يوافق على أن تكون أساساً للمفاوضات. وأشار إلى أنه يترتب على الدورة الحالية استبعاد آراء مجموعة من الأعضاء، وإلى أنه لن يوافق بالتالي على إجراءات العمل ولن يقبل مواصلتها. كما أشار بوجه خاص إلى أن اقتراحات "مجموعة أصدقاء التنمية" قد استبعدت، الأمر الذي يبدو له أكثر سخرية نظراً لأنها المجموعة الوحيدة التي بذلت جهوداً جادة لحذف جزء من الاقتراحات المقدمة بغية تفادي تكرارها، وضمت عناصر بعض الاقتراحات التي قدمتها مجموعات أخرى من أجل التوصل إلى اتفاق في الآراء. وأضاف أن مجموعته كانت المجموعة الوحيدة التي حاولت أن تتوصل إلى التقارب، في حين أن المجموعات الأخرى ظلت تنظر في الاقتراحات المتضمنة في فئات مختلفة دون التوصل إلى اتفاق في الآراء. وأوضح الوفد للرئيس أنه تلقى تعليمات بعدم مواصلة إجراءات العمل الحالية، وطلب تأجيل الاجتماع، وتقديم تقرير يثبت أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في الآراء، وتقديم تقرير للجمعية العامة يقوم على الحقائق المجردة. وأوضح في الختام أن الاقتراحات التي يتعين تقديمها إلى الجمعية العامة هي تلك المتضمنة في الوثائق التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية"، أي WO/GA/31/11 وIIM/1/4 وPCDA/1/5 وPCDA/2/2 .

١٤٤- وشكر وفد قيرغيزستان الرئيس وأشاد بالجهود التي بذلها من أجل دفع عمل اللجنة إلى الأمام، وأضاف أن الوثيقة التي قدمها الرئيس تعكس كل الآراء التي عبّرت عنها الوفود، وقال إنه يؤيد المبادئ المتضمنة في تلك الوثيقة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن من الأهمية بمكان مراعاة اقتراحات الوفود جميعاً بقدر الإمكان، وشكر الوفود التي أسهمت في عمل اللجنة.

١٤٥- وتحدث وفد النمسا باسم الجماعة الأوروبية، وعبّر عن مساندته الكاملة للنص الذي قدمه الرئيس، والذي يتمشى تماماً مع ولاية اللجنة المؤقتة حسب رأيه ويساعدها على تحقيق أهدافها. وأعرب الوفد من جديد عن استعداده لمساندة عدد كبير من الاقتراحات الملموسة، كما أشار إلى ذلك في مناسبات سابقة، وأكد للرئيس عزم الجماعة الأوروبية على التعاون معه لاختتام عمل الاجتماع بنجاح.

١٤٦- وشارك وفد سويسرا وفود كرواتيا وقيرغيزستان والنمسا في شكر الرئيس على الجهود التي بذلها في إعداد وثيقته. وأعلن أنه يود الإدلاء ببعض الملاحظات العامة والمحددة في هذا الصدد،

وأوضح أن المجموعة باء قد بحثت الوثيقة بعناية، وأنه على الرغم من عدم إدراج كل اقتراحات المجموعة باء فيها وعدم ارتياحها لبعض اقتراحات الوفود الأخرى المتضمنة فيها، فإنه على استعداد لقبول الوثيقة بأكملها. وأضاف أن الوفود حققت بعض النتائج في غضون سنتين، وأنه يتعين قبولها. وخلال ذلك، أظهرت وفود عدة أقصى حد من المرونة للوصول إلى النتائج المرجوة، وتعين على اللجنة أن تعقد أربعة اجتماعات بلغت تكاليفها أكثر من مليون فرنك سويسري. وحث الوفد اللجنة على إحراز نتائج ملموسة وجني ثمارها، وأفاد أنه قد يكون من المخيب للأمل أن لا تتمكن الوفود على الأقل من الموافقة على بعض الاقتراحات.

١٤٧- وأعرب وفد الأرجنتين عن مساندته للتصريح الذي أدلى به وفد البرازيل، وأضاف أنه تلقى أيضاً تعليمات محددة تدعوه إلى عدم مواصلة مناقشة هذه المسألة بناء على الشروط والإجراءات الحالية، وأنه ليس من المقبول استبعاد موقف الوفود التي أيدت جدول أعمال التنمية. وأوضح أن "مجموعة أصدقاء التنمية" بذلت جهوداً مشكورة لتقديم اقتراحاتها في أربع وثائق بلغ عدد صفحاتها أكثر من مائة صفحة، وكان بالإمكان استخدامها كأساس للمفاوضات، غير أنها ظلت مهملة في تلك الوثائق الأربع. وأعلن الوفد أن مرفق محضر جلسة الاجتماع الأخير لا يمكن أن يكون أساساً لتنظيم النقاش، وأشار إلى أنه لم يتم الاتفاق على ذلك، وإلى أنه لا يمكن الاستعاضة عن الوثائق والاقتراحات المقدمة.

١٤٨- وأعلن وفد البحرين أنه يود التعبير عن شكره للمجموعات التي ساندت موقفه، ويريد بوجه خاص أن يشكر الرئيس على الجهود التي بذلها لإعداد وثيقته التي تعكس رغبة الوفود في التوصل إلى نتائج عملية ملموسة ومقبولة للجميع، وضمان نجاح عمل اللجنة والاستجابة لتطلعاتها. ورأى الوفد أن من العاجل والضروري دراسة تلك الوثيقة بالتفصيل بحيث تكون أساساً لمناقشات اللجنة، وتسمح لها بتحقيق بعض النتائج التي يمكن تقديمها إلى الجمعية العامة المقبلة. وأعرب الوفد عن مساندته لاقتراحات الرئيس، وعن أمله أن تؤخذ بعين الاعتبار. وأضاف أن اللجنة اضطلعت بعمل شاق جداً خلال السنتين السابقتين، وأحرزت تقدماً ملحوظاً. وأشاد بالجهود التي بذلت في ذلك الصدد، وعلى الأخص جهود مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان العربية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية وبصورة خاصة كولومبيا. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه ينبغي دراسة وثيقة الرئيس دراسة مستفيضة نظراً لأن جميع الوفود تتطلع إلى إحراز نتائج إيجابية.

١٤٩- وقال وفد تايلند إن مجموعة البلدان الآسيوية تريد أن تكون بناءة ومرنة، وأضاف أن المجموعة على استعداد للتعاون بناء على أي اتفاق في الآراء يتحقق في المستقبل. وأوضح أن من المبكر تأجيل الاجتماع، وأنه ينبغي مواصلة الجهود للتوصل إلى اتفاق في الآراء خلال ما تبقى من وقت.

١٥٠- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن أنه يجد صعوبة في قبول الاقتراح بالشكل الذي قدم به، لأنه كان يتوقع التوصل إلى نتيجة تتلاقى مع مصلحة الأعضاء جميعاً.

١٥١- وقال وفد نيجيريا إنه يثق بحكمة الرئيس، وإنه على استعداد لمساندته كي يقود الاجتماع إلى النتيجة المرجوة. وذكر أن مجموعة البلدان الأفريقية قدمت وثيقة تشمل مجموعة من الاقتراحات الرامية إلى إعداد جدول أعمال للتنمية، وأنها كشفت بذلك عن اهتمامها بالعمل الجاري في الاجتماع، وعن استعدادها لمواصلته حتى النهاية كي يتم اعتماد اقتراحاتها وتنفيذها بالفعل. وأوضح أن الوثيقة التي قدمت إلى الاجتماعات الحكومية الدولية وإلى اللجنة المؤقتة انبثقت في الواقع من تكليف من حكومات الدول الأفريقية وسفرائها في جنيف بمواصلة المناقشات حتى اختتام أعمال الاجتماع وتحقيق نتائج مرضية. ولذلك، طلب الوفد أن يواصل الرئيس الإشراف على أعمال الاجتماع على أمل أن تتلاقى مصالح واهتمامات مجموعة البلدان الأفريقية مع تنفيذ الاقتراحات الرامية إلى إعداد جدول

أعمال للويبو بشأن التنمية. وأضاف أن اقتراحاته واضحة ودقيقة وقابلة للتنفيذ. وأن مجموعة البلدان الأفريقية لا تعتزم التخلي عن اقتراحاتها الواضحة أو التوقف عن العمل دون التوصل إلى نتيجة نهائية. وبالنسبة إلى اقتراح الرئيس، قال وفد نيجيريا إنه يوافق عليه كوثيقة أساسية يمكن بحثها وتغييرها حسب الاقتضاء.

١٥٢- وأعرب وفد كولومبيا عن شكره للرئيس على جهوده، وأضاف أن الوثيقة التي قدمها تمثل خطوة إلى الأمام ويمكن الانتفاع بها كأساس للمناقشات. وأوضح أن أعمال اللجنة توقفت لأن العديد من الاقتراحات، وبصورة خاصة اقتراحات "مجموعة أصدقاء التنمية" كان ينبغي إدراجها في الوثيقة، مع الاقتراحات التي كان بإمكانه أن يساندها. ورأى الوفد أن من المفيد مواصلة المفاوضات بروح بناءة، وأشار إلى تعليق لوفد جنوب أفريقيا الذي هو أيضاً عضو في "مجموعة أصدقاء التنمية"، والذي أفاد أنه ينبغي أن تسعى الوفود إلى تحقيق التوازن في عملية المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك. وأشار أيضاً إلى أن وفد تايلند قال إن من السابق لأوانه وقف عملية التفاوض لأنه ما زال من الممكن التوصل إلى اتفاق في الآراء، والحفاظ على الأعمال والجهود الحثيثة التي بذلتها الوفود طوال سنتين.

١٥٣- وقال وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) إنه ينبغي أن تتذكر الوفود أنها تناقش مسألة من أهم المسائل التي تتناولها الأمم المتحدة بالبحث، ألا وهي مسألة تنمية البلدان النامية. وأوضح أنه ناقش اقتراحات جميع الدول الأعضاء بمرونة خلال السنتين السابقتين، وكان متعاوناً وانتهج نهجاً شاملاً، غير أنه لا ينبغي افتراض أن مرونته هي موافقة على الاقتراحات الأخرى. وأضاف في الختام أن كل عناصر جدول أعمال التنمية قد أغفلت تماماً بعد سنتين من المناقشات.

١٥٤- وعبّر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن مساندته التامة للتصريح الذي أدلت به المجموعة باء، وعن مساندته أيضاً لنص الرئيس، الذي رأى أنه حل وسط لدفع المناقشات إلى الأمام. وأضاف أنه اطلع على الوثيقة PCDA/1/6 Prov. 2 باعتبارها أساساً لمناقشات ذلك الأسبوع، وذلك هو ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأخير، كما ورد ذلك في الفقرة ٧ الصفحة ١٠٩ من تلك الوثيقة. وأوضح أنه يأمل بغض النظر عن نتيجة اجتماع ذلك الأسبوع أن تتمكن الويبو من تنفيذ العديد من تلك الاقتراحات بناء على برامجها وميزانيتها الحالية، كجزء من عملها الجاري في سبيل التنمية.

١٥٥- وأعرب وفد أثيوبيا عن تقديره لجهود وحكمة الرئيس في إدارة أعمال الدورة، وأضاف أنه لا يمكن للبلدان الأقل نمواً أن تتخلى عن مسألة التنمية، وأنها تتطلع إلى إحراز نتيجة ملموسة من الدورة. وأوضح أن التنمية هي الغذاء والأدوية، وأن البلدان الأقل نمواً تسعى إلى الانتفاع بها على قدم المساواة مع البلدان الأخرى، وأن بمقدور العالم اليوم أن يحقق ذلك.

١٥٦- وأخذ وفد بنن الكلمة باسم البلدان الأقل نمواً، وشكر الرئيس على جهوده، وأوضح أن البلدان الأكثر حاجة إلى التنمية هي البلدان الأقل نمواً، وأنها على استعداد لمساندة أي مبادرة تمكنها من التقدم في ذلك المجال. وأضاف أنه يؤيد التصريح الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، ويرى أنه ما زال من الضروري ومن الممكن التوصل إلى تفاهم لإعداد خطة عمل للويبو بشأن التنمية. وقال في الختام إنه يساند اقتراح الرئيس، ويرى أنه أساس جيد للنقاش من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة.

١٥٧- وأعرب وفد الصين عن شكره للرئيس على جهوده، وأضاف أنه يساند تماماً التصريح الذي أدلى به وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية، ويأمل أن تظهر جميع الأطراف أكبر قدر من المرونة لمواصلة المناقشات.

١٥٨- وقال وفد الهند إن جهود الرئيس استرعت انتباهه، كما لفت نظره أن الرئيس قال إن أعمال اللجنة لن تتوقف عند ذلك الحد، وأضاف أنه شدد على ذلك أيضاً. وأوضح مع ذلك أن الاقتراح الذي طرحه الرئيس لا يعكس تماماً المناقشات التي أجريت حتى ذلك الوقت، وأن قائمة الاقتراحات التي اعتبرت أنها تحظى باتفاق الآراء ليست متوازنة، كما أن هناك اختلافاً في معالجة المشكلات المقترح النظر فيها في المستقبل القريب وتلك المرتقب بحثها فيما بعد. وبالنسبة إلى مسألة تأجيل مناقشة جدول أعمال التنمية، أضاف أنه يود الاطلاع على خطة عمل أكثر وضوحاً في اقتراح الرئيس من أجل دفع أعمال اللجنة إلى الأمام. وشدد الوفد على أهمية النظر في المسائل العالقة على الأجل القصير. واختتم كلمته قائلاً إنه لا يمكنه قبول اقتراح الرئيس في شكله الحالي، وإنه على استعداد للإسهام في الجهود التي يعتزم الرئيس بذلها في المستقبل.

١٥٩- ورأى وفد شيلي أنه كان بالإمكان أن تعكس الوثيقة كل الاقتراحات بصورة أكثر توازناً، وأنه يتعين أن تتحلى الدول الأعضاء جميعاً بالمزيد من المرونة، وتكون على استعداد لقبول اقتراحات الغير. وأضاف الوفد أنه كان يتمنى التوصل إلى أكثر النتائج شمولاً، وأن الوقت ما زال متاحاً لذلك كما أعلنت مجموعة البلدان الآسيوية. وأوضح أن من الأفضل أن يسحب الرئيس تلك الوثيقة، وتستكشف الوفود سبلاً ووسائل جديدة لمعالجة المشكلات. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه ما زال يرى أن أهداف جدول أعمال التنمية مجدية، ويثق بأن بإمكان الوفود أن تدفع أعمال اللجنة إلى الأمام.

١٦٠- وشكر الرئيس الوفود، وذكر أن البعض منها رفض الوثيقة التي قدمها، وطلب اختتام أعمال اللجنة على النحو الذي وصلت إليه، وتقديم كل الاقتراحات إلى الجمعية العامة. ولاحظ أن بعض الوفود الأخرى لم تشر إلى اقتراحه صراحة، وإنما رأت أنه ينبغي مواصلة أعمال الاجتماع إلى النهاية من أجل التوصل إلى بعض النتائج المحددة. كما لاحظ أن ثمة وفوداً أخرى ساندت اقتراحه، لأنها رأت أنه أساس جيد لإجراء المناقشات وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة. وأشار إلى أن وفداً واحداً أعلن أنه ينبغي ترك وثيقته جانباً والبحث عن طريقة أخرى للعمل. وأضاف أن ذلك هو الموقف الآن، وأنه سيكون شاكراً للوفود إذا تفضلت بإدلاء رأيها في ذلك الصدد. وأوضح أن سؤاله يتعلق بالاقتراح الذي قدمه في الصباح، وأنه سيعطي الكلمة للوفود كي تعبّر عن آرائها وتحدد موقفها حتى يتمكن من تقييم الوضع ويرى كيف يمكن مواصلة الأعمال.

١٦١- وذكر وفد شيلي أنه هو الذي اقترح أن يسحب الرئيس الوثيقة، وأنه طلب ذلك بروح بناءة. وأضاف أنه ما زال يريد أن تستمر أعمال اللجنة حتى ولو لم يكن له اقتراح بديل في الوقت الراهن.

١٦٢- وتساءل الرئيس عما إذا كان يتوفر للوفود الوقت الكافي لاكتشاف منهج عمل آخر.

١٦٣- ورأى وفد شيلي أنه مهما يكن الاقتراح أو الحل الذي يمكن التوصل إليه خلال ذلك الاجتماع، فإنه ينبغي أن يكون شاملاً بقدر الإمكان. وأضاف أنه لا يرفض أي شيء أو يستبعد الاقتراحات المطروحة والبالغ عددها ١١١ اقتراحاً، وأنه يود مواصلة الأعمال. وأوضح أنه مهما كان شكل المنتدى، فإنه ينبغي أن يركز الانتباه على جدول أعمال التنمية، وأنه لا يمانع تجديد ولاية اللجنة المؤقتة. وأضاف أنه قد يكون أسوأ ما في الأمر وقف أعمال اللجنة كلية، وأنه سيوصي الجمعية العامة عندئذ بضرورة مواصلة تلك الأعمال، والتوصل إلى اتفاق حتى وإن لم يكن طموحاً بما فيه الكفاية. وأعلن الوفد أنه لن يتطرق إلى المسائل الجوهرية في تلك المرحلة، غير أنه يعقد الأمل على أن تدرج كل الاقتراحات في وثيقة الرئيس. وأضاف أنه يفضل شكل الوثيقة التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية".

١٦٤- وأيد وفد باراغواي اقتراح وفد شيلي لأنه لم يهمل أي اقتراح من الاقتراحات المقدمة إلى اللجنة الحالية، وأضاف أنه يؤيد مواصلة الأعمال في محفل دائم، ويرى أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن خطة الطريق، لا يستبعد أي اقتراح من الاقتراحات المقدمة.

١٦٥- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأوضح أن وثيقة الرئيس تمثل أساساً ممتازاً للعمل وينبغي العمل بالاستناد إليها. وذكر أن الوثيقة أحرزت مساندة كبيرة كما لوحظ ذلك في الصباح. وبالنسبة إلى كلمة وفدي شيلي وباراغواي، رأى أن إجراءات العمل ومحتويات الوثيقة لا يمكن التوفيق بينها، وأنه ينبغي التركيز في المقام الأول على محتويات الوثيقة التي تشمل الاقتراحات التي لخصها الرئيس.

١٦٦- وأعلن وفد الأرجنتين أنه لا يزال يرى أن الوثيقة الحالية لا يمكن أن تكون أساساً لعمل الوفود، وأن ما قاله وفد سويسرا بشأن إجراءات العمل ومحتويات الوثيقة سبق أن جرت مناقشته في المشاورات غير الرسمية، ورأى أنها عنصران يؤثر أحدهما في الآخر ويرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً. ووافق مع وفد شيلي على ضرورة سحب الاقتراح لأنه لم يتم الاتفاق بالإجماع على أي نص حتى ذلك الوقت. ولاحظ أن الرئيس قدم نصاً، غير أنه سابق للأوان لأن الشروط الضرورية لإعداد وثيقة جديدة لا يبدو أنها سانحة بعد. ورأى الوفد أن من الأفضل طرح تلك المسألة على الجمعية العامة، وتقديم تقرير وقائعي عن الاجتماع الحالي، ومناقشة كل القضايا في الجمعية العامة، واتخاذ قرار لدفع أعمال اللجنة إلى الأمام.

١٦٧- وأعلن وفد النمسا من جديد مساندته لنص الرئيس، وأضاف أنه يشاطر التصريح الذي أدلى به منسق المجموعة باء، ويعتزم التعاون مع الوفود الأخرى لاختتام الاجتماع بنجاح. وأوضح أنه سينظر في كل اقتراح جديد بروح متفتحة وبناءة.

١٦٨- وصرح وفد كرواتيا أنه ما زال مقتنعاً بأن اقتراح الرئيس هو الأفضل، وأنه يمثل أساساً جيداً للعمل. وأشار إلى أن الاقتراح يستند إلى موافقة جميع الدول الأعضاء، وإلى منطق الفئات الذي اعتمد أثناء الاجتماع الأخير للجنة المؤقتة. وذكر أن الوفود ناقشت الوسائل الكفيلة بإيجاد حل لمواصلة العمل، ورأى أن من الأفضل الاعتماد على الاقتراح كما لخصه الرئيس.

١٦٩- وشدد وفد كولومبيا على أهمية بذل الجهود للتوصل إلى حل للانتفاع إلى أقصى حد بالعمل المنجز وبالاقتراحات العديدة التي قدمت منذ سنتين. وأوضح أن بالإمكان التضحية ببعض الاقتراحات التي يمكن تنفيذها على الأجل الطويل أو على الأجل المتوسط، ومنح الأولوية لمجموعة من الاقتراحات التي يمكن تنفيذها على الأجل القصير. وبناء عليه، فإنه يمكن استخدام وثيقة الرئيس كأساس للتوصيات. وأضاف أن الجزء الأول من الوثيقة، أي الفقرات الست الأولى، يشمل بعض العناصر موضع المناقشات، وأنه ينبغي اعتبار المرفق كأساس للمفاوضات كما اقترح الرئيس ذلك، والتوصل إلى اتفاق بشأن الاقتراحات الأخرى التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية". وذكر الوفد أنه ساند عدداً من تلك الاقتراحات، وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في ذلك اليوم واليوم التالي لمحاولة الاتفاق على قائمة أكثر شمولاً. واقترح التطرق إلى مجموعة تشمل ٣٠ اقتراحاً تقريباً، أي خمسة اقتراحات من كل فئة، ومنح الأولوية للاقتراحات التي يمكن تنفيذها على وجه العجلة ومحاولة الموازنة بين أصل الاقتراحات المختلفة بغض النظر عن عددها. وأوضح الوفد أن من الممكن عرض مجموعة من الاقتراحات على بساط البحث. وشدد في الختام على ضرورة مواصلة العمل بصورة بناءة من أجل تقديم نتائج ملموسة إلى الجمعية العامة.

١٧٠- وذكر وفد البرازيل أن موقفه يماثل موقف وفد الأرجنتين.

١٧١- ورأى وفد المكسيك أن الوثيقة التي قدمها الرئيس يصح أن تكون أساساً للعمل. وأشار إلى أنه لو اختتمت أعمال الاجتماع لذهب عمل الأسبوع بأكمله سدى. ورأى أنه ينبغي مواصلة المناقشات في اجتماعات غير رسمية.

١٧٢- وأعلن وفد إكوادور أنه يريد توضيح موقفه من جديد، وبصورة خاصة التزامه بالاقتراحات المتضمنة في وثيقة "مجموعة أصدقاء التنمية"، التي ترى أن التقدم في مجال الملكية الفكرية لا يمكن أن يشكل عقبة أو حاجزاً للتقدم في المجالات التي تواجه فيها البلدان النامية مشكلات كبيرة. وقال الوفد إن الأوضاع الرهيبة التي يعاني منها عدد كبير من الدول والشعوب في العالم ينبغي أن تكون عنصراً رئيسياً في مناقشات اللجنة، بحيث يمكن تحقيق المزيد من التقدم واتخاذ قرار فعال لتحويل تلك الحواجز إلى جوانب إيجابية من شأنها مساعدة البلدان النامية بدلاً من إعاقة تنميتها. وأضاف الوفد أن ذلك هو السبب الذي دفعه إلى التعاون مع "مجموعة أصدقاء التنمية"، وأنه يشعر بالإحباط والأسف نظراً لشح النتائج التي تم إحرازها في الدورة. وأوضح أنه كان بالإمكان تحويل الملكية الفكرية إلى أداة بناءة، وأضاف أنه يأمل أن تتاح الفرصة في الجمعية العامة لتحقيق نتائج إيجابية وفعالة.

١٧٣- وأيد وفد فنزويلا الحجج التي أدلى بها وفد الأرجنتين وساندها وفدا البرازيل وإكوادور.

١٧٤- وكرر وفد البحرين وجهة نظره التي أعرب عنها في تصريحه في صباح ذلك اليوم، وأكد الأهمية الكبيرة التي يعلقها على الشفافية. ورأى أن طريقة العمل التي انتهجتها الوفود لن تسمح لها بتحقيق أي نتيجة، وأنه ينبغي لها لذلك السبب ألا تنسى المصالح التي تسعى إلى تحقيقها، وتتمكن بالتالي من تقديم توصية إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة. وأضاف أنه إذا لم تتمكن الوفود من مواصلة العمل، فإنها ستكون الخاسرة جميعاً. وأوضح أن المرونة التي تحدث عنها الجميع ينبغي أن تؤدي إلى اتفاق في الآراء، وإلا ينبغي السماح للجمعية العامة باتخاذ قرار. ورأى الوفد في ذلك الصدد أن وثيقة الرئيس تعتبر أساساً جيداً للعمل.

١٧٥- وكرر وفد كوبا الموقف الذي أعلنه في صباح ذلك اليوم.

١٧٦- وتحدث وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وكرر الموقف الذي أعلنه في صباح هذا اليوم، وهو أن مجموعة البلدان الآسيوية تريد أن تنتهج نهجاً بناء وسياسة مرنة، وتوافق على أي قرار يفرض الاتفاق في الآراء. وذكر الوفد أن المشاورات غير الرسمية التي أجريت في اليوم السابق مع المنسقين والدول الأعضاء أفضت إلى الاتفاق على ضرورة مواصلة المناقشات من أجل التوصل إلى قاسم مشترك. غير أنه رأى أن ذلك الاتفاق لم يتحقق بعد. وقال في الختام إنه لن يعارض ما يتم الاتفاق عليه في اللجنة.

١٧٧- وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أنه تردد منذ بداية الأسبوع أن الشفافية ستقود أفكار الوفود، وأن المرونة ستكون ضرورية لمناقشة اقتراحات الدول الأعضاء جميعاً. وذكر أنه أعرب عن وجهة نظره في الوثيقة PCDA/2/2، وقال إنه يتعين أن تكون أعمال اللجنة شفافة وشاملة وواضحة. غير أن الوفد لاحظ في ذلك الصدد أن ثمة كلمات غامضة عديدة في النص، وأن وجهة نظره استبعدت بالكامل. وأوضح الوفد في الختام أنه سيساند النص الذي يشمل اهتمامات الجميع ويحظى باتفاق الآراء.

١٧٨- وأعلن وفد الاتحاد الروسي أنه يساند تماماً وجهة نظر وفد قيرغيزستان الذي تحدث باسم مجموعته الإقليمية. كما أعلن أنه يساند الرئيس في الجهود التي بذلها من أجل التوصل إلى اتفاق في الآراء. ورأى أن الوثيقة التي أعدها الرئيس يمكن أن تكون أساساً للمناقشات في المستقبل، كما رأى أن من الضروري مواصلة المناقشات والجهود للتوصل إلى حل مقبول من الجميع.

١٧٩- وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأعلن من جديد مساندته لوثيقة الرئيس التي ينبغي مع ذلك إدخال بعض التعديلات الجوهرية عليها. ورأى أن من الضروري إمعان النظر والتفكير جدياً لمعرفة مصير أعمال اللجنة التي استمرت طوال سنتين. وأضاف أنه تبيّن له من تعليقات الوفود أنها اتفقت بالإجماع على مواصلة الأعمال، وليس على وقفها. واقترح اعتماد مجموعة من المبادئ أو التوجيهات البسيطة والعملية التي ترضي جميع الوفود. فمن الممكن مثلاً أن يوافق الاجتماع على الالتزام بمواصلة أعمال اللجنة المؤقتة والنظر في جدول أعمال التنمية. ومن الممكن ثانياً الاتفاق على إعداد معايير لتنفيذ الاقتراحات الملحقة بتقرير الدورة الأولى للجنة المؤقتة، والبالغ عددها ١١١ اقتراحاً، والاتفاق على إعداد صيغة لتنفيذ تلك الاقتراحات على الأجل القصير والمتوسط والطويل. والأهم من ذلك، اقترح الوفد أن تلتزم جميع الوفود بعدم رفض أي اقتراح أو إغفاله، وتوافق على مناقشة كل الاقتراحات على قدم المساواة. ورأى أن من شأن ذلك أن يتيح الفرصة لكل وفد لمناقشة سبل ووسائل إعداد جدول أعمال للتنمية، وأضاف أنه سيقدم ورقة غير رسمية لإرشاد الرئيس والوفود الأخرى والمساعدة على دفع أعمال اللجنة إلى الأمام.

١٨٠- وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية موقفه من جديد، وأكد أنه يساند نص الرئيس كأساس لدفع أعمال اللجنة إلى الأمام. وأوضح أن النص وإن لم يكن كاملاً إلا أنه يشمل اقتراحات العديد من البلدان والأقاليم، بما في ذلك مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان العربية والبرازيل والأرجنتين وكولومبيا. وأشار إلى أن النص لا يتضمن بعض الاقتراحات التي تقدم هو بها، وإلى أنه يبتغي مع ذلك العمل بروح بناءة للتوصل إلى اتفاق في الآراء بين جميع الوفود المشاركة في اللجنة المؤقتة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن الوثيقة التي قدمها الرئيس تعكس تماماً الاقتراحات التي يساندها أكبر عدد من الوفود.

١٨١- وبعد استئناف المناقشات، شرح الرئيس أن أعمال الجلسة العامة قد تأخرت لأنه كان ينتظر انتهاء المناقشات التي جرت بين المنسقين في الصباح وفي اليوم السابق. وأوضح أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن النتائج النهائية للدورة. وشكر الوفود على جهودها الحثيثة، وعلى الأخص الوفود التي قدمت الوثائق وعاونته في عمله. وأعرب عن خيبة أمله بالنتائج المحرزة، وأضاف مع ذلك أن جميع الوفود المشاركة في الدورة أقرت بأهمية جدول أعمال التنمية، وأنه على اقتناع بأن المناقشات التي جرت في اللجنة المؤقتة ستكون مفيدة عند النظر في جدول أعمال التنمية في المستقبل. وعبّر الرئيس عن تفاؤله بأن تقوم الوفود في الجمعية العامة باعتماد القرارات الملائمة التي تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء في الويبو، وكذلك على المنظمة والدول الأعضاء وبصفة خاصة النامية منها. واقترح الرئيس تقديم تقرير وقائعي عن أعمال اللجنة المؤقتة والوثائق الرسمية المقدمة إليها إلى الجمعية العامة، وأضاف أن ذلك يتمشى مع ما جرى عقب دورات الاجتماعات الحكومية الدولية في سنة ٢٠٠٥، وطلب إلى الوفود أن تعلق على اقتراحه.

١٨٢- وتحدث وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وأعرب عن خيبة أمله لأنه لم يتم الاتفاق بالإجماع على التوصيات المقترحة بشأن جدول أعمال التنمية. وأعلن مع ذلك أنه لا يزال يرى أن من المهم الحفاظ على البعد الإنمائي في كل أنشطة الويبو. وأعرب عن أمله أن تتمكن الدول الأعضاء أثناء الجمعية العامة من التوصل إلى وضع جدول أعمال التنمية على أساس متين وموجه للأغراض العملية. وأعلن في الختام أن مجموعة البلدان الآسيوية على استعداد لمواصلة أداء دور بناء في عملها مع الدول الأعضاء بغية اعتماد نهج شامل يعكس مصلحة الجميع.

١٨٣- وأعلن وفد المملكة المتحدة أنه يشاطر خيبة أمل الرئيس بسبب عدم تمكن الوفود من استغلال الفرص التي أتاحها الاجتماع. وأشار من جديد إلى تعهده بالنظر في المسائل المتعلقة بالتنمية بالتعاون مع الويبو وجميع الدول الأعضاء من أجل الاتفاق على برنامج عمل في أقرب وقت ممكن. وبناء على

ذلك، اقترح أن تجتمع البلدان التي بإمكانها أن تقدم حلاً وسطاً يتأسس عليه العمل في المستقبل بصورة غير رسمية بغية تحديد الوسائل الكفيلة بالتغلب على فشل المفاوضات الحالية.

١٨٤- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وقال إن المجموعة أبدت أقصى درجات المرونة بغية دعم أنشطة الويبو الإنمائية. وأضاف أن الأعمال تطلبت عقد خمسة اجتماعات وطالت لمدة سنتين وتكلفت مليون فرنك سويسري دون التوصل إلى أي نتيجة. وأوضح أن الوثيقة التي اقترحها الرئيس متوازنة يجد فيها المقترحون أغلب اقتراحاتهم، وتشمل خطة طريق واضحة للنظر في المستقبل في جدول أعمال التنمية بعد انعقاد الجمعية العامة. ورأى أن الجزء الثاني من الوثيقة عملي وحل وسط متوازن، وأعلن أنه كان من المفترض أن ترشد اللجنة الجمعية العامة كي تتمكن من مراعاة احتياجات البلدان النامية على أفضل وجه، غير أن روح التسوية لم تتوفر للوفود على حد سواء، فقد فضلت بعض الوفود للأسف الالتزام بموقفها علماً بأن وثيقة الرئيس تضمنت ٢٠ اقتراحاً لتلك الوفود من بين ٤٠ اقتراحاً. وذكر الوفد أنه لم يتفهم ذلك الموقف الذي أضر بالبلدان النامية التي كان بوسعها أن تستفيد من التنفيذ العاجل لمجمل الاقتراحات الأربعين. وكانت النتيجة محزنة لأن الوفود لم تنتفع بالزخم الذي تطور طوال الأسبوع، حتى وإن كانت الأغلبية الساحقة للوفود حريصة على الانتفاع به من أجل التوصل إلى توصيات ملموسة تقدمها إلى الجمعية العامة. وأعرب الوفد عن شكره الخاص لجميع الوفود التي أدت عملها بصورة بناءة وبحسن نية بهدف نجاح أعمال اللجنة.

١٨٥- وأعرب وفد قيرغيزستان عن قلقه على ما وقع من أحداث في اليوم السابق، وقال إن الوفود شعرت بالخوف من إمكانية إعداد جدول أعمال جديد للويبو بشأن التنمية. وأضاف أنه كان من المأمول إعداد أنظمة وممارسات تساعد البلدان على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. وبعد استعراض ما حدث منذ انعقاد الدورة الأولى للجنة المؤقتة، ذكر الوفد أنه تقرر في نهاية الاجتماع في فبراير/شباط إعداد قائمة بالاقتراحات وتقسيمها إلى فئات مختلفة والاستناد إليها في المناقشات خلال الدورة الثانية. وتقرر أيضاً الامتناع عن ذكر أسماء مقدمي الاقتراحات على أساس معاملة الاقتراحات كما لو كانت اقتراحات اللجنة المؤقتة. وعندما شرعت الوفود في إجراء المناقشات في مطلع الأسبوع، بلغها أن الرئيس قدم اقتراحاً جديداً، فرفضت صرف نظرها عن قائمة الاقتراحات التي عممت في فبراير/شباط. وذكر الوفد أنه ساند بالتالي تكليف الرئيس باقتراح توصيات تقدم إلى الجمعية العامة، وأن أغلبية الدول الأعضاء ساندت تلك الفكرة. وأفاد أنه صُدم بردود فعل بعض الوفود على الوثيقة التي قدمها الرئيس، وأن تلك الردود أبلغت للرئيس قبل أن تتمكن الوفود من دراسة الوثيقة. وأضاف الوفد أنه بعدما استمع إلى الحجج التي قدمت في اليوم السابق، انكب على تحليل الوثيقة، وتبين له أن الرئيس سعى كمرحلة أولى إلى تحديد الاقتراحات التي لا تعترض عليها الدول الأعضاء، وحاول من ثم إضافة بعض الاقتراحات الأخرى التي طلب عدد قليل من الدول الأعضاء توضيحها أو اقتراح إدخال تعديلات طفيفة عليها. أما بقية الاقتراحات، فإنها لم تدرج في القائمة في تلك المرحلة، علماً بأن الرئيس لم يفكر في استبعاد أي اقتراح من المناقشة، وإنما رأى أن من الأفضل النظر خلال المرحلة الأولى في الاقتراحات الأربعين من أجل التوصل إلى اتفاق في الآراء وتقديم اقتراحات محددة إلى الجمعية العامة. ورأى الوفد أن من الأفضل في البداية دراسة تلك الاقتراحات التي تتقارب فيها الآراء. وذكر أن الرئيس استخدم عبارة "اتفاق الآراء الظاهر للعيان"، وأن البلدان كانت تتطلع إلى ذلك. وأوضح أن من المتوقع أن تعتمد الدول الأعضاء جدول أعمال التنمية بأكمله وليس مجموعة من الاقتراحات المنفصلة في نهاية المرحلة الأولى، وأنه لا ينبغي بالتالي أن تشعر الوفود بالقلق أو الفزع إذا لم تدرج بعض الاقتراحات في القائمة الأولى. ومن جهة أخرى، أعرب الوفد عن قلقه بسبب الاقتراحات التي قدمت في اليوم السابق، أي أن اقتراحات مجموعة معينة لم تضف إلى القائمة، على الرغم من أنه تقرر معاملة الاقتراحات كما لو كانت اقتراحات اللجنة المؤقتة، وليس اقتراحات أي بلد أو مجموعة. وذكر الوفد أنه تبين له أن عدد الاقتراحات المقدمة والمدرجة في القائمة هي بالتالي: ١٨

اقتراحاً من "مجموعة أصدقاء التنمية" و٩ اقتراحات من مجموعة البلدان الأفريقية و٦ اقتراحات من البحرين واقتراحان من شيلي واقتراح واحد من كولومبيا وأربعة اقتراحات من الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تدرج اقتراحات المملكة المتحدة في القائمة. وقال الوفد إنه لا يفهم بالتالي انزعاج بعض المجموعات، وإنه ينبغي القيام بالعمل بكل إخلاص ومثابرة ورشد. ومن المهم أيضاً إظهار الاحترام للوفود الأخرى وللرئيس. ولا يمكن إنكار جهود الرئيس الذي كلف بتقديم اقتراح. وأعرب الوفد عن جزيل احترامه للرئيس الذي ترأس الاجتماعات بصورة جديرة بالإعجاب خلال السنة السابقة وأكثر، وحاول جاهداً أن يشجع جميع الوفود على تقديم اقتراحاتها. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة التي قدمها الرئيس تتمشى مع التكليف الذي منحته له الجمعية العامة في السنة السابقة، وإلى أنها حظيت بمساندة أغلبية البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المتقدمة والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وأضاف أن الوثيقة متوازنة، لأنها تشمل آراء أغلب البلدان والمجموعات، وتسمح في النهاية بتحديد عناصر جدول أعمال التنمية، وبالتوصل إلى نتائج ملموسة. وأوضح الوفد في الوقت ذاته أنه لا يمكن مواصلة الأعمال على أساس اقتراحات عدد قليل من الوفود، ولا يمكن السماح لها بإفشال أعمال اللجنة. وقال إن من المهم تقديم اقتراحات ملموسة إلى الجمعية العامة، تبرز مصداقية اللجنة المؤقتة. واقترح بالتالي تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن محتويات وإجراءات برنامج العمل المقبل، علماً بأن ذلك الاقتراح يتمشى إلى حد ما مع الاقتراح الذي قدمه الرئيس في اليوم السابق، والذي حظي بمساندة واسعة. وأضاف أنه قدم اقتراحه إلى الويبو بصورة رسمية، وطلب قبوله كاقتراح رسمي إلى اللجنة المؤقتة تحت البند السادس من جدول الأعمال.

١٨٦- وشكر وفد النمسا الرئيس على جهوده الرامية إلى نجاح أعمال اللجنة وأعرب عن أسفه مثل بعض الوفود الأخرى على نتيجة الأعمال. وذكر أن الجماعة الأوروبية أعربت عن مساندتها لعدد كبير من الاقتراحات، وسعت سعياً حثيثاً للتوصل إلى توصيات ملموسة. وأضاف أنه لم يستبعد أي مسألة من المناقشات أو اعترض عليها، وأنه ما زال يدرس كل المسائل محل النظر بروح متفتحة وبناءة.

١٨٧- ورأى وفد أستراليا أن أغلبية الوفود أظهرت خلال الأيام القليلة السابقة عزمها الصادق على التوصل إلى نتيجة، وانتهجت لذلك نهجاً مرناً. وأضاف أنه شعر بخيبة الأمل لأن اللجنة لم تتمكن من أداء مهمتها، ورأى مثل عدد كبير من الوفود الأخرى أن الوثيقة التي قدمها الرئيس في اليوم السابق تشكل نقطة انطلاق لمواصلة المناقشات وإعداد وثيقة شاملة يمكن تقديمها إلى الجمعية العامة. وأوضح أن بلده منح أموالاً طائلة لأغراض التنمية ونظم أنشطة عديدة في مجال الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية، وأنه ما زال ملتزماً بمواصلة جهوده للعمل بالشراكة مع الويبو والبلدان المجاورة له من أجل تنظيم أنشطة تفي بطلبات البلدان المشاركة فيها.

١٨٨- وأعرب وفد البرازيل أيضاً عن خيبة أمله بنتائج الاجتماع وإحباطه بسبب عدم التوصل إلى أي اتفاق، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها جميع الوفود، بما في ذلك "مجموعة أصدقاء التنمية"، لمحاولة إحراز بعض التقدم ليس فقط بالنسبة إلى الاقتراح الأصلي الذي قدم سنة ٢٠٠٤، بل كذلك لدعم المسائل والمفاهيم الأخرى التي بإمكانها أن توفر أساساً متيناً للويبو لإعداد منهج عمل أكثر تكاملاً بشأن مسألة تطوير الملكية الفكرية وعلاقتها بالتنمية. وشدد الوفد على الأهمية القصوى التي يعلقها على جدول أعمال التنمية، وأشار إلى العمل الذي أنجزته "مجموعة أصدقاء التنمية" وقدمته إلى اللجنة بدءاً بالوثيقة WO/GA/31/11 والوثيقة IIM/1/4 والوثيقة PCDA/1/5 والوثيقة PCDA/2/2. وأوضح أن تلك الوثائق تضمنت العديد من المسائل الجوهرية، واستندت في رأيه إلى نهج واضح ومنطقي. وأضاف أنها ذات أهمية كبيرة للويبو، ليس فقط للدول الأعضاء في المنظمة، بل كذلك للدول غير الأعضاء التي تهتم بالمسائل محل المناقشات. وقال إن الوفود التي تطلع على تلك الوثائق التي

تزيد صفحاتها على مائة صفحة ستجد فيها معلومات عن مدى مساهمتها في المناقشات والعمل بشأن العلاقة بين التنمية والملكية الفكرية. وشدد الوفد من جديد على أهمية تلك المسألة ورأى أنه ينبغي أن تكون بنداً دائماً في جدول عمل الويبو. وأشار إلى أنه يأسف لأن نتائج اللجنة لم تمكن من اتخاذ خطوات إلى الأمام، وأوضح أنه عمل بحسن نية وبأكبر قدر من الجهود من أجل قبول اقتراحات المجموعات الأخرى وتحسين نوعية الاقتراحات ودفع أعمال اللجنة إلى الأمام من خلال الوثيقة PCDA/2/2. وعبّر الوفد عن أسفه لأن بعض الوفود رفضت دراسة تلك الوثيقة، ولأن محتوياتها لم تنعكس في الوثيقة التي وزعها الرئيس. وأضاف أنه لا يمكنه في تلك الظروف أن يوافق على إغفال النظر عن وثيقة شاملة أعدت بطريقة ديمقراطية شفافة واشتملت على اهتمامات جميع الوفود. وذكر أنه على استعداد للعمل على أساس أي اقتراح، بما في ذلك الاقتراحات التي تريد البلدان الأخرى تقديمها، وأنه سيعمل بمرونة بالطريقة التي أعد بها الوثيقة PCDA/2/2 التي احتوت اقتراحاته وكذلك اقتراحات الوفود الأخرى. وأشار إلى أنه لا يبدو أن ذلك هو الشعور العام في اللجنة، لأن العديد من الدول الأعضاء ليست على استعداد للنظر في تلك الوثيقة والاستناد إليها في المناقشات. وأوضح أنه كان من الصعب تحقيق نتائج إيجابية نظراً لاستبعاد موقف إحدى المجموعات. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يزال يعتقد أن بالإمكان تحقيق بعض التقدم. وأضاف أن وثائق "مجموعة أصدقاء التنمية" ما زالت مطروحة للنقاش، وأن من المهم تقديمها إلى الجمعيات العامة مصحوبة بالتقارير الوقائعية لدورتي اللجنة المؤقتة. وذكر أن تلك الوثائق ستعكس الآراء التي أدلي بها بالتفصيل في المناقشات حول جدول أعمال التنمية. وأيد من جديد فكرة مواصلة الأعمال على نحو شامل بقدر الإمكان بحيث يتم النظر في اقتراحات جميع الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله أن تظهر الدول الأعضاء استعدادها في الجمعية العامة لاعتماد اقتراحات محددة وتنفيذها في مرحلة لاحقة. وذكر أنه كشف أفكاره بوضوح عن كيفية إجراء العمل الذي سيتطلب التفاوض حول النصوص وجمع الاقتراحات، وأضاف أنه على استعداد لأداء ذلك العمل الشاق، وأنه لا يكفي دراسة الاقتراحات بصورة آلية على أساس موافقة الوفود أو عدم موافقتها عليها. وأقر بأن ذلك سيتطلب مزيداً من الوقت والجهد. ورأى أن من الواجب اتباع نهج بناء. وأوضح أن بعض القضايا الحاسمة تتطلب وقتاً طويلاً كي تختمر في الويبو، وذلك بسبب طابع المنظمة والقضايا التي تناقشها. وأشار إلى أن بعض القضايا استغرقت ما يناهز عشر سنين قبل أن تتمكن المنظمة من البت فيها، ولم تكن النتيجة مرضية تماماً في بعض الأحيان. وأضاف أنه مهما طالت المدة فإنه لا يعني ذلك وقف العمل. وينبغي بالتالي بحث جدول أعمال التنمية بالطريقة التقليدية للويبو طوال عدة سنين إلى أن يتم تحديد المصالح المشتركة المختلفة على نحو دقيق بحيث يمكن تنفيذها والاتفاق عليها واتخاذ إجراءات محددة من قبل الجمعيات العامة. وأوضح أنه لا يمكن حل تلك المسألة في مدة قصيرة، بل يستدعي الأمر مدة طويلة وإجراء حوار فعال بشأن جوهر المسألة. وأضاف أنه لم يكن بإمكانه لتلك الأسباب أن يوافق في الجلسات غير الرسمية على تقسيم الاقتراحات إلى فئات والعمل على أساس قبولها أو عدم قبولها. ورأى أنه لو تم العمل بهذا الشكل لانخفض النطاق الأصلي المخطط لجدول أعمال التنمية وفقد أهم جوانبه. وأضاف أنه ينبغي إحراز التقدم باتباع برنامج العمل التقليدي مثلما يتم ذلك في المفاوضات الأخرى، والمشاركة في صياغة الاقتراحات. فمن الصعب للغاية التوصل إلى اتفاق في الآراء إذا حاول كل وفد أن يحرر اقتراحاته على انفراد أو يرفض النظر في الاقتراحات الجديدة التي قد تشمل نقاطاً مشتركة يمكن للوفود أن توافق عليها. وأشار الوفد إلى أنه ليس المجموعة الوحيدة التي قدمت اقتراحات، وإنما هناك مجموعات رئيسية أخرى قامت بالمثل، وأضاف أن تلك الاقتراحات لم تكن موجودة قبل الشروع في بحث جدول أعمال التنمية في الويبو. واستطرد قائلاً إنه على استعداد لمواصلة النظر في جدول أعمال التنمية شرط مباشرة العمل بصورة شاملة وشفافة وديمقراطية، وأعرب عن أمله أن تباشر الوفود الأخرى العمل بنفس الطريقة. وفي الختام، قال إنه يريد أن يسجل في محضر الجلسة رسمياً أنه على استعداد

لمواصلة العمل في المستقبل بصورة بناءة والنظر في جدول أعمال التنمية. وأضاف أنه لا يمكنه العمل على أساس الوثيقة التي عممت في الاجتماع، ولا يريد بالتالي أن تقدم تلك الوثيقة إلى الجمعية العامة. وطلب إدراج الموقف الذي شرحه في التقرير الوقائعي، ورأى أنه إذا أعربت الوفود الأخرى عن استعدادها للعمل في المستقبل بحسن نية للتوصل إلى النتائج المنشودة، فإنه سيكون بالإمكان تقديم اقتراحات جوهرية وإيجابية ومقبولة لأغلبية الوفود إلى الجمعية العامة.

١٨٩- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للتصريح الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وكذلك للتصريحات الأخرى التي ساندت اقتراح الرئيس نصاً وروحاً.

١٩٠- وأعلن وفد جنوب أفريقيا أنه أدى دوراً إيجابياً داخل مجموعة البلدان الأفريقية و"مجموعة أصدقاء التنمية"، وأنه شعر بخيبة الأمل لأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق في الآراء. وأضاف أنه على ثقة بأن تتمكن الجمعية العامة من دفع جدول أعمال التنمية إلى الأمام.

١٩١- وأخذ وفد نيجيريا الكلمة بصفته ممثلاً لوفد بلده وليس كمنسق لمجموعة البلدان الأفريقية، وقال إن أعمال اللجنة انتهت بصورة مأسوية وغير متوقعة، وإنه ينبغي أن تعد الوفود العدة في المستقبل كي لا تتكرر النتائج نفسها. وأوضح أن الأعمال المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية استغرقت سنتين، وجرت مناقشتها في اجتماعين للجمعية العامة للويبو، وكذلك في ثلاث دورات للاجتماعات الحكومية الدولية وفي دورة واحدة للجنة المؤقتة، وأن الدول الأعضاء والمجموعات قدمت ١٢ وثيقة، وجمعت ١١١ اقتراحاً في شكل عملي، ووضعت ست فئات لتصنيف الاقتراحات. وأضاف أن الاهتمامات أو المعالم الرئيسية لتلك المناقشات والاقتراحات تعلقت بالتعاون التقني أو المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ووضع القواعد والمعايير ودور الويبو وولايتها. وأوضح أنه شارك بنشاط بالغ في تلك المناقشات، وأقر بأهمية الملكية الفكرية وارتباط بعض جوانبها ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي وضمان تمشي تطورها في المستقبل باحتياجات وتطلعات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ولكل هذه الأسباب، أعرب الوفد عن شديد الاهتمام بتعجيل النظر في كل الاقتراحات بحيث تعود بعض المكاسب الملموسة على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأضاف أن بلده على وعي بضرورة التوصل إلى توافق دولي في الآراء حول جدول أعمال التنمية، وأنه يأمل تحقيق ذلك نظراً لعدم معارضة أي دولة عضو في الويبو على اعتماد ذلك الجدول، ويقتصر اختلاف الرأي بينها على العناصر التي يتكون منها ذلك الجدول وتحديد مدة اعتماده. ورأى الوفد أن بالإمكان التغلب على كل الصعوبات من خلال المناقشات، وتعهد جميع الدول الأعضاء بمواصلة الأعمال، مما يسمح بطمأنة مقدمي الاقتراحات على حيوية إجراءات العمل والاتفاق على القضايا المطلوب تقديمها إلى الجمعية العامة. واقترح الوفد من أجل التوصل إلى اتفاق في الآراء حول قائمة الاقتراحات البالغ عددها ١١١ اقتراحاً اعتماد خطة عمل مرحلية تسمح بتحديد الاقتراحات الواجب مناقشتها على الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل. وأوضح أنه لا ينبغي إدراك ذلك التصنيف على أنه بيان بأحقية أي اقتراح أو مدى قبوله، وإنما على أنه إطار زمني لمناقشته واحتمال اعتماده. واقترح الوفد أن تشرع الدول الأعضاء على الأجل القصير في مناقشة الاقتراحات التي تدخل ضمن برنامج الويبو الحالي وميزانيتها واختصاصها، ولا تستدعي استثمارات هائلة من حيث الموارد المالية والبشرية، وتعود بمكاسب مباشرة وملموسة على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وينبغي أن تكون الاقتراحات المحددة للنظر فيها على الأجل المتوسط تلك التي تستدعي أن تعتمد الويبو أحكاماً جديدة في برنامجها وميزانيتها سواء من خلال المرونة المتوفرة لديها أو من خلال موافقة الجمعية العامة. كما ينبغي النظر في الاقتراحات الرامية إلى إنشاء هيئات أو مبادئ توجيهية جديدة وتقييم الأنشطة وإعداد قواعد بيانات. واقترح الوفد أن تناقش وتعتمد على الأجل الطويل المسائل المتعلقة بالولاية المؤسسية ووضع مبادئ المعاهدات الجديدة والتمويل الخارجي لاستكمال الموارد المتوفرة لأنشطة التعاون التقني. واعترف الوفد بتعقد تلك الأعمال وبأهمية مواصلة

نقاش جدول أعمال التنمية بعد الدورة الحالية للجنة المؤقتة. واقترح بالتالي توصية الجمعية العامة بإنشاء لجنة للويبو تدفع أعمال الاجتماعات الحكومية الدولية واللجنة المؤقتة إلى الأمام، وتعرف باللجنة الدائمة المعنية بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وتعقد اجتماعين في السنة، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتسهل مشاركة ممثلي البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والبلدان الأقل نمواً خاصة. ورأى أن من الضروري الحفاظ على جدول أعمال التنمية في الويبو بصورة تدريجية ومتفق عليها. وأوضح أنه أدلى ببيانه بحسن نية بعد إمعان النظر في الظروف السائدة حالياً، وطلب بالتالي تقديم بيانه إلى رئيس الجمعية العامة صاحب السعادة سفير الفلبين إنريكه منالو لمساعدته على التوصل إلى حل مرض والإسراع في تنفيذ جدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

١٩٢- واستبشر وفد شيلي خيراً بتفاؤل الرئيس الذي ذكّر الوفود بما حدث للاجتماعات الحكومية الدولية، وأعرب عن أمله أن تحقق الجمعية العامة ما لم يتحقق خلال اجتماع اللجنة المؤقتة. وأشار إلى أن طلب وفد المملكة المتحدة مهم للغاية، وإلى أنه على استعداد لمواصلة المشاورات. وأوضح أن وثيقة "مجموعة أصدقاء التنمية" أساس جيد للمناقشات، ورأى أنها وثيقة مرنة يمكن أن تدرج فيها اقتراحات الوفود الأخرى، بما فيها اقتراحاته واقتراحات المجموعات الأخرى التي رأى أنها مفيدة للغاية، مثل اقتراحات المجموعة باء ووفود كولومبيا ومجموعة البلدان الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وأعلن أن "نهج السلة" لا يمثل أفضل نهج لأنه قد يؤدي إلى معاملة مختلف الاقتراحات بصورة غير متوازنة. واقترح لذلك استكشاف نهج جديد والبدء من الصفر. ورأى أنه ينبغي للجميع، بما في ذلك الوفود والمنظمات غير الحكومية والرئيس، أن يحاولوا التوصل إلى نتائج عملية ومرنة. وأعرب الوفد في الختام عن عزمه على مواصلة العمل مع الوفود الأخرى بصورة مرنة بقدر الإمكان، وعبّر عن أمله أن تنتهج الوفود الأخرى نفس السلوك.

١٩٣- وقال وفد إندونيسيا إنه يشاطر البيان الذي أدلى به وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وأضاف أنه ينبغي إدراج جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو، وأن ذلك يمثل موقفه الأساسي. وأوضح أنه لا ينبغي أن يؤدي العجز عن تحقيق اتفاق في الآراء إلى إنهاء أعمال اللجنة، وذكر أن كل التصريحات التي أدلى بها المتحدثون السابقون شددت على أهمية مواصلة الأعمال، وأن العديد من الوفود أعربت عن استعدادها لمواصلة الأعمال.

١٩٤- وشكر وفد كرواتيا الرئيس باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق على جهوده ومساعيه الصادقة لمساعدة الدول الأعضاء على بلوغ الأهداف التي يترقبها الجميع، ألا وهي الاتفاق على توصيات لتقديمها إلى الجمعية العامة. وأضاف أنه شعر بخيبة الأمل لأن الوفود لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق، على الرغم من أنه أحس في وقت ما بأنها كانت على وشك الاتفاق على بعض الاقتراحات لتقديمها إلى الجمعية العامة. ورأى الوفد بالتالي أن وثيقة الرئيس هي أفضل وثيقة من الممكن أن تستند إليها المناقشات للتوصل إلى توصيات تقدم إلى الجمعية العامة. وأوضح أن الوثيقة استندت إلى اتفاق جميع الدول الأعضاء واحتوت اقتراحات كل المجموعات التي تقدمت بها خلال الاجتماعات الحكومية الدولية واللجنة المؤقتة. وأضاف أنه شعر بالإحباط والأسف لأن بعض الدول الأعضاء قررت عدم الانضمام إلى اتفاق الآراء ورفضت العمل على أساس تلك الوثيقة. ومن الملفت للنظر أن مجموعة معينة رفضت العمل بالاستناد إلى الاقتراحات البالغ عددها ١١١ اقتراحاً على الرغم من أن اقتراحاتها وردت أيضاً بين تلك الاقتراحات. ونتيجة لعدم الاتفاق على التوصيات، لم تتمكن اللجنة المؤقتة للأسف من مساعدة البلدان النامية التي كان بمقدورها أن تجني فوائد ملموسة لاقتصاداتها من مجموعة التوصيات. واختتم الوفد كلمته مكرراً مساندته أعمال اللجنة المؤقتة، واستعداده للعمل بصورة بناءة أثناء الجمعية العامة على أمل التوصل إلى أفضل حل داخل إطار الويبو.

١٩٥- وأعلن وفد الأرجنتين أنه كان من بين الوفود الأولى التي باشرت العمل في اللجنة على أمل التوصل إلى توصيات ومواصلة العمل. وأضاف أنه يساند وفد البرازيل ويحرص كل الحرص على متابعة أعمال اللجنة إلى أن يتم إيجاد حلول بصورة شاملة وديمقراطية وشفافة. وأوضح أنه لا يأمل أن يرى ما حدث في تلك الدورة من جديد، وكرر عزمه على الالتزام بقوة ببذل قصارى جهوده من أجل دفع عمل اللجنة إلى الأمام. ووافق الوفد على اقتراح الرئيس الذي يستهدف تقديم محاضر الاجتماع إلى الجمعية العامة، مصحوبة بالوثائق الرسمية التي عممت. وقال من جهة أخرى إنه لا يوافق على وثيقة الرئيس ولا يمكن أن يقبلها، تأسيساً على الأسباب التي شرحها في السابق. وبالنسبة إلى طريقة العمل التي استخدمها الرئيس لإعداد وثيقته، أفاد أنه رفضها منذ البداية. وبالنسبة إلى طريقة العمل التي اقترحها وفد نيجيريا، ذكر أن "مجموعة أصدقاء التنمية" اقترحت في الاجتماع الأخير للجنة المؤقتة وفي الوثيقة PCDA/1/6 طريقة للعمل أوصى الوفد باتباعها. وأعلن في الختام أنه يأمل أن يراعي رئيس الجمعية العامة طريقة العمل التي أوصى باتباعها عند النظر في كيفية إجراء المشاورات ودفع عمل الجمعية العامة إلى الأمام.

١٩٦- وأعرب وفد البحرين عن تقديره للجهود الحميدة التي بذلها الرئيس بغية تحقيق نتائج مرضية للجميع. وأضاف الوفد أنه بذل قصارى جهده للتوفيق بين مختلف وجهات النظر، لأنه رأى أن من شأن تقارب الآراء أن يحقق المصلحة المشتركة، ورأى أيضاً أن طريقة العمل الممتازة التي أدار الرئيس بها الاجتماع قد أتاحت لكل وفد الحق في تقديم ما يراه مناسباً مع مصلحة بلده الخاصة. وبناء عليه، قال الوفد إنه يريد التعبير عن شكره للرئيس على كل الجهود التي بذلها، وأضاف أنه يتطلع إلى أن تبذل الوفود جهوداً إضافية تسمح بتحقيق نتائج لمصلحة البلدان النامية جميعاً.

١٩٧- وذكر وفد مصر أنه يريد التعبير أيضاً عن تقديره للجهود التي بذلت من أجل ضمان نجاح الاجتماع، وأنه باشر عمله بصورة بناءة لهذا الغرض كعضو في مجموعة البلدان الأفريقية وعضو في "مجموعة أصدقاء التنمية". وأضاف أنه يشاطر مجموعة كبيرة من الوفود في التعبير عن إحباطه العميق بما وصلت إليه اللجنة، ورأى أنه أتيحت للجنة فرصة مهمة للتوصل إلى نتيجة كان من الممكن أن تشعر كل الوفود بأن لها ضلع فيها. غير أنه لم يتحقق ذلك للأسف. وأكد الوفد مع ذلك أن خيبة أمله لا ينبغي بأي حال أن تحول دون انتهاز الفرصة المتاحة في الجمعية العامة المقبلة لإمعان النظر في الطموحات الجماعية الرامية إلى إعداد جدول أعمال للويبو بشأن التنمية.

١٩٨- وعبّر وفد كندا عن شكره للرئيس على الجهود التي بذلها طوال الأسبوع، وأضاف أنه يساند التصريح الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأوضح أن الدول الأعضاء باشرت عملها بصورة مرنة وغير متحيزة، غير أن جهودها لم تحقق للأسف النتائج المرجوة. وأكد الوفد أن مسألة التنمية ما زالت مهمة للغاية لبلده، وأنه على استعداد لمواصلة اتخاذ المبادرات على المستوى الوطني والدولي، والمشاركة في عمل الويبو في هذا الخصوص.

١٩٩- واستهل وفد الاتحاد الروسي كلمته بالتعبير عن شكره للرئيس، وأضاف أنه أعرب أكثر من مرة خلال الدورة عن تقديره لجهوده وتأييده لطريقة عمله، وشكره على العمل الذي باشره من أجل التوصل إلى اتفاق في الآراء. وقال إنه يود مثل العديد من الوفود الأخرى أن يعرب عن خيبة أمله لأن اللجنة لم تتمكن من تحقيق أي اتفاق محدد أو التوصل إلى نتيجة مقبولة من المناقشات.

٢٠٠- وأثنى وفد صربيا على جهود الرئيس وحكمته، وأعلن أن بلده يساند التصريح الذي أدلى به وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأضاف أنه لن يقدم أي اقتراح لأن الاقتراحات الأخرى عبّرت تماماً عن احتياجاته. وأراد في تلك المرحلة أن يقدم بإيجاز بعض الملاحظات على طريقة عمل اللجنة، ورأى أن كل اقتراح عكس بصورة صحيحة احتياجات ومصالح البلد أو مجموعة البلدان التي قدمته. وأوضح أنه في حالة قبول الاقتراح، فإنه يتم قبول المنطق الذي

يقوم عليه. ولذلك، رأى أنه ليس من الضروري مناقشته بالتفصيل. وفي حالة تأجيل الاقتراحات أو طرحها لمزيد من المناقشات، استفسر الوفد عن السبب الحقيقي لذلك، وعن الوسيلة الكفيلة بتحقيق النتائج المنشودة بصورة ملائمة. وبالنسبة لأغلبية الاقتراحات التي قدمت منذ ثلاث سنوات، يتبيّن موقف اللجنة بجلاء. وأوضح الوفد أن جدول أعمال التنمية ليس حدثاً سابقاً أو صفقة واحدة، وأنه يمكن تطويره وتكييفه وفقاً لاحتياجات الدول الأعضاء في المستقبل. واختتم كلمته قائلاً إن أعمال اللجنة لم تسفر عن نتائج سارة خلال الأسبوع، وإنه يأمل أن لا يكون الحال كذلك في الجمعية العامة.

٢٠١- وعبّر وفد الصين عن شكره للرئيس على جهوده، وأعرب عن أسفه لأن الاجتماع لم يتوصل إلى اتفاق في الآراء. وأضاف أن ما يدعو إلى السرور مع ذلك هو أن الرئيس طرح أفكاراً تفاؤلية، وأن العديد من الوفود أعربت عن استعدادها لمواصلة العمل. وذكر أنه يساند التصريح الذي أدلى به وفد تايلند باسم مجموعة البلدان الآسيوية، ويأمل مواصلة مناقشة جدول أعمال التنمية، كما يأمل أن تحقق المناقشات بعض النتائج التي تسمح بمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على التغلب على بعض مشكلاتها الإنمائية.

٢٠٢- وشكر وفد اليابان الرئيس على جهوده الحثيثة والرامية إلى التوصل إلى اتفاق في الآراء. وأضاف أنه يساند التصريح الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء، وأن بلده مثل البلدان الأخرى يدرك أهمية التنمية، لأن العالم أجمع وليس البلدان الصناعية فحسب بل كذلك البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً سيكون في موقف يسمح له بالانتفاع بنظام الملكية الفكرية.

٢٠٣- وقال وفد باراغواي إن الدول الأعضاء تعلم أن الاجتماع لم يتكلل بالنجاح، وإن ذلك لا يدعو إلى السرور بالتالي. غير أنه يشعر بالسرور لأن جميع الدول الأعضاء أبدت استعدادها لمواصلة دراسة جدول أعمال التنمية. وأضاف أنه على اقتناع بأنه سيكون بمقدور الجمعيات العامة أن تتخذ قرارات ملائمة وحكيمة لضمان مواصلة أعمال اللجنة. وفي الختام شكر جميع الوفود التي قدمت اقتراحات، وأعرب مثله في ذلك مثل بعض الوفود الأخرى عن أمله أن تدرس كل الاقتراحات، وشكر الرئيس على سعة صدره ورئاسته الماهرة للجنة.

٢٠٤- وأعرب وفد تونس عن شكره للرئيس على الجهود التي بذلها في إدارة عمل اللجنة بغية التوصل إلى اتفاق في الآراء. وأعرب عن أسفه لأنه لم يكن بالإمكان مع ذلك تحقيق اتفاق في الآراء حول التوصيات التي ينبغي تقديمها إلى الجمعية العامة. وأضاف أنه يتطلع إلى أن يبذل الرئيس مزيداً من الجهود في اجتماعات الجمعية العامة، ويأمل مواصلة مناقشة جدول أعمال التنمية، والتمكن من تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل.

٢٠٥- وقال الرئيس إنه تلقى نسخة من الوثيقة PCDA/2/3 التي قدمها وفد قيرغيزستان، وطلب تعميمها على كل الوفود. وافترض الرئيس أن الوفود لن تعلق على تلك الوثيقة. أما إذا رأت ضرورة النظر فيها، فإنه يتعين عليها أن تجتمع من جديد في فترة بعد الظهر. ورأى الرئيس أن من الأفضل توزيعها على كل الوفود، كي تتاح الفرصة للتعليق عليها. وأضاف أنه لا يريد بدء مناقشات جديدة، غير أنه لا يعتقد أن بإمكان اللجنة أن تتغاضى عن مناقشة تلك الوثيقة. ومن أجل دفع أعمال اللجنة إلى الأمام، رأى أن الوثيقة قدمت أثناء الدورة، غير أنه لا يرى أي جدوى من مناقشتها. واقترح لذلك إدراجها في مجموعة الوثائق المرتقب تقديمها إلى الجمعية العامة مصحوبة بالتقرير. وطلب الرئيس في الختام إذا كان هناك أي تعليق على تلك الوثيقة.

٢٠٦- وقال وفد الأرجنتين في تعليقه إن الوثيقة اقتراح من وفد قيرغيزستان، وإن الاقتراح الذي قدمه الرئيس في الأصل هو اقتراح من وفد قيرغيزستان. وأضاف أنه يحبذ النظر إلى مجمل الاقتراحات بصورة شاملة، وأنه أدرك أن الاقتراح المقدم هو الآن اقتراح من وفد قيرغيزستان.

٢٠٧- وأكد الرئيس ذلك الفهم واقترح ضم وثيقة وفد قيرغيزستان إلى مجمل الوثائق الأخرى دون مناقشتها. وبالنسبة إلى تقرير الدورة الثانية للجنة المؤقتة، أعلن أن مشروع التقرير الذي يتضمن كل البيانات التي أدلي بها خلال الدورة الحالية سيرسل إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في ٢١ يوليه/تموز ٢٠٠٦، وسيكون متوفراً في نفس التاريخ في شكل إلكتروني على موقع الويبو للدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وأضاف أنه ينبغي تقديم أي تعليق على مشروع التقرير كتابة إلى أمانة الويبو قبل ٤ أغسطس/آب ٢٠٠٦، حتى يكون مشروع التقرير المنقح متوفراً في ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٠٦، ويمكن النظر فيه لاعتماده عند استئناف أعمال الدورة الثانية التي ستعقد لنفس الغرض في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦. وأوضح أنه سيبلغ تاريخ الدورة الثانية المستأنفة في أقرب وقت ممكن.

البند السابع من جدول الأعمال: اختتام الدورة

٢٠٨- شكر الرئيس الوفود جميعاً، وأضاف أنه سيطلع سعادة السفير إنريكه منـــالو، ســـفير الفلبـــين ورئيس الجمعية العامة، على المناقشات التي جرت في تلك الدورة. وأعلن من ثم تأجيـــل الاجتمـــاع رسمياً.